

الأعمال الإنسانية في علوم اللغات

٢ / ٢

حركة نشر الكتب في الدول النامية

إعداد

روبرت اسكايست

رونالد باركر

مراجعة

ترجمة

د. أحمد حسين الصاوي

د. شعبان علي غزني خليفة

١٩٧٧ - ١٩٧٨

دار الثقافة
للطباعة والنشر
بالقاهرة

الأعمال الأساسية في علوم الكتابات

٢ / ٢

حركة نشر الكتب في الدول النامية

إعداد

روبرت اسكاربيت

مراجعة

د. أحمد حسين الصاوي

رونالد باركر

ترجمة

د. شعبان عبدالعزيز خليفة

١٩٧٧ - ١٩٧٨



هذه ترجمة كتاب :

The bookhunger. edited by Ronald Barker and Robert
Escarpit. Paris and London, Unesco and Harrap, 1973 .
155 p.

هذه السلسلة

كان الهدف من إصدار سلسلة (الأعمال الأساسية في علوم المكتبات) أن ننشر مجموعة من الكتب الهامة في كل فرع من فروع المكتبات والمعلومات خدمة للعاملين في هذا الحقل ، سواء كان ذلك عن طريق التأليف أو الترجمة ويصدر هذا الكتاب السادس في تلك السلسلة ، مؤكداً سلامة الفكرة ، وأنها تسير في الطريق الصحيح ، ولقد نفذت الكتب الخمس السابقة في زمن يسير وأعيد طبع بعضها بفضل تشجيع القراء وإقبالهم عليها .

هذا ، وتفتح السلسلة ذراعيها لكافة الإجهادات ، لتحقيق تلك المهنة الفتيمة ما تصبو إليه والله ولي التوفيق .

د. شعبان عبد العزيز خليفة

تصدير

يمجّز نحو ثلثي الرجال والنساء والأطفال في العالم اليوم عن تحقيق ما يقظلمون إليه من حياة أفضل وأكثر خصباً بسبب الافتقار إلى إحدى الأدوات الأساسية اللازمة للتقدم ، ألا وهى الكتب ومواد القراءة إذ أن الجهود التى تبذل فى سبيل التعلم والإحاطة بالتطورات العلمية والتكنولوجية وتذوق ثمار الثقافة ، إنما تعتمد إلى حد كبير على تيسر المطبوعات .

وتعانى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية من نقص حاد فى الكتب وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، فانخفاض الإنتاج وقلة منافذ التسويق وارتفاع تكاليف استيراد العدد اللازم من الكتب تضرر جميعا فى حرمان الجماهير هناك من مواد القراءة التى يحتاجون إليها ومن الملاحظ أن كتاباً واحداً فقط من كل خمسة كتب تنشر اليوم ، يخرج من دولة نامية وأن ٨٠٪ من الكتب التى تصدر كل عام- وهى تزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ عنوان بمعدل كتاب جديد كل دقيقة - تأتى من الدول الأوروبية واليابان والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة .

وحتى فى الدول المتقدمة نفسها نلاحظ أن انتشار القراءة أقل من المتوقع إزاء ذلك الإنتاج الهائل من الكتب . وفى عصر انفجار المعلومات ، تواجه الكتب منافسة متصاعدة من جانب الوسائل الإلكترونية الجديدة للاتصال بالجماهير . ودم هذا فما زال الكتاب أبسط الوسائل وأكثرها فاعلية فى نقل المعرفة .

وقد اهتمت منظمة اليونسكو منذ قيامها بدنيا الكتاب إذ أنه يؤثر فى مجالات

التعليم والعلم والثقافة . وقد أكد المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثالثة عشرة على أهمية المكتب من حيث هي وسيلة من وسائل تحقيق أهداف المنظمة ، كما وافقت في دورتها الرابعة عشرة على برنامج طويل الأجل لتنمية الكتاب منخفض عن تنظيم سلسلة من الاجتماعات الإقليمية بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٧٢ في الدول النامية ، قصد بها أن تساهم في تطوير المكتب وتوزيعها وقد أثبتت هذه الاجتماعات أن هناك رغبة عامة في بذل جهد أكبر لاستخدام أكثر فاعلية للمكتب في مجالات التعليم والتنمية الاقتصادية والإجتماعية .

والكتاب الحالي في محاولته الكشف عن أسباب مجاعة الكتاب والحلول الممكنة لها ، يرجع إلى الدراسات السابقة وإلى نقايج اجتماعات الخبراء . ولقد توفر على تحديده كل من رونالد باركر (Ronald Barker) سكرتير إتحاد الناشرين في المملكة المتحدة وروبرت اسكاربيت (Robert Escarpit) الأستاذ بجامعة بوردو (Bordeaux) بفرنسا وقد وضع تحت إشرافهما وإن كان لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر اليونسكو . وعلى ضوء خبرة كل منهما فإن بعض الموضوعات كانت تقم ضمن مسئولية أحدهما دون الآخر .

وهكذا فإن المستر باركر مؤلف كتاب « المكتب للجميع » الذي نشرته اليونسكو في سنة ١٩٥٦ مسئول عن الفصول الخاصة بحقوق الطبع ، والإنتاج ، والتوزيع . بينما البروفيسور اسكاربيت مؤلف كتاب « ثورة الكتاب » الذي نشرته اليونسكو في سنة ١٩٦٦ كان أكثر إهتماماً باحتياجات الأمم النامية ، ودور المؤلف وعادات القراءة .

ولقد قام المستر باركر والبروفيسور اسكاربيت بهذا المشروع باعتباره

جزءاً من إعادة التقويم الشامل للوضع الحالى للكتب الذى دعا إليه إعلان اليونسكو عام ١٩٧٢ عاماً دولياً للكتاب . وتحت شعار « الكتب للجميع » حددت للعام الدولى للكتاب أربعة أهداف رئيسية : تشجيع التأليف والترجمة مع مراعاة حقوق الطبع ؛ إنتاج وتوزيع الكتب بما فى ذلك تطوير المكتبات؛ تنمية عادة القراءة ، جعل الكتب فى خدمة التعليم والثقافة الدولى والتعاون السلمى .

ونأمل أن يتمخض هذا المطبوع الذى يمثل وجهات نظر الخبراء فى كل من هذه الأهداف عن فهم أوسع لدور الكتب فى الوقت الحاضر وبخاصة فى الدول النامية التى تحتاج إلى مزيد من إنتاج الكتب وتسويقها . وقد يساعد أيضاً على تخفيف حدة مجاعة الكتاب السائدة فى عالم اليوم .

شكر المحرر

يسعى هذا الكتاب الذى جاء فى العام الدولى للكتاب ، نمرة أقلام كثيرة ، وتجميعاً لمعلومات من دول جمّة - كما يكشف التعمير - إلى تصوير مشكلة « مجاعة الكتاب » أى تلك الحاجة الملحة إلى الكتب فى الدول النامية التى تفاضل فى سبيل مزيد من التعلم ومن ثم تحقيق تقدم فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وكذلك الحاجة الملحة إلى الاحتفاظ بمعدات القراءة طول الحياة وهى الحاجة الأساسية للتقدم الثقافى فى الدول المتقدمة والنامية على السواء .

وبينما توفر البروفيسور اسكاربيت وأنا على كتابة أجزاء من هذا الكتاب، فقد تلقينا المساعدة فى كتابته وتحريره من قبل آخرين متخصصين فى ميادين مختلفة من عملنا . وهؤلاء أكثر من أن نمددكم هذا (باستثناء أولئك الذين أشرنا إلى أعمالهم عرضاً فى ثنايا هذا الكتاب) . ولكن فى هذه الطبعة باللغة الانجليزية أود أن أعرب عن شكرى الشخصى إلى رج جورز (Reg Gowers) مدير مجلس تنمية الكتاب فى المملكة المتحدة لما قدمه من عون فى الفصول المتعلقة بقوزبع الكتاب وإلى بيتر برنارد خبير طباعة الكتاب وإنتاجه فى الدول النامية لمساعداته فى هذه الناحية عالية التخصص .

فلهذين ولكثيرين غيرهم لا أسميهم أود أن أعرب من إمتناني العميق . ومع أنى لم أذكر أسماء كثيرة فلسوف يلاحظ أصحابها - على ما أرجو - مدى تأثيرهم على تفكيرى إذ جعلونى أهتم بمجالات الدول

النامية والمتقدمة على السواء مشيرين إلى الطريق نحو الحلول المطلوبة ،
واسوف يشعرون لذلك بعمق إمتنانى لهم .

وهناك لحسن الحظ عدد كبير من الأشخاص معروفين في دنيا الكتاب
في كل أنحاء العالم يقدمون خدماتهم عن طيب خاطر للتخفيف من حدة
مجاعة الكتاب ، وإلى أخص إثنين منهم فقط بالشكر في هذه الكلمة
الموجزة لأنهما قدما مساعدة خاصة لى في الجزء الذى كعبته وحررته في هذا
الكتاب فإن ذلك لايعنى سوى إسقحالة ذكرهم جميعا ، لأن أسماءهم
تمثل مجموعة ضخمة . وهذا هو ما يعطى الأمل في نهاية سريعة لمجاعة
الكتب وفي اعتقادى الشخصى أن هذا يمكن تحقيقه بالاشتراك الفعلى لكل
المعنيين بالأمر ، في العقد القالى أو أسرع من ذلك إذا ركزنا جهودنا
من أجله .

يونيو ١٩٧٢

ر . ا . ب

الفصل الأول

مجاعة الكتاب

بلغ الإنتاج العالمى من الكتب فى سنة ١٩٧١ حوالى ٥٠٠.٠٠٠ عنوان، ومن حيث عدد النسخ فقد تراوح ما بين ٧٠٠٠ و ٨٠٠٠ مليون نسخة . وقد وصل معدل الزيادة السنوية فى السنين الأخيرة إلى حوالى ٤ ٪ فى العناوين ، ٦ ٪ من عدد النسخ المطبوعة . ولقد تضاعف عدد العناوين بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ بينما زاد عدد النسخ إلى ثلاثة أضعاف . وفى الفترة نفسها زاد سكان العالم القارئى إلى أكثر من الضعف نتيجة لتعليم الكبار وزيادة عدد الأطفال الذين ينخرطون فى سلك الدراسة .

الكتب ووسائل الإعلام

مما لا يمكن إنكاره أن وسائل الإتصال الجماهيرى (وسائل الإعلام) السمعية والبصرية قد أشبعت حاجة ظلت كامنة لعدة أجيال، وأنها ما تزال مستمرة فى طريق انتشارها بقوة . وليس من الصواب أن نقارن هذا الانتشار « الكاسح » بالانتشار الحالى للوسائل المطبوعة الذى احتل مكانة مرموقة فى أنحاء كبيرة من العالم ، وأكثر من هذا ففى معظم الدول المتقدمة جدا نجد أن معدل هذا الانتشار فى الإذاعة أولا ثم التليفزيون أخذ يعدل انتشار الكتب^(١) .

(١) فى سنة ١٩٦٧ كانت الزيادة فى عدد أجهزة التليفزيون ٥ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، و ٤ ٪ فى المملكة المتحدة .

إن الكتاب الذى شق طريقه إلى الوجود منذ أكثر من أربعة آلاف سنة يعتبر وسيلة اتصال فذة تدون فيها الرسائل الفكرية باستخدام «شفرة» خاصة يمكن إعادة نسخها وتكرارها وتناقلها واسترجاعها وفك رموزها وفهمها بواسطة أى فرد يملك مفتاح تلك الشفرة ، أى يعرف القراءة .

وعبر القرون إنصبت جهود تطوير الكتاب على شكله المادى : من لفافة إلى ملازمة إلى كتيب وعلى مادة صناعته : من بردى إلى رق إلى ورق وكذلك على طريقة إنتاجه : النسخ ، الطبع اليدوى ، الطبع الآلى ، الأوفست ... الخ . وقد تحقق الهدف فى القرن التاسع عشر عندما أقيمت شبكة اتصالات سدت إحتياجات المجتمع الصناعى من الكتب المنشورة فى طبعات كبيرة ومن الصحف .

وكان لهذه الصورة بطبيعة الحال جانبها الآخر فلدى تدور آلة إنتاج الكتب كان لا بد من تعميم طرق فك رموزها ، أى القراءة . ولذا سار تعليم الجماهير فى كل أنحاء العالم جنباً إلى جنب مع تطور الكتب والصحف ، وكان هذا ضرورة ملحة لأن حركة المجتمع لم تكن لتستغنى عن عملية الإعلام حتى تسير فى يسر . وعلى سبيل المثال فإن تقدم التعليم بوجه عام وتنفيذ برامج التعليم الإلزامى ومحو الأمية قد خلقت إحتياجات جديدة . وفى مطلع القرن العشرين كانت كل الاتصالات فى أنحاء العالم المتقدم تتم فعلاً عن طريق الكتب والصحف .

وعند هذه المرحلة وصلنا إلى نقطة التشبع ويرجع ذلك إلى تناقل أجهزة التوزيع بين جماهير تقزائد باستمرار كما يرجع إلى بطء عمليتي «التسجيل» و « فك الرموز » أى الكتابة والقراءة نسبياً فى عالم يلح عليه عامل توفير الوقت . لقد تقدم نظام الاتصالات المطبوعة حتى وصل إلى درجة

التشيع في النصف الأول من القرن العشرين ، ثم بدأ في السقوط مخلفاً أزمة عامة في دنيا الصحافة والنشر .

وفي نفس الوقت أخذت وسائل الإتصال السمعية والبصرية في الظهور ، وسرعان ما تحملت جزءاً كبيراً من المسؤوليات التي كانت تتحملها الكلمة المكتوبة ثم ناءت بحملها . وكان هذا البديل فعالاً لأنه في المقام الأول جعل من الممكن نقل الحديث في الحال سواء كان حقيقة أم خيالاً . ولقد تأثرت الصحف مباشرة بهذا أكثر من الكتب لأن الأحداث كانت مادة الصحف ، وعندما وجدت الصحف نفسها قد تخلصت من ضرورة استيفاء أنباء الأحداث الرئيسية بأسرع ما يمكن فقد لجأت إلى ما يوازنها بالراديو والتليفزيون وذلك بتقديم تعليقات هامة أو عرض الأخبار بصورة مقارنة .

وفيما يتعلق بالكتب كانت التأثيرات أبطأ من أن تكشف عن نفسها ، كما أنها كانت أكثر تعقيداً ، فمن حيث المادة المطبوعة فإن من المحتمل — على سبيل المثال — أن تشهد السنوات القادمة لونا من الردة أو على الأقل تغييراً في إنتاج الأدب القصصي ذلك لأن الأدب الإخباري كالمقالات والتقارير والتواريخ والموضوعات العلمية المبسطة ، بشعب احتياجات جمهور توسعت آفاقه فجأة . وليست هناك حدود للقساوول التي يمكن أن يطرحها الراديو والتليفزيون ، بيد أنه من الصعب عليهما أن يقدمتا مقومات الإجابة . وعلى أية حال فإن المشكلة الملحة التي تواجه الكتب هي كيف نقايم المعلومات التي تتسكاثر بالقرع ، يوما بعد يوم والتي تستحوذ على اهتمامات الناس وإن كانت أهمية مضمونها مؤقتة أو عابرة . ولا ينطبق هذا على كتب

«المعلومات» فحسب بل أيضاً على القصص التي تمكس الحياة المعاصرة والتي تتنبأ بالتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية .

كذلك تغيرت الكتب من ناحية الكيان المادى . حقا لقد بدأت طفرة الكتاب الحقيقية في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية مباشرة بيد أنها تطورت بصفة خاصة منذ سنة ١٩٥٠ مؤثرة في طرائق تصنع الكتاب وأساليب توزيعه ، وقد تمثلت تلك الطفرة بصفة خاصة في ظهور الكتب المغلفة ^(١) (Paperbacks) ، وهذه الكتب التي تطبع بأعداد كبيرة جداً من النسخ تباع بأسعار تناسب القدرة الشرائية للجماهير وتوزع عن طريق شبكة من نقاط البيع ، وعلى الرغم من أن هذه الشبكة تشمل على متاجر الكتب التقليدية فإن بها أيضاً كثيراً من نقاط التوزيع التي تختلف كثيراً عن تلك المتاجر التقليدية .

إن كتاب الجماهير هذا قد وضع في قبضة عدد لا يحصى من القراء ، ثروة واسعة من العلم والثقافة كانت محجوبة عنهم من قبل . إضافة إلى ذلك أن الحدود بين الأنماط المختلفة من الإنتاج الفكرى أصبحت أقل وضوحاً . وهذا النوع من الكتب الآن بقدر ما يتخذ أداة لنشر الإنتاج

(١) جرت العادة على أن تصدر الكتب في جل الدول الغربية مجلدة تجليداً سميكاً وكان ذلك يؤدي إلى أن تكون أسعارها مرتفعة بما كان يعجز الكثيرون عن اقتناء الكتب ، ولكن منذ العشرينات من هذا القرن ظهرت فكرة إصدار عدد من النسخ مغلفة بغلاف رقيق وعلى ورق أرخص من نفس الكتاب إلى جانب الطبعة المجلدة . وعادة ما تكون هذه النسخ المغلفة أرخص كثيراً مما جعلها في متناول كثير من المشتريين ، مما وسع قاعدة القراءة ، وقد أدى ذلك إلى تسمية تلك الظاهرة بثورة الكتب المغلفة التي بلغت ذروتها في الدول الغربية في الخمسينات والستينات من هذا القرن .

القصص ، فهو كذلك أداة لنشر المواد التثقيفية ، وبقدر ما يقسم لكتيبات التكنولوجيا والأبحاث فإنه يمتد كذلك إلى الآداب القديمة . هذا على الرغم من أن أسعار الكتب المغلفة تتأثر - بالضرورة - حسب عدد النسخ المطبوعة في المرة الواحدة فإن الرواية التي يطبع منها ١٠٠.٠٠٠ نسخة لابد أن تكون أرخص كثيراً من الكتاب العلمى الذى يطبع منه ١٥.٠٠٠ نسخة فقط . والواقع أنه لم يعد ممكناً فى الوقت الحاضر أن تتابع الكتب على أنها وسيلة إتصال مستقلة عن وسائل الاتصال الأخرى . ومن وجوه عديدة جداً كاستخدام الصور والرسوم الملونة والاستعانة بوسائل الصورة والصوت (كالفيلم والأستطوانة) ، والظهور على شكل دوريات ، فإن الكتب تكتسب شيئاً من مرونة وسائل الإتصال السمعية والبصرية التى تزداد روابطها بها توتفاً . وعلى وجه العموم فإن تطور الارسل بالراديو والتليفزيون بصفة خاصة ، يزيد من القراءة ويخلق الحاجة إلى الكتب بما يتناسب وحجم الوسائل السمعية البصرية .

وما يميز الوسائل السمعية والبصرية حقيقة فى الوقت الحاضر هو أن تسجيل المعلومات واستيعابها يتمان كلية بطريقة آلية تقريباً ولا يتطلبان سوى الحد الأدنى من الابدأة فى إستقبالها . وإستجابة المستقبل (المستمع أو المشاهد) ليس لها إلا أهمية ثانوية بالنسبة للطريقة التى يعمل بها جهاز الاعلام . ورجوع المستقبل إلى مصدر الاعلام برود فعل مختلفة أمر يحدث عرضاً وليست له قاعدة ثابتة . وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل الإستقبال وترتيب مواعيد الارسل تحدد سلفاً مرة واحدة وللجميع بحيث يكون من الصعب إعادة صياغة الرسالة عند إستقبالها ووضعها فى إطار مستقل من التفكير .

وهذا هو السبب في أن الوسائل السممية والبصرية عندما تستخدم في التدريس أو إذاعة البرامج الفنية لا تستغنى عن المادة المكتوبة كالتقرير أو التعليق والدرس المطبوع والكتاب . ومن هنا يبدو أن الوسائل المكتوبة لا يمكن أن تجاريها وسائل أخرى في التوفيق بين متطلبات بث المعلومات والرجوع إليها . كذلك — وعلى نطاق واسع — فإن عملية القراءة هي المقابل لعملية الكتابة ، ولا يمكن اختصارها إلى حركة إستقبال آلية بسيطة . فالمستقبل هنا (القارئ) لابد وأن يظهر قدراً من المبادأة ، ومن هنا فإن القراءة تعتبر عنصراً من عناصر التقدم .

إن الكتب بعد أن فقدت احتكاكها السابق ، وتحررت بذلك من قيودها ، أصبحت من بعض النواحي محوراً لنشاط وسائل الاتصال الحديثة ومع ذلك فقد يكون من الضروري إيجاد نوع جديد من الكتاب . وما يزال الناس في الدول التي تقدمت منذ فترة طويلة يتمسكون بنظرتهم القديمة إلى الكتب على أنها وسائل للتثقيف الذاتي للصفوة من القراء ، وعن طريق الظروف وحدها نزات الكتب إلى الأسواق ، واسكنها ستبقى طويلة حبيسة الأساطير والخرافات وما يزال ينظر إلى قراءة الكتب — إلى حد ما ، حتى في أكثر الدول تقدماً على أنها نوع من الترفيع الضعيف لا ينفهم فيه إلا الما جزون عن العمل اليدوى .

وعلى النقيض من ذلك فإن الدول التي بدأت نموها في العقود القليلة الماضية لاحتاج إلى إتخاذ « الطريق الدائرى الطويل » الذى تمثله الكلمة المكتوبة لكي تشبع الحاجات الملحة للاتصال الجماهيرى . وهى تستطيع — غير مقيدة بمواقف موجودة سلفاً أو رغباته قائمة أو مؤسسات مستقرة —

أن تختار في حدود إمكانياتها المادية أكثر الحلول تقدماً بأفضل مما كان متاحاً للدول التي سبقتها على طريق التقدم . وعلى أية حال فإنها كلما أسرعت إلى إتخاذ طريق الوسائل السمعية والبصرية « القصير » اشتدت حاجتها وألحت إلى السكتب فهي وحدها القادرة على بلورة الزاد الثقافي ودفعه عجلة التقدم إلى الأمام .

ومن هنا تبرز المشكلات الحقيقية ، فإن الدول النامية من خلال جهودها في إنشاء المدارس وتشجيع التعلم تعد أشخاصاً لقراءة السكتب بيد أنها تنفق إلى وسائل إنتاج السكتب التي تحتاج إليها . ولقد أثبتت التجربة أن تطوير شبكة الوسائل السمعية البصرية في أي دولة تعتمد اعتماداً مباشراً على نمو الانتاج القومى في مجموعه ، حيث يبدو تأثير التقدم الاقتصادي على القراءة واضحاً بعد فترة قصيرة من الوقت ، ولا يمكن الإحساس به إلا إذا زاد جمهور القراء بدرجة تحفز المنتجين .

ويستقيم ذلك أن وضع السكتب في العالم يشير إلى سوء توزيع ، وإذا وضعنا في إعتبارنا المناطق بدلاً من أن ننظر إلى العالم ككل . ومع إتساع الحاجة إلى مواد القراءة فإننا نصادف مناطق وفرة ، ومناطق ندرة ، ومناطق قحط .

تحليل أسباب النقص :

تفيد الإحصائيات المتوفرة لدى اليونسكو عام ١٩٦٩ أن من بين الـ ٥٠.٠٠٠ عنوان الصادرة في العالم كله ، نشرت الدول الأوروبية حوالى ٢٢.٥٠٠ عنوان أى بنسبة ٤٥٪ بما في ذلك المملكة المتحدة ولكن مع استبعاد الإتحاد السوفيتي^(١) . هذه المنطقة كانت تضم في ذلك

(١) خصص قسم مستقل للاتحاد السوفيتي في إحصائيات اليونسكو

الوقت بالسكاد ١٣٪ من سكان العالم ، ويمثل هذا مظهراً لعدم التوازن الذى يمكن إرجاعه لعدد من الأسباب ؛ أهمها إنقسام أوروبا إلى حوالى عشرين مركزاً فكرياً مستقلاً وتأثيرها الفكرى ومعدل تطورها المرتفع ، ونستطيع أن نلمس فى هذا الوضع أيضاً إمتداد أثر وتطور طرق الإنتاج والتوزيع التى مارستها أوروبا منذ عهد سيادتها السياسية القديمة .

وإذا كانت تلك التفسيرات كافية فإن عدم التوازن هذا كان يجب أن يمتد إلى بعد أن تبنى الدول التى تحررت من الاستعمار إستقلالها الثقافى والاقتصادى ولكن ذلك لم يحدث ، فإن مقارنة الأرقام المتاحة لفترة طويلة تشير إلى أن أقل القليل من التغير فى الموقف هو الذى حدث فى سنة ١٩٥٥ كانت أوروبا تمثل ١٥٢ من سكان العالم وتنتج ٤٦٪ من مجموع كتبه . وتجدر الإشارة هنا إلى أن النقص الطفيف الذى تعرض له إنتاج الكتب الأوروبية كما أوضحه إحصاء ١٩٦٩ ، ومقداره ٠٦٪ لم يكن نتيجة التقدم الذى أحرزته الدول الجديدة ولكنه جاء نتيجة التوسع فى صناعة الكتاب فى مناطق أخرى كانت قد قطعت شوطاً كبيراً فى التطور .

وعلى الرغم من أن الدول الأربعة والثلاثين التى تضم أوروبا والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإسترايلا ونيوزيلنده واليابان أنتجت ٨١٪ من مجموع الكتب فى العالم سنة ١٩٦٩ ، فإنها لا تمثل إلا ٣٠٪ فقط من مجموع سكان العالم . وهذا يعنى أن بقية دول العالم أو ٧٠٪ من سكانه لم تنتج فى ذلك الوقت سوى ١٩٪ من مجموع العناوين الصادرة .

ومع أن إحصائيات اليونسكو لسنة ١٩٦٩ تتضمن ٨٩ دولة منتجة

من الدول الأعضاء فقط (من مجموع ١٢٥ عضوا و ٣ دول منسوبة) ، ومع أن هذه الإحصائيات لا تضم أيضا بعض الدول غير الأعضاء التي لها إنتاج كبير فإن التقديرات يمكن أن تنسحب على مختلف مناطق العالم وعلى العالم في مجموعه .

وباستقراء الأرقام في فترة عشرين سنة يمكننا أن نكون فكرة عن النقص الذي يزرع تحته ثلثا الجنس البشرى وعن أسباب هذا النقص ، ففي سنة ١٩٥٠ كانت إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا (باستثناء اليابان) تضم حوالى ٣٧٪ من مجموع المعلمين البالغين في العالم و ٤٢٪ من تلاميذ المدارس وفي ذلك الوقت كانت تلك المناطق لا تنتج سوى ٢٤٪ من كتب العالم ، وحوالى سنة ١٩٧٠ كانت تلك الدول تنتج - كما رأينا - ١٩٪ من الكتب مع أنها تضم حوالى ٥٠٪ من المعلمين البالغين و ٦٣٪ من أطفال المدارس .

ويمكننا أن نخرج بصورة عامة من هذه الحقائق : نصف التادرين على القراءة يعيشون في مناطق لا تنتج سوى خمس المادة القرائية في العالم مع كل ما تتضمنه هذه الحقيقة من صعوبات لإختيار مادة الكتاب .

وعدم التناسب هذا يتضح أكثر عندما نأخذ في الإعتبار حجم الطبقات بدلا من العناوين إذ بينما البيانات المتعلقة بالعناوين تشير إلى الإنتاجية والنشاط الفكرى فإنها تحتاج إلى أن تستكمل بحقائق عن دورات الطباعة إذا أردنا تقديرا أدق لطبيعة تزويد القراء المحتملين بالكتب . وبدلنا ذلك على أن معدلات الطباعات في مناطق الندرة ضئيل جدا إذا قورن بمعدل الطبعة العالمية وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة . فمتوسط عدد النسخ من الطبعة العالمية يتراوح بين ١٥٠٠٠ و ١٦٠٠٠ للكتاب

الواحد . وقد برزت هذه الحقيقة من خلال الاجتماعات الإقليمية لخبراء تنمية الكتاب التي نظمها اليونسكو في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٦٩ . فقد حدد الخبراء الذين اجتمعوا في طوكيو في مايو ١٩٦٦ متوسط الطبعة في آسيا بـ ٤٣٠٠ نسخة ، بينما حدد الخبراء الذين اجتمعوا في أكراف في فبراير ١٩٦٨ متوسط الطبعة في إفريقيا بـ ٨٢٠٠ نسخة . ومن المحتمل أن التقدير في الحالة الأولى كان منخفضا قليلا وأنه في الحالة الثانية كان مرتفعاً قليلا . وفي أمريكا اللاتينية حيث نقص الكتب أقل حدة من المنطقتين الأخريين ، أكد الخبراء الذين اجتمعوا في بوجوتا في سبتمبر ١٩٦٩ مع ذلك أن متوسط الطبعة في المنطقة بصفة عامة أقل من الطبعة العالمية وإن كان هذا لا ينطبق على بعض الدول في المنطقة .

إن المتوسط العالمي الذي يتراوح بين ١٥٠٠٠ و ١٦٠٠٠ نسخة يشمل بطبيعة الحال الكتب المغلفة الشعبية التي قد يصل ما يطبع منها في الدول المتقدمة التي تمتد السوق العالمية بها إلى مليون نسخة ، وكذلك كتب الشعر التي قد لا يطبع منها سوى ألف نسخة . ولما كانت هذه الأرقام بين أقصى الحدين توجد في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية ، فإن المقارنة في أعداد المطبوعات على أساس المتوسط مقارنة عادلة .

تقييم الاحتياجات :

إن تقييم الاحتياجات في مجال الكتب عملية صعبة ذلك أن معايير التقييم تتأثر تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ومن المؤلفين أن تنتج إحدى الدول نوعاً من الكتب يرى التحليل الموضوعي أنه غير ضروري لتلك الدولة بينما الظروف التاريخية الخاصة تحبذ .

إن الدول النامية على سبيل المثال في حاجة ماسة إلى المكتب التقنية ومع ذلك فإنها تعطى من الأهمية للمكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية أكبر مما تعطيه للمكتب العلوم التطبيقية . ويمكن تعليل ذلك بأن كثيراً من هذه الدول قد نالت إستقلالها حديثاً ، وقد يحدث أيضاً لأسباب محلية خاصة أن تشهد الحاجة إلى كتب الدين أكثر من أية فئة أخرى من المكتب .

إننا نستطيع أن نحدد ثلاثة قطاعات تشهد الحاجة إليها بدون شك في أية دولة من الدول . ولكل هذه القطاعات الأولوية ومن الممكن على ضوءها تعيين الحد الأدنى لما هو مطلوب ، أما ما يزيد على هذا الحد فإن الظروف المختلفة سوف يظهر أثرها في نوعيات مختلفة من الإحتياج .

ويشتمل القطاع الأول على المكتب التعليمية بما في ذلك المكتب المدرسية والمكتب الجامعية والمكتب المستخدمة في التعليم طيلة الحياة . ومن السهل نسبياً تقييم ما نحتاج إليه من المكتب التعليمية لأنها تنتمي إلى فئة من المطبوعات يستخدمها قراء يحدد لهم نطاق معاهد الدراسة ذات المناهج التي ترسمها براءج محددة . وبمعنى آخر فإن هذه المكتب توضع وفقاً لأعداد من الطلبة معروفة أو يمكن التنبؤ بها عن طريق الدراسات السكانية .

وفي بعض الأحيان قد يقلل من قيمة تقدير أهمية القطاع الثاني وهو الخاص بمكتب الأطفال بصفة عامة . ولقد اتضح الأهمية التربوية لمكتب الأطفال بصورة جلية في السنوات الأخيرة ، فإن عادات القراءة تسكسب في سن مبكرة ويمكن الأطفال حتى قبل معرفة القراءة أن يستعملوا كتب الصور التي يبقى تأثيرها على الدوام . ولقد بذلت جهود كثيرة في إحتياج

هذه المكتب في كثير من الدول ، ولكن تقدير كل الإحتياجات في هذا المجال أمر عسير .

أما القطاع الثالث — وهو أوسعها وأقلها تحديداً — فيتعلق بكتب الثقافة العامة للكبار . وهذا قد يعنى الكبار الذين بلغوا أرقى مستويات التعليم أو الكبار الذين عبروا حديثا حاجز الأمية ، وفي كلتا الحالتين فإن المشكلة هي كيف نمد هؤلاء القراء بختيار مطرد التدفق من مواد القراءة التي لا تخدم بالضرورة أغراضا نفعية أو وظيفية . إن القراءة عملية تحتاج إلى ممارسة دائمة ، فليس ثمة فائدة من تعليم الناس أو محو أميتهم بدون أن نمدهم بمواد قرائية كثيرة ومتنوعة ويسهل الحصول عليها حتى نحول هذا التعليم إلى استخدام عملي . وفي هذا القطاع أيضاً يصعب تحديد المطالب والاحتياجات .

إن هناك مؤشرات إحصائية فيما يتعلق بالمكتب التعليمية غير أن عدد الذين يستخدمون هذه المكتب يتزايد باستمرار ليس فقط لأسباب ديموغرافية ، ولكن أيضاً بسبب التقدم في كل بلد في مجال نشر التعليم . ومعروف أن أهداف الخطط التعليمية تستخدم مقياساً للجهود التي تبذلها الدول وبخاصة النامية منها . وفيما يتعلق بهذه الدول فقد حددت تلك الأهداف في المؤتمرات الإقليمية لوزراء التربية التي دعت اليونسكو إليها في آسيا وإفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية . وقد توقع المختصون أن يزداد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ من ٨٧ مليوناً إلى ٢٤٢ مليوناً في آسيا ومن ١١ مليوناً إلى ٣٣ مليوناً في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب إفريقيا) . أما في أمريكا اللاتينية فقد توقعوا أن يزيد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية من ٢١ مليوناً

إلى ٤٤ مليوناً بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم إلى ٦٥ مليوناً في سنة ١٩٨٠ . وهذا يعني أن الكتب المقررة بالمدارس الابتدائية اللازمة لهذه المناطق تقضاه بمعدل ٢٨ من المرات في خلال عشرين سنة .

يضاف إلى ذلك أن منظمة اليونسكو في الاجتماعات الإقليمية لخبراء تنمية الكتاب التي سلفت الإشارة إليها قد توصلت إلى بعض المقاييس التي بنيت على أساس « وحدة الكتاب » . وقد اتفق على أن هذه « الوحدة » هي ست عشرة صفحة من أي حجم يناسب الغرض الذي صدرت من أجله . وقدر الحد الأدنى السنوي لاحتياجات كل تلميذ وكل مدرس في مختلف مراحل التعليم بعدد من هذه الوحدات . وتعلق هذه التقديرات بعدد النسخ التي تلزم لسد حاجة التلاميذ والمدرسين في سنة معينة . وإذا فرضنا أن متوسط حياة الكتاب المدرسي هو ثلاث سنوات فإننا نستطيع تحديد رقم الاستهلاك السنوي بقسمة عدد تلك النسخ المطلوبة على ثلاثة . ومع هذا فيجب أن نلاحظ أن حياة الكتاب المدرسي هي في الحقيقة أطول من هذه المدة ، حتى في الدول المتقدمة . فالتفاقات المملكة المتحدة على الكتب المدرسية تبني على أساس أن فترة حياة الكتاب هي سبع سنوات .

وباستخدام هذه الطريقة التقريبية وإن كانت نتائجها مقنعة يمكن القول - واضعين عدد تلاميذ المدارس في اعتبارنا - بأن عدد نسخ الكتب المدرسية اللازمة لعام ١٩٦٩ في مناطق النقص كان أكبر من عدد الكتب التي أنتجت فعلاً في العام نفسه في تلك المناطق .

والكتب المدرسي كذلك متطلباته الخاصة من حيث تعدد العناوين فإذا حدث أن كتاباً مدرسياً معيناً (لتعليم الأطفال القراءة مثلاً) يمكن

أن يسد حاجة عدد كبير من تلاميذ المدارس في دولة موحدة اللغة فإنه قد يفضل على ذلك إنتاج عدة كتب بلغات المتخاطب المختلفة ، حسب تعدد هذه اللغات ، وطبقا للحاجة إلى تطويع التدريس للظروف المحلية بما يتفق والسياسة التعليمية .

وبالمثل فإن الكتاب المدرسي باعتباره منتميا إلى فئة المطبوعات « الموجهة » يستخدم في دائرة أوسع وأكثر تجانساً من أى نوع آخر من الكتب كما أنه يدوم مدة أطول . ويمكن لمجموعة واحدة من الكتب الدراسية أن تسد عند الضرورة الاحتياجات التعليمية في كل أنحاء الدولة، بل وفي مجموعة من الدول التي تستعمل اللغة نفسها ، على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من مخاطر . وتتولى الحكومات عادة وبدرجات متفاوتة عملية إنتاج الكتب المدرسية وتوزيعها . وفي هذه الحالة يكون عدد العناوين عادة أقل مما لو ترك الأمر في يد هيئات خاصة ؛ والنجاح الذي أحرز في هذا المجال يشجع عليه ولكن قبول الحكومة لهذه المسؤولية يعني ضمناً أن لديها مقومات تلك العملية عالية التكاليف وهو أمر لم يستطع أن ينهض به من الدول النامية حتى الآن إلا عدد قليل . ومن ناحية أخرى فإن تحسين الكتب الدراسية ، الذي يتأتى من وراء المنافسة الكاملة يركى هذا الاتجاه .

وما قلناه عن الكتب المدرسية ينسحب أكثر على الكتب المستخدمة في التعليم خارج المدرسة وبالذات في حالة تعليم الكبار . وتمثل كتب نحو الأمية في هذه المجموعة مكانة خاصة . وكما قدر في إجماع خبراء إنتاج الكتاب وتسويقه في آسيا عام ١٩٦٦ فإن عدد الكتب المطلوبة لتدعيم خطط نحو الأمية القائمة بالفعل في المدى القصير يعادل عدد الكتب المدرسية

المطلوبة للمدارس الابتدائية . وأكثر من ذلك فإن تحقيق محو الأمية يفتح آفاقاً جديدة وإحتياجات جديدة لعدد من السكان ، يصبح إمدادهم بكتب الثقافة العامة والكتب المهنية ضرورة حيوية . وكان هذا النوع الأخير من الكتب في الحقيقة محور جهود مضمينة بذلت في السنوات القليلة الأخيرة . ففى آسيا وإفريقيا بالذات كان التركيز على الكتب الموجهة لتعليم الفلاحين بيد أنها كانت أقل بكثير مما هو مطلوب فعلاً .

وكانت كتب الأطفال بدورها موضوع جهود عظمى في السنوات الماضية ، فاليابان التي أصبحت من أكبر الدول المنتجة والمصدرة لكتب الأطفال على النطاق العالمى تفتتح من ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ عنوان في السنة . وفى دول مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، يقف إلتقاج كتب الأطفال على قدم المساواة مع إلتقاج الكتب المدرسية .

ومع ذلك فإن كتب الأطفال تثير صعوبات خاصة في الدول النامية فعلى الكتاب من هذا النوع أن يفى بمطلبين متعارضين هما الرخص من جهة والمساواة والجاذبية واستخدام الألوان بكثرة من جهة ثانية . كما أنه يحتاج إلى إستعدادات تربوية وفنية واجتماعية وصناعية وتجارية مستقيضة من ناحية الإلتقاج والتسويق على السواء . وإذا أريد لكتب الأطفال أن تكون على درجة عالية من الجودة والتأثير فإنها يجب أن تكون موضع بحث منظم تتضافر فيه جهود الكتاب والفنانين مع جهود علماء النفس والتربية لتقرير أحسن أشكال التعبير المناسبة لمخاطبة الأطفال . ومن بين الدول التي بذلت أعظم الجهود في هذا السبيل الإتحاد السوفيتى عن طريق « دار كتب الأطفال » بالذات فى موسكو والتي بدأها مكسيم جوركى

وكذلك الهند حيث توجد مؤسسة متخصصة تحمل اسم « إتحاد كتب الأطفال ». وفيما يتعلق بمسألة التسويق أجمع الخبراء في كل مناطق العالم على أن مستقبل كتب الأطفال يرتبط بوجود سلسلة من مكتبات الأطفال وقيام سياسة لرعاية الشباب بصفة عامة .

ونحن لانملك إلا تقديرأ تقريباً للاحتياجات في هذا المجال ويجب أن نلاحظ أنه مع إستعمال أقل تقدير وهو نسخة واحدة من الكتب لكل تلميذ في السنة الواحدة فإن مناطق النقص كانت في حاجة إلى أكثر من ٢٠٠ مليون نسخة في سنة ١٩٦٩ ، وهذا الرقم أعلى بكثير مما كان متاحاً بالفعل . ومن ناحية أخرى فالمقروض أن يكون عدد كتب الأطفال أكثر من عدد الكتب المدرسية التي يقاتى عـدم تنوعها من وجود مناهج دراسية محددة . والواقع أن تنوع المتطلبات في مجال كتب الأطفال إنما هو صورة مسبقة لهذا التنوع في كتب الكبار .

ولا ينبغي أن نفكر في مواد القراءة العامة للكبار كما نفكر في كتب « مجو الأمية » فقد وجد وبخاصة في الدول النامية أن كتب العلوم الاجتماعية والتاريخ والدين والعلوم التطبيقية هي أكثر الكتب التي تشيع قراءتها بين الناس . ولا ينبغي كذلك أن ننسى ذلك الحشد المـكـاثـر من كتب « الأدب » الجماهيرية التي تنتج على نطاق واسع ومنها القصص بكل أنواعها، والكتب التي تقدم إلى القارئ بمختلف الطرق كالمسلسلات الهزلية التي تعتمد على الرسم والقصص المصورة . إننا لانستطيع أن نسقط هذا اللون من « الأدب » من الحساب لأنه على أية حال مادة من مواد القراءة مهما كانت قيمتها . غير أننا لانستطيع من ناحية أخرى أن نضع حدوداً دقيقة لمجاله .

وإذا افترضنا — كما في حالة كتب الأطفال — أن الحد الأدنى من الاحتياجات في هذه الحالة هو نسخة واحدة في السنة لكل قارئ محتمل فإننا بذلك نكون أقرب إلى الحقيقة . ومن المسلم به أن هناك من ثلاثة إلى أربعة قراء لكل كتاب واحد يشتري ، بحيث يمكن التعبير عن ذلك بقولنا أن الكتاب الواحد يعنى من ثلاث إلى أربع عمليات قراءة في السنة لكل قارئ محتمل هو متوسط لا يتجاوزه إلا نسبة صغيرة من القارئ . ومدلول ذلك كله أن مناطق النقص في سنة ١٩٦٩ كانت تحتاج إلى مئات الملايين من كتب القراءة العامة .

سد الحاجة عن طريق الإنتاج المحلي

إن الاحتياجات المشار إليها آنفا يمكن إشباعها عن طريقين : الإنتاج المحلي أو التبادل الدولي (وسنتكلم عنه فيما بعد) . وعلى الرغم من أن المدى الذى يصل إليه الإنتاج المحلي في إشباع هذه الاحتياجات لا يمكن قياسه إلا بطريقة تقريبية وعملية ، فإن تحليل البيانات المتاحة عن العناوين والنسخ يثبت أن أيا من مناطق النقص لا يمكنها سد الاحتياجات المختلفة بأكثر من ٧٥٪ وهذه النسبة قد تصل إلى حوالى ٥٠٪ في دول شرق آسيا — باستثناء اليابان والصين — أو في دول مناطق أخرى مثل جنوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وقد تهبط إلى أقل من ١٥٪ كما في وسط إفريقيا (بين خطى عرض ٢٠ شمالا و ٢٠ جنوباً) . وأهم من المستوى الكلى ، التوازن بين نسبة العناوين ونسبة النسخ لأن هذا يفرض مواقف محددة لكل منها مشكلاتها الخاصة . وبصفة عامة فإن هذه المواقف يمكن بلورتها في أربعة :

١ — الانتقال إلى التوازن لبقاى الخلل في العناوين . حيث أن المشكلة بالدرجة الأولى هي كيف تقدم مادة فسكرية كافية إلى الطبع ،

تغذى جهاز النشر الذى يتطور بدرجة مرضية ، وهذه هى قضية دول شرق آسيا بالذات باستثناء اليابان والصين .

٢ - الافتقار إلى التوازن لثلاثى الخلل فى عدد النسخ . ويرجع هذا إلى سوء تنظيم العمليات الخاصة بإنتاج الكتب على الرغم من وجود مادة علمية صالحة للنشر كما هو الحال فى جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا على سبيل المثال أى أن المشكلات التقنية فى النشر هى التى تسود هنا ، وبضائع من أثرها عاملان هما مستوى منخفض فى الاستثمار والتفكير السياسى .

٣ - التنمية المتوازنة المعتدلة: كما هو الحال فى أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا حيث يمكن التفاؤل إلى حد ما بالنسبة لموارد الانتاج . وهذه تحتاج فقط إلى إستخدام أكثر فاعلية ومن ثم تنحصر المشكلات هنا فى التنظيم وبخاصة تنظيم التسويق فى أمريكا اللاتينية .

٤ - التنمية المتوازنة ولكن غير الكافية: وهو موقف يسود بדרجات متفاوتة بشكل ملحوظ كثيرا من الدول فى جنوب شرق آسيا من جهة ، وإفريقيا من جهة ثانية . وهذا الموقف . ينعكس فى النقص الشديد فى الكتب من ناحية ومن مجاعة حقيقية إليها من ناحية أخرى . وكل المشكلات هنا تنور فى وقت واحد وبمدة ملحوظة لأنه فى هذه المناطق بالذات يتزايد جمهور القراء بأسرع مما يحدث فى مناطق أخرى .

ومع هذا فإن الصورة ليست قائمة تماما . وهما يكن من أمر ما قدمناه آنفا من تحليل مبسط فانه يكشف عن الاتجاهات التى كان ينبغى توجيه الجهود إليها كما أنه يفتق مع النتائج التى توصلت إليها لإجتماعات الخبراء التى أشرنا إليها . إن ما تمس الحاجة إليه إنما هو تشجيع الإنتاج

الفكرى وبالقائى مكافأته ، وتدعيم الجانب الصناعى الذى يستلزمه هذا الإنتاج بما يتطلبه من استثمارات وتنظيم التسويق . هذا مع اختلاف الإجراءات التى تتبع والأدوليات التى تؤخذ فى الاعتبار باختلاف المناطق المعنية .

ويجب ألا ننسى مع ذلك أن الاحتياجات المشار إليها سابقاً إنما تمثل أدنى حد ممكن . وإن سياسة نشطة منسقة قد تستطيع أن تعوض ماضع من وقت بالنسبة للكتب المدرسية . غير أن الدلائل ليست مباشرة بالقدر نفسه بالنسبة للإنتاج فى مجمله . ويبدو أن برامج تنمية الكتاب فى العالم بوجه عام ، وجهود الدول التى لديها سياسات رشيدة نحو الكتاب قد جنحت نحو التوقف أو النكوص فى السنوات القليلة الماضية . ولكن إذا أردنا أن نستبعد الأرض التى فقدناها فلا بد أن تكون هناك ثورة حقيقية ومن العسير بكل تأكيد حصر هذه الثورة فى نطاق الإصلاحات الجزئية أو مجرد التعديلات التقنية ، والذى لاشك فيه أن هذه الثورة سوف تحتاج إلى أكثر من جهد خلاق لإشباع ذلك الجوع الشديد إلى القراءة الذى يأخذ بخناق ثلثى الجنس البشرى .

حدود المساعدات الخارجية :

إن الدول التى تمنى من الافتقار إلى الكتب لا تنف وحدها فى هذا العالم . فإن المساعدة الدولية والتبادل التجارى يخفغان إلى حد ما من الآثار الناجمة عن أوجه النقص والقصور التى أسلفنا الإشارة إليها . فالصادرات إلى الدول النامية يعمثل فيها جزء كبير من إنتاج صناعة النشر فى الدول الرئيسية فى هذا المجال مثل فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان

وهولندا وأسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة
والإتحاد السوفيتي .

غير أن هذا التيار السنوي المتدفق من الدول المنقبة إلى الدول التي
لا تملك « شيئاً تقرأه » أبعد ما يكون عن حل مشكلة النقص الموجودة
لديها ، فضلاً عن أنه يعاني من سوء التوزيع . إن هذا التوزيع محكوم إلى
حد كبير بالحوازز اللغوية ؛ وعلى الرغم من أن معظم الدول الناشرة
الكبرى تنشر الآن كتباً بلغات أجنبية فإن هذه اللغات نادراً ما تصلح
للمناطق التي تحتاج للمساعدة . وعلى سبيل المثال فإن عدد الكتب المنشورة
بلغات إفريقية خارج إفريقيا لا يعقد به ، وهي إما كتب أكاديمية متخصصة
جداً ، وإما كتب مدرسية أولية .

وإذا انتقلنا إلى الحديث عن آسيا فانه إلى جانب الترجمات التي تنشر
محلياً بقصر يريح من صاحب حق الطبع ، فإن الإتحاد السوفيتي ينشر في كل
سنة بضع عشرات من الكتب باللغات الرئيسية في القارة ، وإلى جانب
ذلك فإن برنامج الولايات المتحدة لترجمة الكتاب U. S. Book trans-
lation Programme — يعمل هناك منذ ١٩٥٠ على نشر عدد كبير من
ترجمات الكتب الأمريكية . ومع ذلك فإن هذه الجهود ، حتى إذا جمعنا
الإنتاج المحلي والخارجي معاً أبعد ما تكون عن سد إحتياجات القارة ، إذ
لا توجد دولة في العالم تستطيع أن تنتج باطراد وبصفة منتظمة كتباً بنحو
خمس وعشرين لغة آسيوية يقرأ بها جمهور يعادل في حجمه الجمهور القاريء
بأية لغة أوروبية .

لقد أشار إجماع خبراء إنتاج الكتاب وتسويقه في آسيا — الذي
قدر لإنتاج المنطقة في سنة ١٩٦٤ بـ ١٢٨ مليون نسخة — إلى أن الواردات

السوية تراوحت بين ٢٧ و ٣٧ مليون نسخة (أى حوالى $\frac{1}{4}$ إنتاج المنطقة).
وأن نسبة كبيرة من الكتب المستوردة التى بلغت قيمتها حوالى ٢٠ مليون
دولار كانت باغات غير آسيوية .

والمشكلات التى نصادفها فى إفريقيا أ كثر تعقيداً لأن النشر باللغات
الوطنية — باستثناء اللغة العربية وإلى حد ما السواحلية — على نطاق ضيق
جداً . ففى كل المناطق البريطانية والفرنسية سابقاً فى إفريقيا ما تزال اللغتان
الانجليزية والفرنسية لغتى النشر السائدتين اللتين يقرأ بهما عادة نسبة لا بأس
بها من السكان . ومع ذلك فإن جمهور القارئ هنا يمثل أقلية تيمش وسط
أقلية أخرى ، ويضيق دائرة هذا الجمهور أكثر أنه بوجه عام - محدود
بنطاق المدن . ولا شك أنه إذا أهملت اللهجات المحلية الإفريقية التى تسود
المناطق الريفية بالذات كما حدث فى أوروبا قديماً لأدى ذلك إلى كارثة
ثقافية ليست إفريقيا على استعداد لتحملها وهكذا فإن كثيراً من الحكومات
الإفريقية ، دون أن تستغنى عن لغات الإنصال الدولية الهامة ، تسعى جاهدة
الى تنمية اللغات المحلية كأدوات للثقافة والتعليم طول العمر . وهى تستطعم
أن تستفيد فى هذا الصدد من المساعدات التى تقدمها اليونيسكو لتنمية اللغات
الأفريقية . ويحتاج هذا الإجراء على وجه الخصوص الى التعاون مع المؤسسات
الأفريقية المتخصصة لإنتاج كتب ذات طابع أدبى أو علمى ، كما يحتاج
الى ارساء إطار من التعاون الدولى يجعل من السهل تبادل الخبرات وتحسين
طرق نشر الكتب وتسويقها كما يحتاج الى انشاء مكتبات عامة وإلى
نشر الآداب الإفريقية وكذلك ترجمة أمهات كتب التراث فى الثقافات
الأخرى الى اللغات الإفريقية .

ومهما يكن الاتجاه الذى تتخذه الثقافة الإفريقية فى المستقبل فإن

من المنتظر أنه سة يكون هناك فى وقت قريب أعداد كبير من الناس الذين يقرءون باللغات الإفريقية المحلية . وفى هذه الحالة فإن المساعدات الخارجية ستظل محدودة للغاية ، بينما هى فى الوقت نفسه كثيفة وإن كانت غير كافية بالنسبة للغات الأوروبية . وطبقاً للمعلومات التى أعلنت فى إجماع خبراء تنمية الكتّاب فى إفريقيا فإن ٧٥٪ من الكتّاب المباعة فى هذه القارة إستوردت من قارات أخرى . وقد بلغت فى سنة ١٩٦٤ = ٢٤ مليون نسخة ؛ وكان المطبوع محلياً ٧٣٣ مليون نسخة وفى سنة ١٩٦٥ كانت قيمة الواردات من الكتّاب ٦٤ مليون دولار . وهكذا يتضح أن الواردات تبلغ أربعة أمثال الإنتاج المحلى ولن تدهشنا هذه الحقيقة كثيراً إذا عرفنا أن هذا الإنتاج لا يسد إلا ١٠٪ فقط من إحتياجات القارة من النسخ . وهذا المدد الخارجى مع ذلك يطفى على كل شىء . ولا يمكن زيادة عبئه المالى ليعطى كل الإحتياجات . ومن ناحية ثانية فإن انتشار الإفريقى فى الوقت الحاضر عاجز عن سد الإحتياجات المحلية وحده فإن عدداً كبيراً من الكتّاب التى تنشر الآن فى إفريقيا ينشره ناشرون أجنب .

وتمثل أمريكا اللاتينية حالة خاصة ، فقد قام فى تلك القارة منذ أمد طويل عدد من مراكز إنتاج الكتّاب باللغة الأهمية . إن اللغة الأسبانية وهى اللغة القومية التى يتحدثون بها كل قطاعات السكان فى الأغلبية العظمى لدول القارة ، هى فى الوقت ذاته إحدى اللغات التى يفتج بها أى ناشر أوربى كبير . هذا إلى جانب أن النشر المحلى باللغة الأسبانية ينال اهتماماً كبيراً والواقع أن سوق الكتّاب الأسباني موحدة بشكل يدعو إلى الإعجاب .

ورغم هذا فإن الميزان التجارى لسوق الكتّاب فى أمريكا اللاتينية يعانى من عجز كبير . وتتمتع أسبانيا كمصدر بمرکز تقزايد أهميته فى

أمريكا اللاتينية جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة . لقد تضاعفت قيمة صادرات الكتب الأسبانية إلى أمريكا اللاتينية بالذات ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٩ وهذا يؤثر بالتالي على نمو حركة النشر في أمريكا اللاتينية على الرغم من الجهود التي بذلت لخلق نوع من التبادل في السوق . وبواصل النشر المحلي في هذه القارة نمو وربما كان أكثر إزدهاراً في كل من الأرجنتين والمكسيك ، ولو أن أسبانيا صدرت كل إنتاجها من الكتب إلى أمريكا اللاتينية لما استطاعت أن تسد الحد الأدنى من احتياجات المنطقة إلا بصعوبة . أما نشر الكتب في البرازيل باللغة البرتغالية فمن المسلم به أنه متفوق وعلى أعلى مستوى .

إن التجارة الدولية والمساعدات من خلال الاتفاقات الثنائية أو المتعدد الأطراف يمكن أن تكون مسكناً وقتياً فقط وليست علاجاً جذرياً لنقص الكتب . ويجب أن ينظر إليها باعتبارها نوعاً من التعاون وليست مخاطرة إقتصادية أو ثقافية يمكن - على المدى الطويل - أن تعوق الإنتاج المحلي أو تقيده إذ من المستبعد أن يكون هذا هو القصد منها . وعلى أية حال فإن من الممكن زيادة فاعليتها بإزالة العقبات التي تعترضها ، وأهم هذه العقبات الحواجز التجارية والقيود الإدارية وتكاليف النقل . ومن مظاهر الأولى وأصعبها نقص العملات الحرة وبخاصة في آسيا وإفريقيا . فمع أن واردات الكتب لا تمثل عادة إلا حصة صغيرة من إجمالي قيمة الواردات فإن العملات الأجنبية في هذه الدول توجه في النقص الأول إلى إستيراد الآلات الزراعية ومن ناحية أخرى فإن الرسوم الجركية والإجراءات الروتينية ما تزال لسوء الحظ تعيق رغبة الحكومات في تنمية عادات القراءة بين شعوبها .

وتبرز عقبة تكاليف النقل بصورة واضحة في أمريكا اللاتينية ، حيث ترفع تكاليف الشحن بالطائرات أسعار بيع الكتب كثيراً . والحل هو إنشاء أسواق مشتركة للكتب تسقطيم بالتعويضات المناسبة أن تسد الاحتياجات الملحة في هذا الشأن . ولن يحقق ذلك سوى سياسة منسقة من الجهود الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو على مستوى المنظمات الدولية الكبرى .

وتحتاج هذه الأسواق المشتركة كذلك إلى أعضاء مشتركين وليس إلى مجرد تجار ومستهلكين . وعن طريق تطوير الإنتاج والإنتاج المشترك في كل دولة فإن التبادل الدولي في مجال الكتب يمكن أن يؤتى ثماره .

الحلول العاجلة :

دون ما محاولة من جانبنا للافاضة في إقتراح الوسائل التي تدفع بالإنتاج القومي وتدعمه ، ربما يكون من الأسر أن نشير إلى بعض المحاولات التي تساعد الجهود السريعة التي تبذل في نطاقها على حل المشكلات الملحة والمشكلة الأولى هي مشكلة المادة التي تنشر . إن أقرب الحلول لمواجهة النقص في التأليف المحلي هو الترجمة . ومع ذلك فإن نتائج هذا الحل محدودة للغاية ، إذ أن عدد الكتب المترجمة لا يمثل سوى ما بين ٨ و ٩٪ من مجموع الإنتاج العالمي من الكتب والدول النامية أبعدا ما تكون عن أن تدخل في عداد الدول المترجمة الهامة . هذا فضلا عن إرتفاع تكاليف الترجمة في ظل ظروف التسويق العادية . ولعل في الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات الدولية كالموجودة حاليا عن حقوق التأليف ، ما يحسن الوضع وبخاصة فيما يتعلق بالكتب المدرسية والكتب التعليمية العامة

والكتب الجامعية، فهذا النوع من الكتب يمكن إعداده في الخارج بسهولة أكثر من الأنواع الأخرى، إذ أنه يسد احتياجات وظيفية محددة، ويقع مواصفات محكومة بقواعد موضوعة سلفاً .

ومع ذلك فلا ينبغي أن نبالغ في هذه الميزة : وعلى الرغم من أن كتب الجبر أو الميكانيكا المدرسية مثلاً يمكن تخطيطها وتأليفها طبقاً لبرنامج عام جداً يصلح لكثير من الدول فإن ذلك يصعب في حالة كتب المعارف العامة أو التقنية التي تعالج العلاقة بين الإنسان والبيئة سواء كانت هذه البيئة طبيعية أو بشرية أو إجتماعية .

وفي هذه الحالات يصبح القيام بجهود محلية موازية أمراً حيوياً فسوف يتيح ذلك فرصة التجاوب الضروري بين قارئ الكتاب ومصدره ، وهذا يصدق بصفة خاصة على الكتب الأولية المستخدمة في التعليم الابتدائي أو في دروس محو الأمية . وهنا يضاف إلى مشكلة محتويات الكتاب مشكلات اللغة والمآل والتصور . ولنضرب مثلاً واحداً :

فإن من المضحك تماماً أن نوضح كتب القراءة أو الحساب الأولية لأطفال أوروبا - الذين يمكنهم إتصالهم اليومي بوسائل الاعلام المختلفة من استيعاب الصور المجازية - بنفس الصور والرسوم التي نوضح بها الكتب لأطفال آسيا الذين تعتمد لغاتهم على التصوير الرمزي مما يجعلهم قادرين على فهم الصيغ التجريدية ، أو بنفس الطريقة التي نوضح بها الكتب لأطفال إفريقيا الذين تعودوا على لغة الإشارة .

ولهذا السبب يكون تعديل المادة المستوردة لتلائم الاحتياجات المحلية أفضل من الاعتماد على الترجمة المباشرة ، وهذا هو النهج الذي تتبعه بنجاح كبير بعض الدول وبخاصة الولايات المتحدة كجزء من برنامجها

للمساعدة الخارجية . ولهذه الطريقة مزية ملحوظة ، ففيها حفز وتشجيع
لجهود المؤلفين المحليين القادرين على تأليف الكتب .

إن أية حكومة ترغب في تنمية إنتاج الكتب في بلدها لابد أن تعمل
على خلق « مناخ ملائم » وثيق الصلة بمجتهور القراء وبكفل المؤلفين من
الحماية ما يضمن لهم حقوقهم المشروعة وبخاصة حقهم في الحصول على
مكافآت مجزية وليس من اليسير تحقيق تسويات عادلة في هذا الصدد لأن
ذلك يتطلب وضع سياسة مخططة بعناية للنهوض بالكتاب ، يلعب فيها
كل طرف من الأطراف المعنية دوره المرسوم . ولقد عولجت هذه المسألة
بمزيد من التفصيل في فصل متأخر من هذا الكتاب خصص لحقوق التأليف .
وسوف لانسهب هنا في الحديث كذلك عن المشكلات المادية لصناعة
الكتاب التي أبرزها الحصول على الآلات وإعداد العاملين المهرة ، وقبل
كل شيء توفير الورق اللازم . فقد عولجت هذه الموضوعات بدورها في
فصول تالية . وهذا مجال يفيد فيه التعاون الدولي إفادة كبيرة ، إذ أن
إنشاء صناعات نشر مجزية في الدول النامية يتطلب استثمارات كثيراً
ما تكون فوق طاقة موارد هذه الدول وفوق طاقة أية هيئات قومية فيها
وتستطيع مراكز الكتاب الإقليمية في كراتشي وطوكيو وبوجوتا - التي
تعمل ضمن إطار برنامج اليونسكو الطويل الأجل لتنمية الكتاب - ،
المساعدة في إيجاد طرق جديدة لحل مشكلة الإعداد المهني للعاملين في
النشر . أما الورق فيعتبر مشكلة ملحة ، ولا يستطيع إنتاج الكتاب في
إفريقيا وآسيا أن يتقدم إذا لم يكن هناك تقدم مواز في إنتاج ورق الطباعة ،
وعلى الرغم من أن هناك غابات كبيرة في بعض مناطق القارة الأقل تقدماً
مثل أفريقيا الوسطى ، فإن من الصعب إستغلالها في صناعة الورق بسبب

طبيعة الأخشاب هناك (قصيرة الألياف) ، ولذلك تتجه الجهود نحو إستخدام مواد أخرى بدلا من الخشب من تجهيز العجينة الورقية . وهذه المشكلة تهتم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إهتماما فائقا . وهى تحتاج أيضا إلى المساعدة المالية من قبل المنظمات الدولية الكبرى .

ومن جهة ثانية فإن كل دولة لديها الفرصة لتفعل شيئا من أجل دوائر توزيع الكتب بها ، وذلك بتطوير شبكات المكتبات فيها قبل كل شيء . إن مكتبة المدرسة والمكتبة الفرعية أو مكتبة القرية إذا إستخدمت إستخداما فعلا يمكن أن تصبح مركزا للنشاط الذى تلعب القراءة فيه دورها الحقيقى فتشارك مشاركة فعالة فى الحياة الثقافية للمجتمع . وكذلك يجب أن يلقى الترويج التجارى نفس الدفعة من التنمية . وقد كشفت التجربة عن أن متجر الكتب بصورته التقليدية فى الدول المتقدمة لا يستطيع وحده الوفاء باحتياجات المطلوبة فإن المتاجر من هذا النوع لا تلأئم ظروف الحياة فى المناطق التى تعاني فقر الكتب ، وليس لنا أن نتوقع لها هنا إزدهارها هناك . إن الكتب يجب أن تصل إلى حيث يوجد من هم فى حاجة إليها ويجب ألا نغفل الباعة الجائلين أو الأسواق المؤقتة أو الأكشاك أو متاجر التحف حيث تقاطر جموع الناس ؛ منهم من هم عملاء عريفون مخلصون للكتب ومن بينهم كذلك يمكن العثور على عملاء جدد . وقد حدث هذه الفكرة ببعض الدول الآسيوية إلى أن تبعدع أو تقتبس وسائل من شأنها إغراء أعداد كبيرة من الناس على الاشتراك فى طبعات من الكتب الأمر الذى يمكن من التخطيط لها وتسويقها بأسعار تمشى مع المستوى العام للمعيشة ، وقد حدث ذلك على سبيل المثال فى « براميج مكتبة المنزل »

بالهند ، هذا وسوف يقدم المكتب فيما بعد مزيداً من التفصيلات عن مشكلات بيع المكتب في الدول النامية .

وهنا أيضاً نكرر القول بأن هذا كله يفرض وجود سياسة للمكتب . والواقع أن منظمة اليونسكو لم تتوقف أبداً عن تشجيع تكوين مجالس قومية للمكتب في دول عديدة . فهذه المجالس هي حلقات وصل ومرآة كز الاعلام والتخطيط تجمع ليس فقط المؤلفين والناشرين وتجار المكتب ، بل وكل من يؤمنون بأن الجوع إلى القراءة ينبغي أن يعالج كما يعالج الجوع إلى الطعام وبأن المكتب ينبغي توفير الحماية لها والإكثار منها وتحسينها وتنميتها كأحد الضروريات الأساسية للإنسان ، ومن هؤلاء المدرسون ورؤساء الأجهزة الإدارية والقادة المحليون .

الفصل الثاني

إنتاج الكتاب

الانتاج الفكرى :

من المؤلف الى الناشر الى الطابع — تلك هى المحطات التى يمر بها إنتاج الكتاب . ويتخذ دور الناشر مكان المركز فى عملية الإنتاج هذه . ونستطيع إلى حد ما أن نقارن الناشر بالمقاول الذى يحصل على المادة الخام (نص الكتاب) ويحولها إلى عدد من المفردات المصنعة (الكتب) ويقوم بتسويقها عن طريق السوق التجارية العادية أو شبكة توزيع تقام لهذا الغرض . وبينما تتشابه العمليتان الأخيرتان فى صناعة النشر مع نظيريهما فى الصناعات الأخرى فإن للعملية الأولى طبيعة مختلفة . ذلك أن الإنتاج الفكرى الذى هو أساس أى مطبوع لا يخضع لحكم القوانين الاقتصادية وحدها . والعلاقة بين الناشر والمؤلف ليست كالعلاقة بين المقاول والممول . إذ أن عملية الإتصال بين المؤلف والقارئ مرتبطة بإرتباطا وثيقا بجهاز معين يتحكم فيه الناشر . وهذان النوعان من العلاقات يتقاربان فى حالة كتاب مطلوب حدد له الناشر مواصفات معينة وله مجالات توزيع محددة واضحة ، وهما يتباعدان فى حالة كتب الثقافة العامة حيث يقع عبء المبادرة على عاتق المؤلف .

وضع المؤلف :

لم يكن الوضع الاقتصادى للمؤلفين مشرفاً فى يوم من الأيام حتى فى أكثر الدول تقدماً . فالجزء المادى للعمل الفكرى فى العادة أقل من جزاء

العمل اليدوى غير الدقيق . وفى أحسن الأحوال يتلقى المؤلف مبلغاً من المال مقدماً أو نسبة مئوية على المبيعات من كتابه ثم إن القانون يحميه وإتحاد المؤلفين يدافع عن مصالحه إلا أنه كثيراً ما يتنازل عن حقوق الطبع — كلها أو بعضها — للناسخ مقابل مبلغ إجمالى ضئيل ، كما لا يمكن حمايته من الاستغلال .

وتسود مثل هذه الظروف فى الدول النامية على الرغم من أن لبعضها تشريعات صارمة وفعالة لحقوق المؤلف . ويمكن أن تعزى هذه الظروف أساساً إلى الضعف الاقتصادى لدور النشر ، ذلك الضعف الذى ينبثق بدوره عن قلة النسخ المطبوعة وانخفاض المبيعات .

وهذا الموقف قد يؤدى إلى التقليل من الإنتاج الأدبى إلى الحد الأدنى ويحول المواهب إلى طرق أخرى للتعبير . وتزداد المشكلة أقل تعقيداً عندما توجد طبقة من المثقفين كبيرة ونشطة نسبياً ولكن شبح الانتاج الهزيل يهدد إنتاج البلاد التى لا يوجد بها سوى عدد قليل من الأفراد القادرين على التأليف .

وإلى جانب هذا العامل يجب أن نضيف عاملاً آخر غير إقتصادى: فى الدول التى نشأت بها طبقة المثقفين حديثاً وخاصة تلك الدول التى تحررت من الاستعمار منذ وقت قريب تصادف هوة إجتماعية بين المؤلف المحتمل وجمهور القراء الجدد ، وغالباً ما يكون من الصعب على المثقف أن يخاطب الجمهور فى بلده حتى ولو كانت تربطه بهم روابط عاطفية وثقافية وأيديولوجية قوية فإن هناك « غربة داخلية » تفرض الصمت على كثير من المؤلفين . هذان العاملان ، وأحدهما إقتصادى والثانى نفسى ، يؤديان إلى « هجرة العقول » إلى مناطق أخرى تصادف فيها جمهور قراء أوسع

وأكثر تفهما. هذه الهجرة الفكرية قد تحدث داخل منطقة اللغة الواحدة ، إلى دولة تكون صناعة الكتاب بها أكبر من صناعة الكتاب في وطن المؤلف . وهذا هو ما يحدث كثيراً في أمريكا اللاتينية بالذات . ويصبح الأمر أكثر خطورة عندما تنتقل المواهب - أو المخطوطات - إلى مركز خارج المنطقة أو المجموعة اللغوية . وهذا هو الحال في إفريقيا وأحيانا في آسيا . فكثيراً ما يغري المؤلف المزدوج اللغة على أن ينشر كتبه في لندن أو باريس ، وفي هذه الحالة سيضيع الكتاب على الغالبية العظمى من سكان وطنه . وتعماني بعض الدول من جراء هذه الخسارة ، وليس الحل بأن تتخذ الدولة إجراءات إستبدادية ضد المؤلفين فإن طابع ما يكتبه المؤلفون في بلد ما يتوقف على قرائهم ، أى أن وفرة الانتاج الفكرى وحيويته تعتمدان على صناعة الكتاب وتطورها وعلى غرس عادات القراءة .

وهذا هو السبب في أنه لا جدوى من وجود سياسة للكتاب بدون وجود سياسة نحو المؤلفين . ولقد جريت محاولات التأليف الجماعى بنجاح في مناطق مختلفة ، وعلى أية حال فإن العمل الجماعى هو أفضل حل عندما يكون الأمر متعلقاً بانتاج كتب ذات هدف إجتماعى محدد ، مثل كتب الأطفال أو الكتب المدرسية المقررة . وفي هذا الصدد فإن الإجراء الذى تتخذه السلطات لجمع المؤلفين معا وتسهيل تعاونهم وتشاركتهم يمكن أن يكون إجراء حاسماً .

أما فيما يتعلق بالأدب الخالص - كالتقصص أو الشعر بالذات - فيجدر بنا أن نذكر أن كثيراً من الدول النامية لديها تراث على قدر كبير من الأهمية ، مكتوباً كان أم متواتراً ، لا يزال ينبض بالحياة وإن التسجيل المنظم لهذا التراث واستغلاله إستغلالاً حسناً من جانب المؤلفين يمكن أن

يعطى قوة دفع نابضة ومدلولاً جديداً لموضوعات ولأشكال ولطرق تعبير
استقرت جذورها في أعماق الفكر التاريخي والقومى لوطن ما . ولذلك
يجب ألا نغفل الأدب الشعبى أو قصص الحب المتواترة ، فإن الآداب الحديثة
تدين بالشىء الكثير لما اخترعه الرواة والمنشدون الشعبيون من ملاحم
شعرية وقصص شعبى .

بيد أن هذا القرن أيضا هو قرن الوسائل السمعية البصرية . وهذه
الوسائل التى توفر على الدول النامية الحاجة إلى أن تقطع الطريق الطويل
الاشاق الذى قايضته الدول الصناعية لتحقيق التوسع الإقتصادى الذى كفل
الأساس اللازم للتنمية الثقافية للجماهير ، والذى قضى على فكرة اعتبار
الأدب فنا منعزلاً عن الناس . إن تلك الشعوب التى تتمتعش الآن إلى القراءة
ينبغى أن ترفض هذه العزلة ، وأن تبحث عن زادها وسط صخب الحياة
العادية التى تعيمشها إلى المدى الذى يتفق والشعور العام لمجتمعاتها . ولاشك
أن السينما والراديو والتليفزيون وسائل فعالة لتحقيق هذا الغرض .

ولو أننا حاولنا بوسائل مصطنعة زرع أدب « رفيع » يشبه ما هو
موجود بالفعل أو ما وجد في بلاد معينة فليس هذا بالحل الأمثل لبلاد
ما تزال ثقافتها الجماهيرية تحبو أو ما تزال في طور التكوين . وإن تحمل
مشكلة مواد القراءة في تلك الدول بتقليدها الأعمى لأنماط من الأدب
تمكس أوضاعاً اجتماعية وإقتصادية بعيدة تماماً عن واقع ظروفها التاريخية .
وإن حصول كاتب ما على جائزة في الأدب أو تأليفه لكتاب جيد يحقق
أعلى أرقام التوزيع قد يرفع قدره في أعين صفوة المثقفين على النطاق الدولى .
ولكن ذلك لا يضيف بالضرورة شيئاً إلى الوحيد الذى يمكن أن تفيد منه
كبتلة الجماهير من أبناء وطنه .

إن المشكلة الحقيقية تسكن في أشياء أخرى : فهي أحيانا تكون في حجم المجموعة اللغوية ، وأحيانا أخرى في البناء الإجتماعى الذى يضم المؤلف في مستوى مختلف كلىة عن مستوى القارئ المتوقع . ولا يمكن حل هذه المشكلة إلا عن طريق سياسة ثقافية واعية . وبعبارة أخرى ينبغي أن تكون هناك سياسة محددة فيما يتصل بانتاج الكتاب ، وتسويقه وتعليم القراءة غير أن مثل هذه السياسة ينبغي أن تتجنب الإنزلاق إلى إصدار التوجيهات وبخاصة تلك التى تكون على شكل قواعد مستوردة من دول تختلف فيها الأوضاع تماماً .

ومثل هذه السياسة يجب كذلك أن تخطط بناء على تحليل عميق للأوضاع الاجتماعية والنفسية السائدة فى المجتمع ، كما يجب أن تستهدف إدماج ما ينتجه الكتاب - إقتصاديا وذهنيا - فى إطار التفاعلات المختلفة التى تشكل حياة الشعب .

الترجمة والاقتباس :

أشرنا من قبل إلى أن الترجمة وسيلة تخفيف حدة نقص الكتب وبقي أن نعالج المشكلات التى تنطوى عليها .

ففى المقام الأول تعتبر الترجمة ظاهرة محدودة للغاية . وقد جنحت فى السنوات الأخيرة فى الواقع نحو التراجم ، فقد بلغت نسبة العدد الإجمالى المترجمات فى كل أنحاء العالم والمسجلة فى كشاف اليونسكو للكتبات (Index Translationum) ٩١٪ من مجموع إنتاج الكتب فى سنة ١٩٦٤ ؛ وفى سنة ١٩٦٨ بلغت ٧١٪ فقط ويمثل هذان الرقمان أقصى القطر وربما يكون هناك من ٥ إلى ٦٪ بالزيادة أو النقصان فى نسب الإنتاج من سنة إلى أخرى ولكن الاتجاه العام واضح .

ثم إن الترجمة تعقير نوعاً من التبادل الفكرى بهم أساساً الدول المتقدمة إذ أن حوالى ٧٢٪ (قد تزيد أن تنقص قليلاً) من المترجمات تكون انصوص منشورة أصلاً بأحدى اللغات الأربع: الإنجليزية والفرنسية والألمانية والروسية وليس من بينها سوى ٣٪ فقط عن لغات الدول النامية. وأكثر من هذا فإن هناك مفارقات صارخة بين الدول المتقدمة نفسها: ففي سنة ١٩٦٨ صدرت ٢١٤٧ ترجمة إلى اللغة اليابانية داخل اليابان ولم تسكن هناك سوى ٧٧ ترجمة من اليابانية في جميع أنحاء العالم. وبينما صدرت ٣٠٠٠ ترجمة إلى الإنجليزية في الدول الناطقة بهذه اللغة، فقد صدرت ١٣٦٩٨ ترجمة من الإنجليزية في بقية أنحاء العالم.

والظاهر الأسوأ من هذا كله هو أن الدول التي تعاني من النقص الشديد في المكتب هي المتقدمة أساساً بالمترجمات. ففي سنة ١٩٦٤ نجد أن ٨٥٪ من المكتب المترجمة قد صدرت في الدول الاثنتين والثلاثين المتقدمة وهي - كما ذكرنا - المنتج الرئيس للمكتب وقد ارتفعت هذه النسبة في ١٩٦٨ إلى ٩٢٪.

إن من الضروري أن تفتح السوق العالمية للمترجمات أمام كتب الدول النامية على الأقل لكي تتاح لها فرصة أفضل لتحقيق بعض الأرباح. ومن الضروري كذلك تشجيع عقد إتفاقيات تتيح لمؤلفي هذه المكتب أن يعوضوا - ولو جزئياً - بنصيب من عائد كتبهم. على أن حقوق التأليف ليست هي المشكلة الوحيدة في هذا الصدد، فإن وضع المترجم نفسه مشكلة أخرى لا تقل أهمية. ومع أن مكافأة المترجم أقل كثيراً من مكافأة المؤلف فإن المترجم كثيراً ما يكون غير معد أساساً لمثل هذا العمل، هذا بينما عليه أن يكون قادراً لا على فهم النص الذي يترجمه وتمثله فحسب ولكن

كذلك على إعادة كتابته بلغته القومية ، وهو عمل يشبه التأليف في صعوبته وما يبذل فيه من جهد . وإذا كان الكتاب المترجم أدبياً فإن المترجم يحتاج إلى أن يكون أدبياً . أما إذا كان العمل المترجم كتاباً تعليمياً أو فنياً فإن على المترجم أن تكون لديه المعرفة المتخصصة التي تساعد على تجنب الأخطاء الجسيمة التي قد تحدث .

ومن هنا كان إعداد المترجمين أحد لليادين التي تحتاج إلى جهود خاصة وتستطيع للمعاهد التعليمية العالية تقديم كل عون لازم في هذا الشأن . ولعل قيام مراكز قومية أو إقليمية لخدمات الترجمة يمكن أن تساعد المترجم على أن يتمتع بوضع مهني طيب ، لوخطط للانتاج على أساس منطقي .

وعمل هذه المراكز بطبيعة الحال يمكن ألا يقتصر على الترجمة بل يمتد أيضاً إلى الاقتباس والتبسيط . ولذلك فلا بد من عقد صلة وثيقة بينها وبين مستخدمي الكتب وخاصة رجال القرية .

والإقتباس والتبسيط لا يشمل الأعمال المترجمة وحدها . فقد لوحظ في بعض البلاد أن روائع الآثار الأدبية المترجمة عن لغات أخرى تلاقى رواجاً بين جمهور القراء بينما كتب التراث الأدبي المحلية المنشورة بنصها الأصلي كانت أقل رواجاً . وكثيراً ما يكون السبب في ذلك حرص المترجم على أن يقدم عمله بأسلوب حديث يسيغه القارئ ، ذلك أن لغة القرون الغابرة وأساليبها لا تكون دائماً مفهومة للقارئ المعاصر ، وبخاصة في تلك الدول التي قطعت شوطاً طويلاً في التطور وكان لذلك تأثيره ليس فقط على الظروف ، ولكن أيضاً على الفكر واللغة . ومهما بدا من قصور

عملية الاقتباس هذه فربما كانت الوسيلة الوحيدة لخلق صلة مباشرة بين جمهور القراء والتراث الثقافي لبلادهم .

دور الناشر :

في ضوء هذه الملاحظات نستطيع أن نتيين أن دور الناشر أبعد ما يكون عن دور مقال يستخدم عدداً من المواد الأولية . إنه يدير الإنتاج الفكري . وبما أن الظروف التي يعمل فيها المؤلف أو المترجم تعتمد على الناشر إلى حد كبير فإنه يعد مسئولاً عن الكيف والسكم في المادة المنشورة .

لقد بدأ كثير من دور النشر حياته على شكل مقاجر ككتب أو مطابع ، أى أن مهمتها الأولى كانت صناعة الكتب أو تسويقها من حيث هي سلعة تباع ، ثم كان عليها بعد ذلك أن تفتش وظيفة النشرية وتطورها . والحقيقة أن وجود مجلس تحرير في دار النشر ذو أهمية بالغة ، فهو حلقة الوصل بين الدار ومصادر المادة التي تنشر .

ولكن الأمر الواقع في معظم الدول النامية هو أن دور النشر بها تتجاوز بعد مرحلة الإقتصار على طباعة الكتب أو بيعها . وقد أدى ذلك إلى إحصار هذه الدور في نطاق عمليات محدودة في أسواق صغيرة نسبياً ، ويستحيل في هذا الوضع خلق سياسة شاملة للإنتاج الفكري ، وليس ذلك في صالح المؤلف أو القارئ .

وبالنسبة لبعض الكتب الوظيفية التي تنشر للاستعمال العام وبخاصة الكتب المدرسية فقد أنشأت كثير من الدول هيئات خاصة تقوى أمر نشرها ، ومثل هذه الهيئات قادرة ولاشك على التخطيط السليم والقيام

بعمليات المسح الشاملة . وفي كثير من الأحيان لا يمكن الاستغناء عن هذه الهيئات الحكومية في الحصول على مادة القراءة التي يحتاج إليها تلاميذ المدارس الذين يزداد عددهم بسرعة وإطراد . وأفضل ما يكون عليه عمل هذه الهيئات عندما تسمح طريقة إعداد المادة المطبوعة بمدى معين من حرية المبادرة للمعلمين والمرونة في تلبية حاجات المناهج الدراسية .

بيد أن هذه المشكلة أكثر تعقيداً في حالة الكتب الأدبية ، فكل كتاب منها يمثل للناشر مغامرة قائمة بذاتها . وإنتاج الكتاب هنا يتناول نقاطاً معينة كما أنه يعكس خصائص يمكن بوجه عام تحديدها مثل اللغة واللون الأدبي وطول النص وما إلى ذلك . وقد يقضن الكتاب الأدبي في بعض الأحيان عملاً جماعياً ولكنه في شكله النهائي ينسب لفرد واحد يفرض رؤيته الخاصة .

وعلى ذلك فإن من أول واجبات الناشر إغراء الكتاب على إنتاج أعمال للنشر لاعلى أساس مواصفات خاصة يضعها هو مقدماً ولكي تقدم هذه الأعمال لإنتاج مختلف ذوى المواهب والإتجاهات المتعددة التي توجد بدرجات متفاوتة في الحياة الفكرية للمجتمع .

ويجب أن يكون الناشر قبل كل شيء واسم الإطلاع وعلى علم بما يستحدث في حقل النشر ، وهذا أمر حيوى سواء فيما يتعلق بالكتب الجديدة أو الطبعات المعادة ، وتبرز أهميته بالنسبة للمترجمات بوجه خاص .

وفيما يتعلق بالمترجمات كثيراً ما يحدث ألا يعلم الناشر بوجود كتاب معين نشر في بلد معين أو كتب بلغة يجهلها . هذا بالرغم من أن موضوع ذلك الكتاب قد يكون هو بالذات ما يبحث عنه الناشر لترجمته .

وهنا تبرز أهمية مجال من المجالات التي يكون للتعاون القومى والإقليمى والدولى فيها فائدة قصوى وهو نشر الببليوجرافيات المشروحة .

وتتدخل الإعتبارات التجارية عند اتخاذ قرار النشر ، إذ تتطلب هذه الاعقبات من الناشر أن يكون قادراً على أن يتنبأ فى شىء من الدقة بفرص القراءة المتاحة أمام الكتاب الذى يزعم نشره . وذلك يفرص عليه أن يكون ناقداً ممتازاً قديراً على تقييم العمل الذى ينشره . وأهم من هذا وذلك تفرض عليه أن يدرك سريعاً مواضع الأهمية فى الكتاب : ما الذى يقدمه للقارىء ، ومع أى نوع من المشاعر العامة تتجاوب مادته وإلى أى مدى يمكن أن يكون مؤثراً فى تعبيره عن تلك المشاعر . إن دراسة السوق بالنسبة للكتب التى ينتجها شتى الكتاب كثيراً ما تعطى نتائج غير مطمئنة ، لأن الخبرة فى هذا المجال لا يمكن أن تمتد فتشمل الكتب جميعاً ، إذ أن كل كتاب يمثل إنتاجاً جديداً قائماً بذاته . ولكن يمكن على الأقل تعيين الموضوعات التى تجتذب إهتمام القراء ، وأسلوب التعبير الذى يسهل عليهم إستيعابه ، وينبغى أن يؤخذ فى الإعتبار كذلك شهرة كاتب معين والطابع المميز له أو شهرة سلسلة معينة . وعلى أية حال فإن المبالغة فى الاعتماد على هذه المعايير يمكن أن يؤدى إلى « تصنيف » الفكر . وهناك بالفعل فى بعض الدول « مصانم » كتب تنتج على نطاق واسع عشرات أو مئات من الأفاصيص والقصص البوليسية وروايات المغامرات التى تتشابه فيما بينها وما تزال هذه القصص مواد قرائية مطلوبة ولها على الأقل ميزة إنخفاض السعر . ولكن على الرغم من أننا يجب ألا نحقر من شأنها فإنها لا يمكن أن تكون أساساً لبناء فكر قومى .

وبالإضافة إلى أن الناشر يجب أن يكون إدارياً وناقداً وعالم نفس ،

فانه يجب كذلك أن يكون فنانا وخبيراً بشئون الطباعة ، إنه لايسكى أن يقرر الناشر نشر مخطوط مائتم يرسله إلى المطبعة فان مظهر الكتّاب - من حيث الورق والحجم والبنط والغلاف وماقد يصاحب مادته من صور ورسوم — هو أيضا جزء من مسئولية الناشر . وعليه أن يحدد هذه الأمور من خلال معرفته بالعمل الذي ينشره وبالقارىء المتوقع له . إن إخراج الكتّاب لايجوز أن يترك للعفوية والإرتجال ، ولكن هذا العمل بالذات يحتاج إلى عناية كبيرة . ومثل هذه العناية ينبغي كذلك أن توجه إلى عملية المراجعة وإعداد المخطوط للطبع وتصحيح تجارب الجمع ، إذا أن على الناشر أن يتابع الكتّاب في كل مراحل إنتاجه حتى لحظة دخول آخر تجاربه إلى المطبعة .

ومن الواضح أن كل هذه المهارات لايمكن أن توجد في شخص واحد ولذلك فانها في دور النشر توزع عادة بين عدد من المناصب المتخصصة وهذه المظلمات قد لاتتوافر دائما وبخاصة في الدول النامية بسبب ضعف الإمكانيات المادية لدور النشر ، وقلة المتخصصين المدربين ، ومن هنا فان ثمة حاجة أساسية إلى أن يخرج النشر من مرحلة « الصناعة البدائية » . إن إنتاج الكتّاب إستثمار يجب أن يجتذب المزيد من رأس المال العام والخاص ، وعلى الرغم من أن الإفراط في التخصص غير مرغوب فيه ، فان صناعة الكتّاب التي تشتمل على وحدات متفاهية في الصغر قد تعتبر عقبة أمام الإنتاج الفكري .

والحاجة الثانية — وربما كانت أكثر أهمية — هي التدريب المهني للعاملين في حقل النشر . وهي فكرة جديدة نسبياً حتى في الدول المتقدمة . وحينما توجد صفوف مختارة من المثقفين ، وحينما توجد صناعة نشر ذات

تاريخ طويل فإن من الممكن تنفيذ هذه الفكرة إلا أنه في المناطق التي يبدأ كل شيء فيها من الصغر فإن الأمر يحتاج إلى إتخاذ إجراءات معينة. ولقد كان مركزا الكتّاب الذين أقيموا بتشجيع اليونسكو في آسيا وأمريكا اللاتينية ، على حق عندما أوليا هذا الأمر عناية خاصة .

إن هذه الملاحظات القليلة لا تقدم إلا خطوطا عامة لموقف غاية في التعقيد . ومن الأهمية بمكان أن نمنع وقوع الكتّاب في فخ النظام التجاري والصناعي . ولاشك أن ملاحظة ديدرو Diderot الذكية من أن القواعد التي تحكم صناعة الملابس يجب ألا تطبق على نشر الكتّاب أكثر صدقاً اليوم منها في أى وقت مضى . وفي الدول النامية تكون السلطات السياسية المختصة وحدها هي القادرة على تصحيح الآثار العقيمة التي تترتب على قانون العرض والطلب في ظل ظروف إقتصادية صعبة .

ولكننا يجب أن نغالب إغراء سياسة « النشر الموجه » غير المتبصرة . فالكتّاب شيء لا يمكن أن يدس على الجماهير أو أن يكرهوا - بالخداخ - على قبوله ، بل أنها يجب أن تستجيب لما يمكن في نفوسهم من أمل أو حاجة أو مطلب . وسواء أ كان الناشر هو الدولة أم كان قطاعاً خاصاً ، فمن الضروري أن تتاح للقارئ المحتمل أن يقول كلمته بمنعه فرصة الإختيار . ولا يتطلب هذا مجرد نظام تعليمي يسمح ويؤكد الإحساس بالذات والتعبير عنها فحسب ، بل يتطلب كذلك سلسلة من الإجراءات لضمان إشراك كل جماهير القراء في الحياة الثقافية الخلاقة ، كإقامة مراكز الشباب ومراكز الفنون ، وتكوين الجماعات الثقافية وإنشاء نوادي الكتّاب . إن الكتّاب الناجح الذي يؤلفه المؤلف أو ينشره الناشر هو ذلك الكتّاب الذي يظل القارئ يحمله في ذهنه أمداً طويلاً .

الطباعة :

حققت الطباعة من التقدم التقني في الأربعين سنة الماضية قدر ماحققته في القرون الأربعة الأخيرة . وعلى الرغم من تلك الحقيقة فإن صناعة مواد القراءة لم تستطع في كل أنحاء العالم ملاحقة الاحتياجات التي نشأت عن مكافحة الأمية ، وإرتفاع مستويات التعليم ، وإتساع وقت الفراغ . وتكون النتيجة أنه بينما أصبح من الممكن الآن تقديم غذاء أساسي يسد حاجة القارئ المحروم ، فإن الكثيرين يجدون أن ما يقدم لهم لا يكفي مطلقا لإشباع رغباتهم .

وتعرف اليونسكو (الكتاب) بأنه « مطبوع من ٤٩ صفحة فأكثر بدون صفحات الغلاف » ولاتأخذ كل الدول بهذا التعريف ففي إيران مثلا يعتبر كتابا « أى مطبوع مجلد أو قابل للتجديد داخل الدولة المستوردة » ، وفي الفلبين يعرف الكتاب بأنه « مطبوع بغلاف أو بدون غلاف يشتمل على أكثر من مائة صفحة » . أما في سرى لانكا فيعرف الكتاب بأنه « أى عدد من الصفحات بنقظمها غلافان » . وهذا التعريف قد يشمل النشرات والكتيبات وكذلك المجلات . وإتفاق اليونسكو الخاص باستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية والذي يعنى الكتب من الرسوم الجبركية لا ينسحب على المواد المطبوعة في أوراق مفككة لم تأخذ بعد شكل الكتاب النهائي سواء أكانت كتباً أم غيرها .

ومهما يكن من عدم الإتفاق على ما يعنيه الكتاب والصحيفة والمجلة فإن هذا لا يعوق الطباعة في الدول النامية عن الإسهام في سد الحاجات التعليمية الملحة فيها . والمشكلة تكمن في إستغلال الإمكانيات الموجودة إلى الحد الأقصى .

ومن أهم الطرق ذات الاحتمالات الكبيرة في هذا الصدد طباعة الأوفست نصف الدوارة (web — offset) ، وفيها تستخدم لفات الورق (البوينات) التي قد يصل طول الشريط في الواحدة منها إلى ستة أميال في حالة طباعة الصحف اليومية . وتعتمد هذه الطريقة على الطبع من لوحة ترسم على سطحها المادة المطبوعة بحبر شمعي ، وتنفذ هذه اللوحة بالماء ثم تحبر بحبر شمعي على التوالى ، فيملق الحبر بالأجزاء الطباعية وحدها أما الأجزاء الأخرى من اللوحة فيدراً الماء عنها هذا الحبر .

التخمة والموت جوعاً :

إذا أريد الإفادة إلى أقصى حد من التطورات والإمكانات التقنية التي بلغت طباعة الكتاب في العالم ، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، فلا بد من بذل جهود جبارة في المناطق التي ما يزال إنتاج الكتاب فيها محدوداً . ولتحقيق ذلك ينبغي أن تدرس ، تجارب الدول المتقدمة في مجال النشر .

ففي أمريكا الشمالية وغرب أوروبا كان للبرامج التعليمية والإعلامية الواسعة في السنوات العشر الأخيرة تأثيرها على صناعة الطباعة ، ولم يؤد ذلك إلى زيادة عدد الكتب المنشورة فحسب ، بل أدى كذلك إلى استخدام وسائل جديدة في جمع مادة هذه الكتب وطبعها وتجليدها . لقد شهد العقد المنصرم زيادة في الطبع التجاري في الولايات المتحدة بنسبة ٩٠٪ ، وفي إنتاج الصحف بنسبة ٥٥٪ وفي طباعة المجلات بنسبة ٦٠٪ ، وفي صناعة الكتاب بنسبة ١٣٪ . وفي البلاد المتقدمة والبلاد النامية على السواء كانت الطباعة الملساء (الأوفست) هي التي يسرت استخدام

الألوان والصور في كتب الأطفال المدرسية أكثر من أية طريقة طباعية أخرى متطورة .

إن أثر هذا النوع من الطباعة ومزاياه يمكن أن يفيد منها العالم بأسره ، فالتجربة يقررون أنه بالرغم من بعض الصعوبات الفنية (مثل ضرورة إستخدام أجهزة التكيف لضبط درجة الرطوبة) فإن إستخدام الألوان هنا أيسر وأقل تكلفة منه في الطباعة البارزة (letterpress) التقليدية ، والتي يحتاج طبع الصور والرسوم فيها — على العكس من الأوفست — إلى ورق مصقول مرتفع الثمن . ويعنى هذا بالنسبة (للمحرر والكتاب) أنه يمكن باستخدام طريقة الأوفست أن يتضمن الكتاب المطبوع صوراً أكثر بتكلفة أقل . وهناك ميزة أخرى لاستخدام طباعة الأوفست ، وهى أننا لا نحتاج فيها إلا إلى فيلم سالب أو موجب فقط لأعداد لوحة طباعية كاملة . ومن اليسير نقل هذا الفيلم — الذى لايزن أكثر من بضع أوقيات — بالطائرة نظير مبلغ زهيد إلى أكثر الأماكن لإنخفاض تكاليف الطباعة ، بدلاً من نقل لوحة معدنية بتكلفة مبالغاً كبيراً .

إن الدول الغربية تطبع أكثر من نصف إنتاجها الكلى من الكتب بالأوفست وهـ٤٥٪ من هذا الإنتاج فى الدول الكبرى كتب مدرسية وجامعية .

انتشار الكتب المغلفة :

إن أعظم ثمار الطبع والنشر لإنتشاراً فى كل أنحاء العالم هو الكتاب المغلف . ففي الولايات المتحدة الآن يصدر أكثر من ٥٠٪ من الكتب — بما فى ذلك الكتب المدرسية المقررة — مغلفاً بورق خفيف ، و١٠٠٪ صادرات

المملكة المتحدة - من الكتب - من هذا النوع . ولكن كما يتضح من دراسات اليونسكو على الكتب في الدول النامية فإن « ثورة الكتب المغلف » التي أثرت في صناعة الكتب تأثيراً ملحوظاً في كل مكان لم يكن لها إلا أثر محدود في تلك الدول التي يمثل إرتفاع نسبة الأمية وإنخفاض مستويات الدخل فيها أكبر المعوقات . فحتى أرخص المغلفات - المعانة أو غير المعانة - تنخفض مبيعاتها كثيراً حيث يقل دخل الفرد عن ١٠٠ دولار سنوياً .

إن هذه الدول في الأعم الأغلب تنفق على الشرط الأساسي الوحيد الذي يتوفر لصناعة النشر في الدول المتقدمة من ناحية الاستهلاك ، وهو وجود « سوق جاهزة » . فعادة لا يوجد بها العدد الكافي من القراء الذي يتطلبه الانتاج والتوزيع على نطاق واسع . هذا إذا تركنا جانباً ما يتطلبه إنتاج الكتب المغلفة والمجلدة على أي نطاق محدود .

لقد أشارت دراسة اليونسكو التي أجريت عن الكتب في الدول النامية إلى أنه في أي من الدول الأفريقية الست التي يبلغ عدد السكان في كل منها أقل من نصف مليون نسمة لا يستطيع ناشر واحد أن يستمر في عمله إلا إذا لم يكن هناك من ينافس ، ويكون على الطابع هناك أن يكيف إمكانياته حسبما يقتضيه الاقتصاد وحسب الاحتياجات والظروف التي يواجهها إنتاجه .

مشات القطاع العام والخاص :

كان من التغيرات الأساسية في الدول النامية في الثلاثين سنة الأخيرة تركيز عمليات النشر في عدد محدود من الأيدي يتناقص يوماً بعد يوم . وبصدق هذا بالقدر نفسة على الطباعة فقد اضطر طابعو الكتب ،

لمواجهة إحتياجات الناشرين المتغيرة إلى إنشاء مؤسسات أكبر وأكثر تخصصاً وذلك بسبب الحاجة إلى رأسمال كبير ، مع العائد المحدود من طبع الكتب ، الذى على الرغم من تصاعد أرقامه وحجمه فمازال يعد أقل العوائد فى مجال الاستثمار على أى مستوى طباعى فى العالم .

وهكذا فإن المؤسسات الطباعية الكبيرة فى فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا والمملكة المتحدة وكذلك فى الولايات المتحدة وهى تمثل ١٠٪ من مجموع الشركات أو الدور العاملة من هذا الحقل تقوم بطبع ونشر ما بين ٧٠ و ٨٠٪ من مجموع الإنتاج فى تلك الدول .

إن نشر الكتب وطبعها من الصناعات التى تحتاج إلى توفر رأسمال مناسب وإمكانات تساعد على مواجهة التكاليف المرتفعة التى يتطلبها تنفيذ المشروعات الرائدة على أساس علمى وإنشاء شبكات التوزيع المعقدة . وقد أدى ذلك بالفعل إلى تركيز إنتاج الكتب المدرسى فى يد عدد أقل من المنشآت المتخصصة القادرة على تقديم خدمات تحتاج إليها الدول الناشئة بحق فى مجال الكتب المدرسية .

وتواجه كل الدول الناشئة مشكلة إعلام حادة ، فبمجرد صدور تشريع جديد لإحدى هذه الدول ، تبرز حاجتها فوراً إلى المواد المطبوعة ، إذ يشهد الطلب على النصوص القانونية الجديدة والاجراءات الحكومية وجداول الجمارك والوثائق والتعليمات الادارية من المطابع الحكومية المثقلة فعلاً ومن المطابع المحلية .

ويعتقد الكثيرون أن أى برنامج لتقرير المصير ينبغى أن يتضمن إعطاء أولوية مطلقة لإنتاج الكتب المدرسية تحت إشراف الحكومة نفسها ، مع أن الظروف المحلية قد تجعل ذلك صعباً إن لم يكن مستحيلاً .

ولا بد أن نعترف بأن التسهيلات الطباعية في الدول الصغرى تمنح لطابعى الحكومة وحدهم . ولكن على حد تعبير تقرير اليونسكو : « فى مبان غير مناسبة ، وبآلات مستهلكة ينتج طابعو الحكومة سيلاً من الأوراق المطبوعة والتقارير التى تحتاج إليها المصالح الحكومية » . إن نقص الكفايات على كل مستويات الإدارة ورأس المال المحدود يبعلمان من الضرورى إستغلال الامكانيات الاقتصادية المحدودة للدولة الناشئة إلى أقصى حد .

إن كل المستويات المسئولة فى دور طبع الكتب ونشرها يجب أن تدرب حتى تستطيع أن تسير التطورات التقنية فى أساليب الجعم والطبع وكذلك التجليد ، التى طرأت على هذه الصناعة . فإن تطوراً مفيداً مثل المزج بين طريقة الجعم التصويرى (Photocomposition) وطريقة الطبع بالأوفست الذى أخذت به بعض أنواع الصحف والمجلات لم يستغل حتى الآن بشكل كاف فى إنتاج الكتب وسوف تظل طريقة الجعم البارز التى تعتمد على الجعم اليدوى حرفاً بحرف أو الجعم الآلى سطراً بسطر ، والتى تستخدم فيها الطابعات ذات الفرشة المسطحة (Flat — bed) ، هى الحل العملى لإنتاج ذلك اللون من الكتب حتى نهاية العقد الحالى . فاستخدام طريقة الأوفست نصف الدوارة يقتضى تغييراً أساسياً فى مواصفات الأجهزة الطباعية . أما الجعم التصويرى فيحتاج إلى أن تكون تجارب الطبع (البروفات) وما يجرى عليها من تصحيحات فى أضيق نطاق ممكن .

الكتب المدرسية الجديدة : مشكلات خاصة

تمثل الكتب المدرسية والتعليمية أكثر من نصف المجموع الكلى للكتب الصادرة فى كثير من الدول المتقدمة . فى الولايات المتحدة

على سبيل المثال تبلغ السكتب المدرسية المقررة ، وكتب المراجع ، والسكتب التعليمية المرحلة الأولى ٦٠٪ من مجموع إنتاج السكتب . وفي المملكة المتحدة تصل كتب المرحلة الأولى والسكتب الجامعية إلى ٥٥٪ .

ومنذ سنة ١٩٦٠ أخذ عدد آلات الطبع البارز بأمريكا الشمالية في التناقص بأكثر من ٥٠٪ سنوياً . بينما زادت آلات طبع الأوفست المسطحة التي تستخدم فيها أفرخ الورق بنسبة ٢٠٪ . أما آلات الأوفست الدوارة فتضاعفت إلى أكثر من ٣٠٠٪ في خلال عشر سنوات .

وليس من الحكمة أن نلنّبأ بالتغيرات التي سوف يشهدها هذا المجال في الدول النامية ، لكي تحاول ملاحقة نظيرتها في الدول المتقدمة . غير أن الموقف في السنوات العشر الماضية وخطط المؤسسات الطباعة للسنوات الخمس القادمة في تلك الدول واضح بما فيه الكفاية .

ومن المؤكد أنه إذا زادت نسبة الصور والرسوم المصاحبة للنص في السكتب المدرسية المغلفة ، وإذا أصبحت هذه السكتب في المرحلة الأولى وما بعدها أكثر دقة في إخراجها بحيث تشبه إلى حد ما المجالات المعاصرة ، فسوف يضطر طابعو السكتب في منتصف السبعينات إلى الاستعانة بمزيد من طابعات الأوفست . أما الناشر وفنفسوف يدرّبون مزيداً من المحررين على مستويات تقنية أكثر تقدماً .

عوامل التكلفة : كتب مدارس المرحلة الأولى

إن الحاجة الماسة إلى كتب مدارس المرحلة الأولى ، مع ما تستطيع أن تقدمه المهارات والامكانيات الطباعة المحدودة من أجل إنتاج الكتاب المحلي في الدول النامية لقرّر إستخدام وسائل طباعة متوسطة ، ولعل

من الوسائل المقترحة في هذا الصدد زيادة استخدام مطابع الصحف المجهزة بآلات الأوفست نصف الدوارة . وهذه الطريقة مرتفعة التكاليف إذا لم يكن عدد النسخ المطبوعة كبيراً ؛ ولكن حتى هذا يمكن أن يعد من مزايا استخدام تلك الطريقة في الدول الصغيرة ، فالكاتب المدرسية تمثل الجانب الأكبر من إنتاج الكاتب في أية دولة ناشئة وقد تصل نسبتها في بعض الأحيان إلى ٩٠٪ ، وكذلك فإن عدد النسخ المطبوعة من هذه الكتب المدرسية مرتفع عادة .

ويمكن توضيح هذه المشكلة - وما يقترح لحلها - بمثال من دولة إفريقية هي سيراليون . ففي هذه الدولة يوجد حوالى ١٤٠.٠٠٠ تلميذ بمدارس المرحلة الأولى و ٢٥.٠٠٠ بالمدارس الثانوية وحوالى ٢٥٠٠ بالمدارس الفنية والمهنية ومدارس المرحلة الثالثة .

وتحتاج سيراليون إلى ٤٢٠.٠٠٠ نسخة في مدارس المرحلة الأولى وحدها وإمكانات طبع هذا العدد مقفورة سيما إذا استخدمت مطابع الصحف . ويقرر الخبراء أن عملية الإنتاج سوف تكون إقتصادية إذا استخدمت فيها الطباعة للنساء (الأوفست) . وذلك لأن كثيراً من الكتب المطلوبة مثل كتب المطالعة والحساب تتضمن نسبة عالية من الصور والرسوم الجيدة .

والواقع أن الكتب المدرسية ، حتى تلك التى تخلو من الصور تقل تكاليف طبعها بالأوفست (بنافى ذلك عمل اللوحات) عن طبعها بالطريقة البارزة المألوفة حتى إذا كان عدد النسخ المطبوعة من الكتاب الواحد لا يتجاوز ٣٠٠٠ نسخة .

وقد بنى هذا التقدير المقارن على أساس استعمال طرق جمع الحروف

التقليدية التى يطلق عليها « الجمع المعدنى الساخن » ، إشارة إلى استخدام الرصاص المصهور فى صب الحروف سواء بآلات الجمع السطرى (مثل اللينوتيب) . أو الجمع الحرفى (مثل المونوتيب) . غير أنه يمكن مع ذلك تحقيق مزيد من الوفرة بالتوسع فى استخدام طريقة « الجمع البارد » ويعنى ذلك استخدام الآلات الكاتبة الحديثة فى رقم المادة على أفرخ تحول بالتصوير إلى لوحات تطبع بالأوفست . وهذه الآلات مجهزة بما يمكنها من إنتاج مادة تصلح للطباعة إلى حد كبير ، فيستطيع الراقم عليها أن يغير حجم الحروف ويضبط أطوال الأسطر ، ويسجل التصويريات على شريط مخفط يستخدمه فى تصحيح النص^(١) . هذا ويمكن أن يصل مجمل الوفرة فى إنتاج الصور والرسوم بطريقة الأوفست إلى ٥٠٪ من تكاليف إنتاجها بطريقة « الكليشيهات » التقليدية التى تستخدم الطباعة البارزة . ويلاحظ أن متوسط نسبة الصور والرسوم فى كتب القراءة الأولية فى الدول النامية يبلغ ٢٥٪ من مجموع المساحة المطبوعة .

وتقدم الكتب المدرسية المنشورة تحت إشراف مؤلفين محليين المدارس الابتدائية فى بعض الدول النامية نموذجا لإمكانيات التوفيق بين جمع المادة فى خارج البلاد وبين طبعها محليا بالأوفست . وقد أمكن تحقيق ذلك بنجاح فى كل من الجزائر ، ونيجيريا وغانا وسيراليون . وفى الحرب ضد الأمية يمكن إستغلال سلاح الطبع والنشر التعاونى بين الدول للتقدمة والنامية إلى أبعد حد . ويوجد نماذج لهذا التعاون بين دول النشر الكبرى والدول النامية ، ففى فرنسا تنتج سبع مؤسسات فقط

(١) لم ينتج مثل هذه الآلات بعد للحروف العربية .

(نشرًا وطباعة) ٧٠٪ من الكتب الصادرة هناك . وثمة مطبعة جديدة لطبع الكتب المدرسية في إحدى هذه المؤسسات تطبع نسبة عالية من الكتب المدرسية بالعربية والفرنسية، لبعض المناهج الخاصة لشمال إفريقيا . ومن بين ٣٠٠ ناشر فرنسي يعمل ٢٠ ناشرًا من أجل بعض الدول النامية في إفريقيا أو يمارسون نشاطهم داخل هذه الدول نفسها . هذا إلى أن الحكومة الفرنسية تدعم ماديا برامج التدريب الطباعي لائق الدول .

وتساعد وزارة التعاون الاقتصادي في ألمانيا الغربية على مستوى الحكومات بمعونات غير مباشرة في التعليم الجامعي بالدول ذات الدخل المنخفضة ، كما تقدم المعونات إلى معاهد الفنون الطباعية ومراكز التدريب المهني عليها .

ويصدق هذا القول على كثير من الدول المتقدمة الأخرى . ولا شك أن من الأدلة البينة في هذا الصدد مبادرة هذه الدول إلى تقديم المشورة الفنية والتدريب اللازم ، طبقا لبرامج اليونسكو الخاصة بتقنية الكتاب . وتتميز المساهمة البريطانية في هذا المجال بأنها تمت تبعًا للنمو الذي حققته الدول الناشئة .

فهناك على سبيل المثال ذلك المشروع التعاوني المشترك بين دار طبع نيجيرية وشركة بريطانية من ناحية وحكومة نيجيريا من ناحية ثانية ، الذي يحقق الدعم التقني اللازم لقيام صناعة نشر محلية . لقد تدرب الوطنيون هناك منذ البداية على يصبحوا مديرين لدور نشر محلية ، كما نشرت قصص المؤلفين النيجيريين الذين يكتبون بالإنجليزية وأبحاثهم في كل أنحاء العالم .

وكذلك فإن هيئة النشر الجامعي في غانا ، والتي أسست بمساعدة

بعض الناشرين البريطانيين، قد استكملت الآن كيائها واستقلت لشخصيتها الغائبة تماماً .

وكما أمكن إرام مثل هذه الاتفاقيات فإن صناعة النشر المحلية استطاعت أن تحقق أولى خطوات التوسع الذى تنشده صناعات النشر النامية .

كتب مدوسية للأردن

وثة مثال على إستخدام الموارد المحدودة لسد الاحتياجات الملحة يأتى من الدول العربية . ففي سنة ١٩٦٨ طلبت حكومة الأردن من الأمم المتحدة مساعدتها فى مسألتين هما : المشكلات التى تواجهها فى حقل الطباعة ؛ وحاجتها العاجلة إلى توفير الكتب اللازمة لكل مدارسها . وقد عهد بهزم المهمة إلى منظمة الأمم المتحدة للتقنية الصناعية (اليونيدو) ، باعتبارها منظمة مسئلة داخل الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التصنيع وتطويره فى الدول النامية .

وكان المدفان الرئيسيان للبحث الذى أجرته منظمة اليونيدو هما : أولاً : تحديد الاحتياجات العاجلة فى التدريب والإمكانات التقنية اللازمة لمواجهة المتطلبات التجارية والوطنية .

وثانياً : وضع خطة طويلة الأجل لطبع الكتب التعليمية فى الدول حتى سنة ١٩٧٥ .

وقد أوضحت الدراسة المبدئية أن البديل لرأس المال الضخم الذى تحتاج إليه الأردن لإنشاء مؤسسة طباعية حكومية جديدة هو دعم موارد القطاع الخاص فى الطباعة بوحداته الصغيرة المرنة وتطويرها .

وتبين أن ترتيب صناعة الطباعة في الأردن الثانية والمشرون بين الصناعات في مجال الإقتصاد القومى وأنه يعمل بها ٤١٥ عاملاً في ٣٥ منشأة .

وقد خربت الحرب صناعة الكتاب هناك وأنقصت القوة العاملة وعدد المنشآت إلى النصف . كذلك تسببت الظروف الإقتصادية المحلية من ناحية والظروف الخارجية من ناحية أخرى في ضوور قدر كثيرة من إدارات المطابع على وضع ميزانيات محددة وعلى التخطيط المستقبلى .

وتمثلت المهمة الأساسية فى تقدير كمية الاحتياجات الفعلية من المطبوعات التعليمية والتخطيط لإنتاجها بواسطة المنشآت الطباعية القائمة على أساس حالتها التى كانت عليها وما يتوقع لها من تطور سريع إقتصاديا وتقنيا .

ولتحقيق ذلك فإن إحتياجات الكتاب المدرسى فى السنوات الخمس التالية قسمت إلى العناصر الأساسية للطباعة ، وهى حروف تجمع ، وورق يطبع ، وملازم تجلد . وقد وضعت التحليلات الإحصائية لهذا البيان بالتعاون الوثيق مع وزارة التربية والتعليم الأردنية .

وكانت هذه الوزارة قد استطاعت أن توفر فى العام الدراسى السابق (١٩٦٨) أربعة ملايين كتاب مدرسى للمدارس الإبتدائية والاعدادية والثانوية ، استوردت ٥٥٪ منها من الدول العربية المجاورة ؛ أما الباقى فقد طبع وجلد فى الأردن .

وقد استخدمت هذه الأرقام للتنبؤ بالاحتياجات حتى عام ١٩٧٥ ، وأخذ فى الاعتبار إحتتمالات الزيادة السكانية فى العقد التالى . وبهنى تقدير الاحتياجات على متوسط عدد الصفحات فى الكتب المدرسية

الحالية للمستويات التعليمية الثلاثة . وكان الإنتاج الفعلى فى ذلك العام هو ٢٢٩ مليون كتاب . ولما كانت الكتب تطبع فى ملازم من أربع صفحات أو ثمان أو ست عشرة صفحة حسب مقاييس آلة الطباعة ، فقد اعيد تقدير هذه الإحتياجات تبعاً لذلك على الوجه التالى : ٢٣٣٤٠ مليون ملزمة من ست عشرة صفحة ، و ٣٥ مليون ملزمة من ثمانى صفحات ، و ١٥ مليون ملزمة من أربع صفحات .

وكانت الخطوة التالية هى تحديد نصيب كل مطبعة من الكتب المدرسية المزمع إنتاجها على أساس حجم آلائها ، وبذا أمكن حساب ما تحتاج إالىة هذه المطابع لىكى تستطيع الوفاء بمطالبات وزارة التربية والتعليم بأقل قدر ممكن من النفقات .

وكان التفكير قد اتجه مبدئياً إلى خطتين لتصنيع المطلوب من الكتب المدرسية : الأولى هى إنشاء مطبعة متخصصة ومدرسة للطباعة تتولى إنتاج كل ما تحتاج إالىة البلاد من هذه الكتب طبعاً وتجليداً . والثانية هى إنشاء مطبعة نموذجية لوزارة التربية والتعليم تقوم بإنتاج نسبة معينة من الكتب المدرسية جمعا وطبعاً وتجليداً كل سنة تاركة الباقي ليصنع فى مطابع القطاع الخاص .

ولم يوافق على أى من هاتين الخطتين للأسباب الآتية :

١ — أن إنشاء مطبعة حكومية سوف يحتاج لا إلى مشرفين ومديرين فحسب يستعارون من القطاع الخاص ، بل إن الأمر سوف يتطلب كذلك أن يستمار مع هؤلاء ، العمال المتخصصون . وبهذا يحرم القطاع الخاص من أعظم مقوماته الأساسية، وهى الأيدى العاملة الماهرة والكفاءات الإدارية فيه ، فضلاً عن حرمانه من دخله السنوى الذى يدره عليه طبع الكتب المدرسية.

٢ — أن كلا الحليين يتطلب رأس مال كبيراً ، سواء أ كان ذلك جزءاً من معونة خارجية أم من مصادر أخرى .

٣ — أنه إذا لم يسحب الإداريون والعمال من القطاع الخاص فسوف يتطلب الأمر الاستعانة بأفراد آخرين من خارج هذا النطاق يدربون ويعدون للعمل الطباعى وسوف يكون ذلك لإجراء غير إقتصادي بل وغير ضرورى من الناحية الصناعية بوجه عام .

ومن هنا كان الحل الأمثل هو استخدام الكفاءات الإدارية ، والمهارات التقنية ورأس المال المتاح فى القطاع الخاص ، لتطويع إمكانات صناعة الطباعة تحت إشراف وزارة الإقتصاد الوطنى .

اختيار الأنظمة :

إن اختيار طريقة معينة لجمع المادة المطبوعة فى الدول النامية ، يقوقف على عوامل كثيرة من بينها عاملان فى غاية الأهمية :

الاول هو : هل من الضرورى صف حروف الهجاء نفسها ؟ إن لهذا السؤال أهمية خاصة بالنسبة للغات التى لا تستخدم الحروف اللاتينية فى كتابتها . فهذه الحروف — بأنماطها وأحجامها المختلفة — متوفرة مع لوزامها الطباعية ، ولكن هذا — مع ذلك — سؤال يثار فى كل أنحاء العالم .

والثانى : ما هو حجم الصور والرسوم المطلوبة فى الكتب المدرسية ؟ وعلى أساس الإجابة عن هذين السؤالين يمكن تحديد الطريقة التى تستخدم فى إنتاج الكتاب ، سواء تمثل ذلك فى الجمع الساخن (أى بواسطة آلة اللينوتيب أو المونوتيب لسبك الأسطر أو الحروف من المعدن المصهور) أم فى التصويرى ، مع الطبع بالأوفست فى الحالتين .

إن طريقة الجمع التصويرى — كما هو معروف — تستخدم التصوير الفوتوغرافى لإعداد النص المراد طبعه . وبما أن حصيلته ذلك تتمثل فى فيلم سالب أو موجب فإن هذه الطريقة التى تغنى الحرر والناشر عن استخدام الرصاص ، توائم تماماً طريقة الطبع بالأوفست التى تقطب الأفلام السالبة أو الموجبة لإعداد اللوحات .

ويجادل الكثيرون فى أن الوقت لم يحن بعد لإقامة مطابع للجمع التصويرى الذى يحتمل أن تستخدمه كل الدول النامية فى السنوات العشر القادمة . لقد شاع فى العالم كله الآن الجمع الفوتوغرافى واستخدام آلات الثقب ، ويمكن إدخالها فى دور الطبع التقليدية دون تغيير يذكر . إن الخبرة فى مجال الجمع المعدنى الساخن تساعد دور الطبع على نقل العاملين إلى أنظمة الجمع الفوتوغرافى بقليل جداً من التدريب، وإحلال بعض المتخرجين من مدارس الطباعة أو بعض زملائهم فى العمل محلهم .

وكثيراً ما قدمت إقتراحات باستخدام امكانيات دور الصحف فى الدول التى تكافح من أجل محو الأمية لطبع الكتب المدرسية . إذ أنه من الناحية التقنية البهجة تملك تلك الدور نظاماً طباعياً كاملاً ، حيث يوجد قسم فرعى للجمع إلى جانب مطبعة الصحيفة نفسها التى تضم إلى جانب آلات الطبع نظاماً للطى والتوصيل وتصنيع أغلفة الكتب والكتيبات والمجلات أيضاً .

وعدد الصحف الصادرة فى العالم يزداد باطراد ، ففي سنة ١٩٥٢ كان هناك ٧٠٠٠ صحيفة يومية توزع ٢٣٠ مليون نسخة ، وقد قفز هذا الرقم فى أقل من عشرين سنة إلى ٧٦٨٠ صحيفة توزع ٣٦٥ مليون نسخة . وكانت أكبر زيادة فى الصحف والقراء فى قارة آسيا حيث زاد عدد

الصحف الصادرة هناك (باستثناء الإتحاد السوفيتي) من ١٥٠٠ إلى ١٩٦٠ صحيفة ، وزاد ما يوزع منها من ٤٥ مليون إلى ٧٥ مليون نسخة .
إن موقف الصحف اليومية والأسبوعية في آسيا وإفريقيا ودول
الكاريبي والدول النامية الأخرى الآن هو نفس الموقف في دول الغرب في
السنوات الثلاثية الأولى من هذا القرن .

تلك الزيادة في آسيا سواء في عدد الصحف أو عدد النسخ لكل ألف
من السكان تمثل تناقضاً مع الموقف المتجهد في قارة إفريقيا . والسوق
الرائجة للصحف هناك تعكسها آلات الطباعة وأجهزتها المنتشرة في كل
الدول الآسيوية .

ولقد بات واضحاً أن أنظمة الجمع الآلي والجمع الفيلىمى التى قد تنبذها
الدول المتقدمة في السنوات الخمس القادمة ، تصلح جداً في آسيا وإفريقيا
لمدة عشرين سنة مقبلة ، ويبرر استخدامها نقص الأبدى العاملة الماهرة ،
وضعف رأس المال ، وعدم الرغبة في إقامة مشروعات طباعية واسعة النطاق
لقد انضح كذلك أنه كلما زاد عدد دور الصحف في الدول العربية
 وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا كلما زادت الحاجة إلى استخدام أنظمة
الجمع التصويرى؛ فالصحف والمجلات تخلق الحاجة إلى استخدام التقنية المتقدمة
في الطبع واستثمار رأس المال أسهل في مشروعات الإنعاج الكبير .

إن السوق في الدول الناشئة يتطلب استخدام أنظمة طباعية متوسطة
التقنية كخطوة أولى لاستخدام الجمع الفيلىمى خاصة للغات التى لا تسعمل
الحروف اللاتينية ، واتى يوجد بها الإعجام (النقط والشكل) ، وعدد
كبير من الاختلافات في أشكال الحرف الواحد مما يعطى أنظمة الجمع الفيلىمى

ميزة إقتصادية كبيرة . وسيتبقى مطابع الصحف المحلية حقل اختبار لكل هذه الأنظمة .

« وفي تلك المجتمعات الناشئة تقرأ الصحف بأكثر مما تقرأ الكتب »
فيما تقول إحدى الدراسات التي أجرتها منظمة اليونسكو ، ذلك أنه « في حملات نحو الأمية ركزت المحاولات على تقديم صحف بسيطة على شكل صحيفة الحائط ، وكانت الخطوة التالية هي الصحيفة الأسبوعية والشهرية ».

اللغات

معروف أن الطباعة هي الوسيلة التي تجسد الكلمات وترتيبها في نظام سهل الفهم . وتعتبر اللغات الموجودة في العالم وأشكالها المختلفة هي التحدي الحقيقي لصناعة الطباعة .

ولقد كشفت التقديرات عن أن هناك إثنتي عشرة لغة رئيسية يتكلمها ثلاثة أرباع سكان العالم ، ومشكلة الطباعة ليست بالضرورة مع هذه اللغات الرئيسية ، فوجود جماعات كبيرة من قراء هذه اللغات قد أدى إلى خلق الحروف الطباعية التي تسد احتياجاتها ، على الرغم من أن بعض الألفبائيات واللغات الرمزية (التي تستخدم الرموز بدلا من الحروف) تسبب في بعض مشكلات خاصة . ولكن الموقف يتعقد عندما يعامل الطابع والناشر مع لغات محدودة الانتشار ، وهي ظاهرة موجودة بكثرة في كثير من الدول الأفريقية حيث تصادف عدداً من اللغات داخل الدولة الواحدة .

ففي نيجيريا مثلاً يوجد أكثر من مائتي لغة ولهجة محلية ، وفي غانا ست وخمسون ، وفي سيراليون ذات المليون نسمة يوجد ثمانى عشرة لغة . ومثل هذه الدول ذات اللغات المحلية الكثيرة ، سوف توجد صعوبة بالغة في طبع ونشر الكتب بكل هذه اللغات .

ونجد في أحد تقارير اليونسكو أن سيراليون لا تنشر كتب المطالعة والموضوعات الأخرى للمدارس إلا بخمس لغات فقط من الثماني عشر . ويرى وزير التربية في سيراليون وبشاطره الرأي زملاؤه في الدول النامية أنه لا بد من تعميم لغة واحدة حتى يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانيات الطباعة المتاحة وبذا يمكن تقديم حل عملي طويل الأجل لمكافحة أمية الجموع .

حقا قد يكون هناك أسباب قوية لتدعيم اللهجات واللغات المحلية ، ولكن من وجهة نظر صناعة الكتاب ، ومن حيث المسؤولية التاريخية ، وحق الجماهير في التعليم — تلك الاتجاهات التي دخلت إلى الدول النامية مع استقدام التقنية — لا بد من تقليل عدد اللغات إلى الحد الأدنى الممكن (وبالتالي تقليل مشكلات الطباعة بقدر الامكان) .

إن تاريخ محو الأمية في الإتحاد السوفيتي يؤكد هذه الدعوة ، ففي السنوات الأولى للحكم السوفيتي رفع شعار بأن الأمية هي « العدو الأول » حيث كان ٨٠٪ من سكان الإتحاد السوفيتي سواء من الأصل الروسي أو غيره أميين . ورغم ذلك فلم يأت عام ١٩٤١ إلا وكانوا قد قضوا على الأمية إلى حد كبير ، وتشير إحصاءات السكان هناك عن سنة ١٩٥٩ إلى أن نسبة المتعلمين قد بلغت ٩٨.٥٪ .

لقد وصف تعليم الكبار بأنه « عمل سهل نسبياً » في المناطق التي تتكلم الروسية كلغة وطنية . ولكن بقيمة السكان وتصل نسبتهم إلى النصف كانوا يتكلمون سقين لغة أخرى وبعضها غير مكتوب . وبعد تجارب على الحروف اللاتينية استقر الرأي على كتابة كل هذه اللغات بالحروف

السيريالية Cyrillic (من السلافية) ، سواء كانت بها من قبل أو كانت
بغيرها . إذ وجد أنه باستخدام تلك الحروف السلافية يسهل تميم حملات
محو الأمية على نطاق الدولة كلها ، وبذلك أيضا أمكن عبور الفجوة بين
الاحتياجات التعليمية والضرورات التقنية لدى الطابع على الأقل باستخدام
ألفبائية واحدة في الطباعة .

الدراسات العربية كحالة طباعية

لقد باتت الحاجة الماسة إلى زيادة عدد الكتب المدرسية العربية واضحة .
ولقد أشرنا من قبل إلى استخدام مطابع الصحف كحل قصير الأجل
الحصول على كتب رخيصة بإمكانيات موجودة بالفعل . ولكن مع ذلك
هناك حدود في استخدام الكتابة العربية المبسطة التي تستطيع ما كينات
صب الحروف التقليدية في دور الصحف العمل بها .

ففي الكتب الدينية العربية وكذلك في الكتب المدرسية حيث يلزم
الإعجام (النقط والشكل) تكون الكتابة العربية المبسطة غير مقبولة .
ورغم تلك العقبات فإن المجال يقسم وخاصة في كثير من كتب
المدارس الابتدائية والثانوية أمام استخدام آلات طباعة الصحف التقليدية
لطبع هذه الكتب المدرسية ، فلقد قدر :

١ — أنه من بين الـ ١٢٥ كتاباً مدرسيا التي يحتاجها التلميذ في
حياته المدرسية في مراحل التعليم الثلاثة ، يمكن طبع ٩٨ كتاباً بالكتابة
العربية المبسطة بواسطة ما كينات جمع الصحف .

٢ — أن الخط العربي التقليدي يتطلب تنويعاً شديداً في الحروف
لإظهار الحروف المتحركة وكذلك لتقسيط الحروف الرئيسية من أعلى ومن

أسفل الحرف ، هذا النوع من الطباعة يمكن أن يبنى بشكل كامل وفعال على نظام الحرف الواحد . وبينما هناك أنظمة وتركيبات طباعية مختلفة وكثيرة في الدول الناطقة بالعربية ، حيث يوجد في كل منها ثلاثة أو أربعة تركيبات لصب السطور في الصحف يتوفر عليها طابعون أكفاء يستطيعون جمع النصوص بالكتابة العربية المبسطة . في هذا النظام (المبسط) صممت أشكال الحرف الأربعة بحيث يمكن إختصار العدد الإجمالي لأشكال الحروف من ١٠٤ شكلا إلى ٥٦ فقط ، وكل الحروف والأشكال المستخدمة تقريباً يمكن استيعابها في آلات الجمع المستخدمة في كثير من الصحف .

٣ - - ومن هنا يمكن تقليل الأموال المنفقة على عملية الجمع ، وتبسيط إعداد وتدريب عمال الجمع وزيادة إنتاجهم . إذ أن معظم هؤلاء وقد اكتسبوا مهارتهم عن طريق الخبرة الذاتية يمكنهم جمع حوالي ٦٠٠٠ حرفاً في الساعة الواحدة وهذا المعدل قريب من معدل عمال الجمع الذي يجمعون الحروف اللاتينية في الدول المتقدمة .

٤ — أن طباعة الصحف في أي مكان في العالم عملية يومية تتصل لعدة ساعات ، وتبلغ ذروتها قبيل وضع الصحيفة في ما كينة الطبع ، حيث يطلب الحد الأقصى من عملية الجمع ومع استخدام آلات قديمة في الجمع وعمال الخبرة الذاتية ، فلن يكون هناك إلا وقت وجهد ثانوي لجمع الكتب المدرسية . ومن ناحية ثانية فإن أنظمة الجمع بالأشرطة الورقية التي تستخدم الآلات الكتابية في صب السطور بسرعة عالية ، يمكنها أن تزيد الإنتاج حتى على يد عمال الخبرة الذاتية هؤلاء ، مع اعترافنا بأن المستويات الفنية تتحكم في كفاءة الآلة ؛ فالرجال هم الذين ينتجون حتى ولو بآلات عمرها أربعون سنة . إننا حين نقيح نفس الفرص والإمكانيات الفنية أمام الجامع الشاب

في الدول النامية ، فإنه من حيث السرعة والإنتاج يتف على نفس المستوى مع زميله في الدول المتقدمة .

الخلاصة

من كل ما تقدم يتضح لنا أن الوقت قد حان لننظر نظرة جديدة إلى مسألة طبع الكتب المدرسية . ويجب ألا يغيب عن بالنا ونحن نتكلم عن استخدام مطابع الصحف ، أن الصحف نفسها تخرج من المطبعة في صورتها النهائية على خلاف المطبوعات الأخرى ، والدوريات والكتب بعد طبعها في المطابع تحتاج إلى تشطيب ، هذا التشطيب يشمل عمليات طي الأفرخ وتجميع الملازم المطوية ثم حياكتها بالخيوط أو الدبوس وتجليدها أو تغليفها .
واتضح لنا أيضا أن إنتاج الكتب بالأوفست المسطح منتشر الآن في الدول المتقدمة إنتشارا واسعا ولكن باستثمارات عالية في مطابع باهظة التكاليف .

وفي الدول النامية يمكن استغلال مطابع الصحف لطبع الكتب المدرسية بتكاليف أقل من المطابع العادية وخاصة حين يكون استخدام اللون مطلوباً ، وهذا الاتجاه يجد صدىه باضطراب الآن في تلك الدول .

وكشفت الدراسة على الصفحات السابقة أنه في خلال السنوات الثلاثين الماضية دخلت تطورات تقنية هائلة على صناعة الصحافة الإقليمية في كل أنحاء العالم ، ولقد استفادت الصحف السريعة الصدور بالذات من إدخال مطابع الأوفست المسطح واستخدام الجمع التصويري (الفوتوغرافي) وأخيرا جداً من استخدام المقول الإلكترونية في المساعدة في جمع الحروف .

بيد أن المشكلات الاقتصادية التي تواجه دخول التقنية الحديثة كثيرة ،

إذ أنه كى يستفاد من الأوفست المسطح وغيره فلا بد من إدخال تعديلات شاملة وكلية على طرق الإنتاج ، كما أنه لا بد من رأس مال ضخم لإنشاء مطابع جديدة وأنظمة جديدة للجمع ولإدخال التعديلات الضرورية على الأجهزة الموجودة فى دور الصحف الكبيرة . إن أقل من ٥٠٪ من دور الطبع الصغيرة هى التى تستطعم اقتناء وحدات طبع أوفست مسطح إلى جانب آلات الجمع المطلوبة . ويجب أن نطمئن إلى أن هذا النوع من الميزانيات متوفر لدى صاحب الجريدة فى إفريقيا الوسطى توفره زميله فى وسط أوروبا . إن كثيراً من الصحف الآسيوية التى أنشئت بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ تستخدم الأوفست المسطح و ٨٠٪ تقريباً من المطابع القائمة الآن فى آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية سوف تتجه فى المستقبل إلى استخدام الأوفست المسطح فى الطبع .

الورق

كان من السهل علينا أن نتحدث عن طبع أعمال المؤلف ، إلا أن هناك سؤالاً أساسياً يجب أن يثار وهو ما هى المادة التى ستطبع عليها هذه الأعمال ؟ والاجابة الفورية — فيما عدا بعض الاستثناءات الغريبة — هى الورق ، وقد ظلت هى نفس المادة منذ اخترعت الطباعة حتى الآن . وكما أشارت منظمة الأغذية والزراعة فإن أهم مادة خام لصناعة الورق (ألياف الخشب وألياف المخلفات الزراعية المتباعدة) موجودة فى كل مكان ، وكل دولة تقريباً لديها جزء محلى صغير من اللب أو من مصانع الورق . وحتى لو كانت بدون صناعة ورق على الإطلاق يمكنها خلق هذه الصناعة باستخدام الألياف المحلية حتى تتجنب ارتفاع قيمة وارداتها وحتى لا تجد برامجها الصناعية والثقافية معاقبة بسبب نقص الورق .

ولسكن المنظمة تستدرك بأن « الألياف وحدها ليست كافية » فهناك مواد أخرى هامة لا بد من توافرها : كالكيمياويات والماء والطاقة ورأس المال اللازم كبير ، وأن يكون النطاق الإقتصادي كبيراً ، إذ يجب الحذر من إقامة صناعات صغيرة على نطاق ضيق، فتكاليف الانتاج عالية وتتطلب صيانة دائمة وتامة، ولا ينبغي أن يقف أى شىء عائقاً أمام القوسع مستقبلاً» ولقد لعبت هذه المنظمة دوراً قيادياً فى مساعدة الدول على تقدير والتغلب على مشكلات صناعات اللب (العجينة) والورق من خلال الدراسات وتقديم المشورة الفنية والاقتصادية والمساعدة الفنية المباشرة . وفى هذا الميدان تعاونت المنظمة مع عدد من الوكالات الدولية والشعب الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة وشعب اليونسكو .

ولا توجد مشكلة ورق حقيقية على نطاق العالم كله إذ ما يزال الانتاج يطغى على الاحتياجات وكل الدلائل تشير إلى أن هذا الاتجاه سوف يستمر. ولسكن بالنسبة لكثير من الدول وخاصة فى المناطق النامية يلاحظ نقص حاد فى الورق .

وهذا التناقض الواضح يمكن تفسيره بسبب مشكلات توزيع المواد الخام ، فالدول النامية بالذات عليها أن تستورد الورق الذى يلزمها وحتى الدول التى تملك غابات كبيرة ليست بالضرورة فى وضع يمكنها من استغلال هذه الألياف فى صناعة الورق واللّب الذى تحتاجه .

إن ٩٠٪ من إجمالى اللّب (العجينة) الذى يصنع ورقاً يأتى من أشجار الخروطيات وهناك سببان لذلك : (١) توفر هذه الخروطيات فى المناطق الصناعية ، وهى تعتبر القاسم المشترك فى استهلاك وانتاج الورق فى العالم، (ب) الميزة الصناعية الكبرى لألياف الخروطيات الطويلة بعكس الألياف

القصيرة الموجودة في الأشجار الأخرى والخلفات الزراعية .
ويحاول الباحثون جاهدين التغلب على عيوب الألياف القصيرة ، وقد
حدث تقدم سريع على النطاق الصناعي في هذه الناحية . ويبدو أن معظم
المواد الخام الهامة ذات الألياف بما في ذلك الغابات الاستوائية في العالم
يمكن تصنيعها ورقاً إذا وجدت الرغبة وتوفرت الأموال .
وعلى النطاق الإقليمي تقدر منظمة الأغذية والزراعة الموقف على النحو
التالي = (واضعين في الاعتبار أن أرقام المنظمة لا تغطي ورق الطباعة
فحسب بل أيضاً ورق الآف ، السكرتون ، ورق الصحف ، وورق الأغراض
الصناعية الأخرى) : في أمريكا الشمالية يبدو أن هناك حتى عام ٢٠٠٠
مصادر ورق كافية ليس فقط لأغراض الاستهلاك المحلي ولكن أيضاً
للتصدير إلى الخارج . وتقترب أوروبا الغربية من مرحلة التوازن بين
الحاجة والمخارج .

وتملك أمريكا اللاتينية مصادر المواد الخام بوفرة والتي تلزم لصناعة
اللب فإلى جانب غابات الخروطيات الطبيعية في البرازيل وأمريكا الوسطى
والمكسيك ، هناك مزارع الأناناس في شيلي والأرجنتين وأوراجواي .
ومصادر المواد الخام قصيرة الألياف في المنطقة لا حدود لها وخاصة
الأوكالبتوس والخور والصفصاف وأعواد قصب السكر .

ويصدق نفس الموقف على إفريقيا الوسطى والجنوبية بغاباتها الاستوائية
الواسعة وأراضيها الملائمة لزراعة الأنواع عريضة الورق والخروطيات . أما
في شمال إفريقيا فإن المصادر المحتملة للورق هي الخلفاء ومصاصة القصب ،
وبعض نباتات الأوكالبتوس فقط . وهناك أيضاً قش الأرز وأعواد القطن
ولكنها تأتي في مرتبة ثانوية من الأهمية .

وفي الشرق الأدنى والأوسط قد تبرز مشكلات مواجهة الاحتياجات المتزايدة إلى المواد الخام لصناعة اللب . ومن بين المصادر المتاحة في هذه المناطق البوص (الغاب) والأوكالبقوس والخور . ولكن شأنها شأن كثير من الدول عليها أن تعتمد على الورق المستورد .

أما في الشرق الأقصى فتتخذ خطوات عملاقة لسد الاحتياجات من طريق الإنتاج المحلي ولا يعوقه في هذا السبيل سوى الافتقار إلى رأس المال اللازم . ويعتبر البوص الهندي المادة الخام الرئيسية لصناعة لب الورق في الهند حالياً ، مع محاولة إيجاد مصادر أخرى ولكنها ربما لا تكفي لتغطية الاحتياجات المحلية إلا لفترة قصيرة ، وقد تصبح مصاصة القصب مادة خام على درجة كبيرة من الأهمية .

ويبدو أن مشكلة سد الاحتياجات المتزايدة من المادة الخام في دول الإقيانوسية (استراليا) ليست مشكلة عويصة فالبوص والأوكالبقوس متوفران بالدرجة التي تسد الاحتياجات .

وفي الاتحاد السوفيتي توجد أكبر مصادر بكر من غابات الخروطيات في العالم وإنتاجها يغطي كل إحتياجات المستقبل المرئي في المنطقة . وعندما يبدأ استغلالها فإنها تصبح مصدراً هاماً للتصدير إلى المناطق الأخرى .

وفي أوروبا الشرقية تتفوق احتياجاتها من الورق على إنتاجها منه ، ولا بد من الاعتماد أكثر على المواد الخام غير الخشبية مثل البوص والقش ، وكذلك على الاستيراد من الخارج ،

ولقد حققت الصين تقدماً هاماً في استغلال الغابات ونظرتها البعيدة المدى إلى المواد الخام الليلية نظرة سديدة . ولما كان الخشب يستخدم في أغراض البناء والوقود فإن التركيز يشهد هناك على استخدام الألياف غير الخشبية كالبوص والقش والغاب الهندي .

الفصل الثالث

إتجاهات المستقبل

تتحكم صناعة الطبع على المستوى العالمى فى الجانب الأكبر من إنتاج الناشر ، سواء من الكتب المدرسية أو المطبوعات العلمية وكذلك من الكتب بطيئة التوزيع . ويتمرض جمهور القراء صغاراً وكباراً فى الدول المتقدمة لإنتاج فكرى ضخم ليس فقط من جانب وسائل الإعلام كالصحف والمجلات ولكن أيضاً من جانب الكميات الضخمة من الكتب بحيث تخفى الحدود الفاصلة بين الكتب والصحف عند كتابة التاريخ المعاصر .

وبدبى أن تهتم صناعة الطباعة بتأثير الوسائل السمعية البصرية وأنظمة استرجاع المعلومات على التعليم ، وأن تهتم كذلك بأثر كل وسيلة لإيضاح على الأخرى وبطورها التقنى .

وتركيب صناعة الطبع والنشر فى العالم يجعل من السهل الحصول على كتب ذات أهمية عالمية بائنتى عشرة لغة فى غضون خمسة أسابيع من النشر الأصلى . ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من الكتب المنشورة ذات طابع محلى فى فكرها وإنتاجها وتسويقها ، وليس لها مجال خارج حدودها .

هذا التركيز على الإنتاج المحلى ينبع من إحتياجات عملية ، فإذا كان تعليم الرياضيات يمكن أن يسير بنفس الطريقة فى أجزاء كثيرة من العالم وبالتالي يمكن قبول كتب الرياضية الأولية المجمعة فوتوغرافيا فى الأسواق العالمية أو الإقليمية فإن تدريس التاريخ أو الجغرافيا (إلى جانب

مشكلات اللغة) تغلقه الرغبات والتفسيرات المحلية بما يتطلب وجود المدرسين الوطنيين للاشتراك مع المؤلف الذى يضع النص .

ولا يساور أحدا من الذين يعملون فى وسائل الاتصال المعقدة — كالتعليم والطباعة وغيرهما — الشك فى ضرورة أن يكون لكل دولة صناعتها الخاصة بالنشر كلما أمكن ذلك .

لقد قال جون براون الرئيس السابق لاتحاد الناشرين فى المملكة المتحدة مخاطباً مؤتمر الاتحاد الدولى للناشرين « إن مسئولية صناعات النشر الراسخة المستقرة تجاه صناعات النشر النامية فى الدول ذات الدخل الضعيفة مسئولية واضحة وهى المساعدة على ترسيخ الناشرين الوطنيين » .

وقد خلى مؤلفو كتاب اليونسكو « المكتب للدول النامية » إلى أنه « فى المدى البعيد يفضل أن تبدأ صناعة النشر فى كل دولة محلية منذ البداية بقدر المستطاع » .

إن كلا الاقتباسين السابقين يتضمنان فكرة (صناعة) ، ذلك أن إنتاج المكتب جزء من نظام معقد جديد فى كل منطقة نامية يشمل فيما يشمل المؤلفين والمدرسين ، والنشر والتوزيع بالإضافة إلى النظام التعليمى كله . وتوجد بعض الوسائل التقنية والمهارات متاحة فى قطاعات أخرى من أدوات الاعلام كدور الصحف يمكن إستغلالها لمواجهة الحاجات قصيرة المدى فى طباعة المكتب فى معظم الدول .

ولو أننا نظرنا إلى التعليم نظرة صناعية فإن الاستنتاج التالى يمكن أن يكون مقبولا : ضرورة الاستفادة من الظروف المحلية ونظام الصناعة القائم فى المشروعات الجديدة ، ففى كثير من الدول النامية يجب أن يستفاد من القوة البشرية العاملة وهى كثيرة محل الآلات المرتفعة الثمن ،

ذلك أن التدريب وحسن الاختيار يمكنان من خلق الحرفيين والفنيين اللازمة سواء في العمل الإداري أو العمل الفني العادي .

الوسائل غير المطبوعة

كان الكتاب على الدوام أداة قراءة يهدأ أنه لا يمكن أن يقرأ بطريقة آتية . وبينما التليفزيون والآلات التعليمية والوسائل السمعية البصرية ، بجانب الكتب المدرسية التقليدية تمثل جميعها جزءاً من ذخائر المدرس ، فإن الكتاب كما عهدناه على مر الأجيال وبين يدي الطابع والناشر والرسام يمثل الصلة المباشرة بين المؤلف والقارئ وقد حل هو محلها .

لقد وصف أحد الناشرين الكبار في العالم ، والذي له باع طويل في سوق الوسائل التعليمية ، الكتاب في أحد إعلاناته بنفس الأسلوب المشار إليه في الفقرة السابقة . وهذا الاعلان الذي يتضمن صورة كبيرة لكتاب مدرسي مفتوح نقرأ في ديباجته « هذه آلة قراءة ، إنها تتركب من أرق الدوائر المطبوعة ولكنها غير الكترونية على الإطلاق ، لقد ظلت تنفج بشكلها الحالي منذ ٥٠٠ سنة وما تزال أداة الإنسان الناجحة في عبور المكان والزمان والربط بين عقل مفكر وآخر » .

ورغم كل هذا كما يشير مؤلف أحد تقارير اليونسكو عن إتصالات الفضاء فإن « سيادة الكلمة المطبوعة تواجه التحدي أولاً من جانب الكلمة المنطوقة المنقولة عبر الراديو ، وثانياً من جانب الصورة النقولة عبر التليفزيون » .

إلا أن الأفلام والوسائل التعليمية والتليفزيون وناقلات الصوت والصورة لا تشكل أدوات تعليمية جديدة في حد ذاتها فهي مجرد طرق

تقنية فقط تسمح بتوسيع قدرة الأدوات المعتمدة التقليدية ، وهي من هذه الزاوية لا تختلف عن الطباعة من حيث هي وسيلة إتصال مجسمة بنسخ كثيرة ، وكما تطورت مطابع البخار والسلندر لطبع الصحف ثم عدلت في غضون قرن ونصف لطبع الكتب التعليمية ، فقد طورت الاستخدامات السلمية لأقمار الإتصال الصناعية لأغراض الإتصالات البعيدة وشبكات الأخبار ، ويجب أن تستغل بسرعة وفاعلية في الأغراض التعليمية .

وفي الدول المتقدمة ، قد تعتبر طرق التدريس السائدة والمناهج التي تشجع بها المدرسون المشدودون إلى سلسلة محددة من الكتب المدرسية ، مشكلات كبرى تعوق إدخال بعض الوسائل الجديدة في التعليم ، فهل ينطبق ذلك على الدول النامية التي هي في حاجة ماسة إلى الطباعة لخدمة التعليم في المدارس وتعليم الكبار على كافة المستويات ؟ إن نصيب الفرد الواحد في آسيا من مواد القراءة يصل إلى $\frac{1}{4}$ (على الأكثر) مما يحصل عليه الأطفال أو الكبار في أي من الدول الأربعة الكبرى المنتجة للكتب وهي : فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وفي سنة ١٩٨٠ سيصل سكان آسيا إلى ١٣٥٠ مليون نسمة منهم ٤٠٪ في سن الدراسة . وقد يصل عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في ذلك الوقت إلى حوالي ٢٣٥ مليونا .

وفي الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ زاد عدد السكان في إفريقيا من ٨٥٥٪ إلى حوالي ١٠٪ من سكان العالم ، بينما بقي إنتاج الكتب وما يزال حتى الآن حوالي ١٥٪ من إنتاج العالم . ولقد قرر مؤتمر وزراء التعليم في المنطقة العربية في سنة ١٩٧٠ أن عدد تلاميذ المدارس قد زاد في المقد السابق بنسبة ٦٠٪ (تدل آخر الأرقام على زيادة إجمالية من ٨٠٪

مليون في سنة ١٩٦٠ إلى ١٣٢ مليون في سنة ١٩٦٧) . كما تشير نفس الدراسة إلى زيادة إنفاقات التعليم في الدول العربية — بنسبة ٧٠٪ في السنوات الثمانية التالية (لسنة ١٩٧٠) .

ولعل النقص في المدرسين الأكفاء ومباني المدارس والميزانيات المحدودة المخصصة للكتب المدرسية ، يجعل من الضروري زيادة الاعتماد على وسائل أخرى في التعليم ، ولكن طالما أن مستوى كفاءة المدرس مستوى منخفض ، فسيظل الكتاب المدرسي أداة رئيسية في التدريس .

استخدام الأفلام في التدريس

لقد أقيمت السينما منذ فترة مبكرة كأداة تعليمية ، على الرغم من أن الاستخدام الحقيقي للأفلام في حجرات الدراسة كان يجب أن ينتظر لمدة سنوات ؛ نظراً لأن تكاليف إقتناء آلات العرض والشاشة وأجهزة الصوت تعتبر عقبة أساسية في إنتشار هذه الوسيلة في الوقت الحاضر . وحتى قبل إمداد المدارس بهذه الأجهزة كان الأطفال يدفعون في طوابير بواسطة المدرسين وأولياء الأمور إلى دور السينما لمشاهدة الأفلام الترفيهية . وللقيام في التعليم ميزتان واضحتان : الأولى أن الفيلم الواحد يمكن مشاهدته في وقت واحد من جانب عدد كبير من الأشخاص ، والثانية هي أن حركة الصور تخلق إحساساً بالمشاركة لا يقدمه إلا أحسن الكتب المدرسية .

وللدول النامية هناك ميزة إضافية ، إذ ليس من الضروري أن يكون مشاهدو الفيلم متعلمين فالفلاح على سبيل المثال يمكنه أن يشاهد فيلمًا عن تحسين إنتاجه الزراعي وإصلاح آلاته بتكاليف أقل من إرسال خبراء إلى الحقل .

وبالنسبة للسؤال عما إذا كان هذا الفلاح . يذكّر ما شاهدته دون
ما حاجة إلى دليل مصور . يمكنه الرجوع إليه كلما شاء ، فإن الإجابة كانت
دائماً هي أن الأمي يتمتع بهذا كره قوية . وبضاف إلى ذلك أن هناك وسيلة
أخرى لا تتغير جديلاً كبيراً وهي شرائح الأفلام ، التي يمكن إستخدامها
شريحة بعد أخرى على قدر إستيعاب أكثر المتعلمين بظناً ، ورغم إنعدام
ميزة الحركة السريعة فإنها أرخص نسبياً بيد أنها تحتاج إلى خبير ليقرأ
النصوص المصاحبة للصور .

ولكل هذه الأسباب يعتبر الفيلم الآن على إختلاف أشكاله عنصراً
هاماً في عملية التعليم .

وكما يقول تقرير لليونسكو « طالما أن هدف الحكومة هو تطوير
الدولة ، فإن معظم الدول النامية تستخدم الأفلام المساهمة في بناء
الدولة ودفعها إلى الأمام » . ويصف هذا التقرير صانع الفيلم بأنه
مهندس إجتماعي .

وبدون إنتقاص من قيمة الأفلام بالمقارنة بالكتب في العملية التعليمية،
فإن لها بعض العيوب ، إذ هي أقل مرونة عند الاستعمال من صفحات
الكتاب ، ولا بد لاستخدامها من تهيئة مكان خاص - صالة أو دار
عرض - بينما يمكن قراءة الكتاب في أي مكان . كما أنها أيضاً لا تتيح
العلاقة الواجبة بين المدرس والتلميذ ، وهي الهدف من التعليم . ذلك أن
دور المشاهد للفيلم دور سلبي بالضرورة ، ثم إن مجال الأفلام محدود إذا
قورن بالوسائل السمعية البصرية الأخرى كالراديو والتلفزيون .

الراديو والتلفزيون

حق الإنسان في الإعلام أكثر ضرورة من كل الحقوق الإنسانية

الأخرى . وحيث ترتفع نسبة الأمية يقدم التليفزيون والراديو أبسط وسائل الإعلام الجماهيرى . وحواجز اللغة هنا أقل صعوبة عنها فى التدريس ، إلا أن التعليم عن طريق الراديو تيمثل فيه بعض المشكلات فى كل قارة .
فى الهند تحتاج برامج التعليم إلى إستخدام اثنتى عشرة لغة رئيسية بالإضافة إلى اثنتين وسبعين لغة أخرى يتكلمها أكثر من مائة ألف شعب .

وحتى مع إستخدام برامج إرسال الأقمار الصناعية فإن التكاليف ستكون فوق طاقة الإمكانيات المحلية . إذ تحتاج الهند إلى ٤٠ مليون جهاز راديو و ٩ مليون جهاز تليفزيون لتلقى الإرسال التعليمى .
ولقد لعبت اليونسكو فى السنوات الأخيرة دوراً فى تطور البرامج الريفية فى أكثر من ثلاثين محطة إرسال من « راديو عموم الهند » ، هذه الإذاعات تذيع بلغات كثيرة (تشمل ٢٥٠ لهجة) لمدة ثلاثين ساعة يومياً .

وفى الجزائر بدأت دروس تعليم الكبار فى سنة ١٩٦٩ كجزء من مشروع اليونسكو التعليمى النموذجى . حيث توجه أربعة برامج باللغة العربية كل أسبوع . كذلك ساعدت اليونسكو فى إقامة مشروع نموذجى للتعليم الوظيفى فى راديو مالى وقد بدأ القسم التعليمى فى محطة اذاعة جمهورية مصر العربية برنامجاً تعليمياً قصيراً لمدة خمس عشر دقيقة فى سنة ١٩٦٨ ويتابع هذه الدروس عشرة آلاف وخمسةائة تلميذ فى ٣٥٠ مركزاً .
تلك فقط بعض الاستخدامات الحديثة للراديو والتليفزيون فى الأغراض التعليمية بالدول النامية . وهناك بالإضافة إليها الطابع الالكترونى ،

والنقل طبق الأصل ، وغيره مما تحقق من نظم التدريس الآلى التى توصل مباشرة بأجهزة التليفزيون فى حجرات الدراسة .

إن النقل طبق الأصل الذى يتقل الألفاظ كما تنطق أو صفحات كاملة من الصحف يفتح احتمالات واسعة أمام عملية التعليم . وقد رصدت بعض دور الصحف والمطابع مبالغ من المال لاجراء البحوث والدراسات التى تعود بالفائدة على نشر الكتب التعليمية . فقد طورت إحدى الصحف اليومية اليابانية جهاز التليفيزو ا ب — ٣ لتغلب على مشكلات التوزيع فى مدينة طوكيو التى تزدحم بها حركة المرور، وظروف الطقس فى الدول الاسكندنافية تشجع الصحف الوطنية على أن تستخدم مثل هذه الأساليب . ويمكن التغلب على مشكلات المواصلات البرية والحديدية والجوية فى الدول النامية بنفس الأساليب .

كذلك سوف تتيح أنظمة النقل طبق الأصل وسيارة هامة لتبادل البرامج التليفزيونية الملونة بين الدول فى مجال التعليم الموجه والتعليم بصفة عامة .

ولقد حدث تطور هام نحو إستخدام أنظمة النقل « من الشريط إلى الفيلم » حيث أصبح من المتاح إنتاج أفلام تعليمية على أشرطة تليفزيونية ثم نقلها لعرضها على شاشة عريضة فى دور السينما التقليدية . وهذه العملية تجعل إنتاج الفيلم أقرب إلى العمل التليفزيونى وبذلك يصبح من السهل الارسال والتوزيع الآلى أفضل من طرق التصوير التقليدية .

« إن الاتصال الفضائى ينتشر فى وقت يحتاج فيه العالم إلى التوسم فى الاتصالات البعيدة لينقل كمية أكبر من البيانات والصور إلى

مسافات أبعد... والطرق المذكورة تساعد على تطوير الاتصال البعيد وتوسع من مداه ٠٠٠ وسوف تزيد بالتالى من قدرة وسائل الاتصال فى نشر الاعلام والتعليم والثقافة بسرعة » كما يقول تقرير لليونسكو عن (الاتصال الفضائى ووسائل الاتصال بالجمهور) .

إن إستخدام المقول الالكترونية ، وألات الجمع التصويرى . الأفلام والراديو وغيرها من وسائل التعليم السمعية والبصرية بل وحتى الأقمار الصناعية نفسها ، تعتبر جميعها إمتداداً لأنظمة الاتصال المطبوعة . وهى فى مجموعها أدوات قوية لتوسيع قدرة الانسان على التعليم والتعلم . والاختيار من بين هذه الوسائل التقنية ، إختيار واسم ولكن التجارب عن أيها أكثر نفعاً وأن كانت فى الدول النامية مازال محدودة .

لقد كانت هناك بعد حلول هذه الوسائل الجديدة ، محاولات لاعادة تقييم إستخدام المكتب فى التعليم وبالتالى إعادة لكل الانتقادات القديمة . فالكتاب — يقول نيل بوستمان — فى كتابه (التليفزيون وتعليم اللغة الانجليزية) : « يعزل القارئ وإستجاباته وينحو إلى فصله عن المؤثرات الشفوية القوية من جانب أسرته ومدرسيه » . بيد أنه ليس هناك بعد طريقة تحل محل هذه الطريقة العملية جداً والرخيصة جداً لتوصيل الأفكار مباشرة بين المدرس الأخصائى الماهر (المؤلف) والطفل ، بسرعة تناسب كل طفل فى الفصل . إن القدرة على تقليب الصفحات مرات ومرات حتى تقض الحقائق ، ووجود النص بين يدي المرء — فى الفصل وفى المنزل ، وفى أيام العطلات — كل هذا يجعل من الكتاب الوسيلة الأقوى والوحيدة فى عملية التعليم على كافة المستويات . وبينما يقدم الطابعون وصانعو الأفلام والتليفزيون الخبرة التقنية اللازمة فإن الحاجة تشتد الآن

إلى المحررين ذوى المعرفة الواسعة بكل متطلبات تلك الوسائل التقنية قبل إدخال إستعمالها سواء كان ذلك فى الدول المتقدمة أو الدول النامية . ولم يكن دور المحرر فى إنتاج الكتاب فيما مضى دوراً سهلاً ، إذ غالباً ما كان المؤلف ينظر إليه على أنه فنى يتلاعب بتفاصيل الطباعة ، والطابع ينظر إليه على أنه مصمم شبه ماهر يرتكب الآثام فى أرضه المقدسة . أما مصمم الكتاب فكان ينظر إليه على أنه شريك لازم للمؤلف والمحرر فى خلق الكتاب .

وحتى مع وجود أخصائي الإنتاج فإن وظيفة المحرر هى إعطاء كلمات وأفكار المؤلف شكلاً ملموساً وأقرب إلى الفهم مهما تكن الوسيلة إلى ذلك .

ولو أمكن نقل هذه الأفكار بطريقة أفضل بوسيلة أخرى ، فإن كلمة المحرر وقراره سيكون نهائياً وفى ثوب جديد فى العشرين سنة القادمة « فهؤلاء الذين يملكون رؤية مباشرة نسبياً للحقائق ، غالباً ما يكونون عاجزين عن ترجمة رؤيتهم هذه إلى كلمات ، فى حين أن هؤلاء الذين يملكون الكلمات عادة ما يفقدون هذه الرؤية » بهذه العبارة نخلص برتراند رسل أزمة العلاقات الحادة بين المؤلف والمحرر ، تلك الأزمة التى ستزداد حدة فى مرحلة تخطيط برامج التعليم فى العقد القادم .

إن الأمر يصبح خطيراً بعض الشيء لو أنه فى غمار صناعة طبع ونشر الكتب التعليمية نظر إلى المحرر على أنه فنان أو كاتب فنى أو رجل أنظمة (على الرغم من أنه بالفعل يمزج فى تكوينه وتأهيله بين عناصر من هؤلاء الثلاثة) ؛ ولكن المهم حقاً هو ماذا يفعل وكيف يمكن لإعدادة بطريقة أفضل لممارسة هذه الوظيفة . فالمحرر يودى دوره فى تصميم الكتاب أو

طباعة الكتاب . ولقد وصف كارل جيرزنتز الطباعة بأنها « فن ليس لأنها تؤدي غرضا ولكن لأنها فن في ذاته . ودور المصمم ليس على هامش العمل بل في صميم المركز » .

وإذا كان عمل المحرر - كما يجب أن يكون - هو تشكيل الأفكار والكلمات والصور في أى وسيلة اتصال فإن دوره - مع دور المؤلف وصانع الفيلم في صميم المركز - يجب أن يعرف ويمحدد وتبنى على ذلك برامج التدريب والاعداد .

التدريب على الطباعة أثناء النشر :

سيجد المسئولون عن تصميم وتحرير الكتب في العشرين سنة القادمة أن عملهم سيتأثر بثلاثة عوامل رئيسية . الأول : هو زيادة حجم الإنتاج بالأوفست ولن تكون هناك رسوم أو أشكال جيدة بصفة عامة إلا في كعب الفنون غالية السعر .

والعامل الثانى : هو آلات الجلم التصويرى العالية السرعة والتي ستواجه المحررين والمصممين بتحديات جديدة عند خلق المادة المطبوعة ، سواء كانت مرشد قراءة للأطفال من نصف مليون نسخة أو صفحة عنوان لبحث علمى من ألف نسخة .

والعامل الثالث : هو أن المحررين والمصممين على السواء سوف يقاؤون بأنظمة العرض البصرية الموجودة بالفعل في أجهزة العقول الإلكترونية .

هذه الأنظمة سوف تتيح للمحرر أن يصحح أو يغير نصا وأن يرى تأثير هذه التصحيحات على عارض بصرى يشبه شاشة التليفزيون المؤلفه ،

متصل بمقل الكترونى يختزن فيه النص الأسمى . وقد طورت بالفعل نماذج تعرض من ثمانية إلى عشرة سطور من النص ، يمكن رؤيتها على شاشة . وعلى الرغم من أن إستخدام هذه الأنظمة فى الطباعة فى الوقت الحاضر محدود إلا أن أى مطبوع من القاموس إلى الدليل يمكن تنقيحه وإعادة تخزينه وإعادة جمعه كلية بنظام صب السطور أو الجمع الفوتوغرافى مما يفتح أفاقاً واسعة أمام الطباعة . إن تجميع الحروف سواء عن طريق الكمبيوتر أو العمل اليدوى جزء من وظيفة التحرير والتصميم .

ويحتاج مؤلفو الكتب المدرسية ومصمموها ومحرروها إلى صفات ومؤهلات خاصة . وكما يؤكد كتاب (ألف باء الفكر) الذى نشره اليونيسكو ١٩٦٥ : « فإن تأليف وتزيين الكتب السهلة ليس عملاً بسيطاً لأنه علم وفن معاً ؛ علم لأن له مجموعة من القواعد والنظم التى تحكمه . . . وفن لأن الكتب ... فكر . » .

وهناك إلى جانب التغيرات الآلية عدد كبير من التغيرات الفكرية الخلاقة . وعلى سبيل المثال فإن التأليف الجماعى للكتب المدرسية يزداد الآن أكثر وأكثر حيث يشترك فيها المدرسون وعلماء النفس والرسامون ، وهذا الإتجاه فى الاحتمالات المربية سينسحب حتماً على الكتب العامة حتى الشعر والأدب .

ورغم الزيادة الهائلة فى عدد الكتب الصادرة فى النصف المنصرم من القرن فإن متوسط عدد نسخ الطبعة — باستثناء أروج الكتب والمعادات وأمّهات الكتب وبعض الكتب المدرسية — ما يزال منخفضاً . لقد استغرق الأمر حتى منتصف القرن السادس عشر كي يرتفع عدد نسخ الطبعة من الكتاب الواحد إلى ١٠٠٠ نسخة فى أوروبا . وفى القرنين

السابع عشر والثامن عشر تراوح عدد نسخ الكتاب الواحد بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ نسخة ، وإستمر هذا الرقم حتى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر .

إن ٧٥٪ من التطور وقع في القرن العشرين إذ يقدر بأن ٨٠٪ من المواد المطبوعة يتقادم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة وحوالي ٩٠٪ يتقادم بعد عشرين سنة .

وحتى وقت قريب كانت دوائر المعارف وكثير من الكتب المدرسية تبقى بدون تعديل سنين كثيرة أما الآن فإن السرعة التي تتقادم بها المعلومات أو تحتاج إلى تعديل بشكل أو بآخر قد تقل عن سنتين بالنسبة لـ ٤٠٪ أو ٥٠٪ من النص الأصلي . إن الخبرة الطويلة في تجميع المعدن الساخن وفي الإخراج المادى للكتاب وفي التوضيب وعمل المسافات وحذف المادة الزائدة ، جعلت التفتيح عملاً ميسوراً على المؤلفين والمحريين في الدول المتقدمة .

وإن تضافر الجهود بين الطابعين والناشرين يتطلب من كل فريق درجة عالية من المهارة والتدريب والمعرفة الواسعة بعمل الفريق الآخر . يضاف إلى ذلك أن الاستثمار المتزايد في المواد يتطلب أنظمة وكفاءة إدارية عالية . وإذا كان النشر — باعتبار جميع صناعاته — فإنه يتطلب كفاءة صناعية عالية أيضاً .

ولا بد من مواجهة مشكلات إعادة التدريب سواء على المستوى العمالي أو المستوى الإداري فالأنظمة الجديدة كلها تتطلب تغييراً في طرق العمل اليومي . وفي الطباعة قد لا تكون التغييرات صعبة كما قد تبدو لأول وهلة فالجامع الذي تدرب على الطرق التقليدية في صب السطور

بالمعدن الساخن لا يحتاج إلى تسكين عقلي وجسدى كبير حين يواجه بلوحة الجمع الفوتوغرافى ، فلا يحتاج العامل المقرون على آلة صب الحروف عالية السرعة إلا إلى أسابيع قليلة أو شهر أو شهرين ليتعلم أنظمة الجمع البرقى *teletypesetting* أو الجمع الفيلى . كما أن التغييرات الأساسية تسكن فقط فى إجراءات الإنتاج : موازنة اللوحات مع مثبتات الأفلام ، طرق إنتاج الفيلم ، وتدريب عمال الجمع اليدوى (الذين لهم خبرة لسنوات فى تشغيل المعدن) على تناول الفيلم بالمقاط وكيف يدرج التصحيحات بالصف الضوئى .

نمة عامل واحد يبرز الآن فى تقنية الطباعة وسوف يكون له الاعتبار الأول فى تخطيط برامج التدريب فى مرحلة التغييرات فى العشرين سنة القادمة ، وهو أن إنتاج الكتاب سواء فى الدول المتقدمة أو النامية سيتم أكثر عن طريق شبكات من الأجهزة وليس عن طريق الماكينات الفردية كما كان يحدث فى الماضى .

وهذا هو المعمول به فعلا فى كبرى الدول المنتجة للكتاب فى مجال أنظمة الجمع الفيلى بالعقل الإلكترونى والأوفست المسطح والتجليد نصف الآلى للكتب .

إن التعليم فى الدول النامية ليس فقط مجرد فكرة فى حد ذاته ولكنه أيضا صناعة فنية عالية لا بد من تخطيط إستراتيجيتها .

فى سنة ١٩٨٠ ستزداد القوى العاملة فى العالم بحوالى ٢٨٠ مليون ، والنالبية العظمى فى هذه الزيادة تأتى من الدول النامية ، وليس الضرورة هى إعداد الكتب المدرسية وحدها ، ولكن الضرورة أيضا أمام كل الدول هى منع إنفجار البطالة فى الدول النامية .

إن الـ ٢٢٦ مليون عاطل الزيادة التي تنبأ بها منظمة العمل الدولية في سنة ١٩٨٠ ، ليس مجرد إحصاء : ولكنهم شباب هذا اليوم .
وحتى لو تسمرت السبل لتقديم الكتب المدرسية اللازمة للتعليم فالحاجة إلى تدريب القوى العاملة على أعمال أفضل تظل قائمة . وهذا يعنى أن على صناعات النشر والطبع في الدول النامية أن تعتبر أنظمتها والتدريب عليها جزء من سياسة العمالة في الدولة ، ولا بد لهذه الصناعات من أن تستفيد بأقصى ما يمكن من الوسائل التقنية الحالية .

إن إستخدام أنظمة الجمع المستقرة ومطابع الأوفست المسطح البسيطة والأدوات المساعدة في المناطق النامية يجب أن يضع في اعتباره مستويات العمالة الزائدة ، وأن يضع الإنتاج والتدريب والصيانة كجزء من إستراتيجية الصراع ضد : أولاً — البطالة التي وصفت بأنها كارثة العالم غير الطبيعية ، وثانياً — الأمية .

الفصل الرابع

التوزيع

متاجر الكتب

في مرحلة التغير والحديث عن التغير ما يزال بائع الكتب الذي يقتني رصيذاً من الكتب هو عماد تجارة الكتب — وليس من الضروري أن يكون ممثلاً لكل الناشرين — وسوف يستمر كذلك ردهاً طويلاً من الزمن . ورغم المنافسة من جانب مكتبات الإعارة « الحرة » والارسال المباشر من الناشر إلى الجمهور ، وإتاحة الكتب في نقط توزيع غير تقليدية ، فإن بقاء واستمرار بائع الكتب يعتبر سرا خفياً . وحقيقة فإن هذا البقاء ، بل والنمو والازدهار لهو دليل أكيد على أن متاجر الكتب عنصر هام في المجتمع . ولا يعني هذا أن المجتمع يفظ ويمنح متاجر الكتب التأييد والعون الذي تحتاجه ، فإن أجزاء كثيرة من العالم وليس فقط المناطق الغامية تفتقر إلى متاجر الكتب الكافية ، وكثير جداً من المتاجر تواجه تكاليف متزايدة تقلل حد الربح الذي تحصل عليه إلى $\frac{3}{4}$ أو $\frac{4}{5}$ من العائد .

ويعتبر متجر الكتب بالنسبة لغالبية الناشرين همزة وصل أساسية في سلسلة تسويق الكتاب . وعلى الرغم من إرتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة فإن معظم الكتب في الدول النامية ما تزال رخيصة نسبياً . ولا يمكن للكتب — على النقيض من بعض السلع الغالية الثمن كالسيارات — أن تظل محصورة في يد عدد قليل من العملاء . ولكن ما يزال الناشرون

كأفراد عاجزين عن عرض بضائعهم في جميع أنحاء العالم بل وحتى في جميع أسواقهم المحلية ، ومن هنا يصبح متجر الكتب منفذ الناشر إلى العرض وأكثر من هذا فإن تاجر الكتب الجيد يمكن أن يكون « محسناً » له في أذواق الجماهير وحاجاتهم إذ عن طريق الإحتكاك مع بائع الكتب (كوكيل مبيعات) يستطيع الناشر التماس حاجات الجماهير المحتملة أكثر من أى طريق آخر . فالعوامل المحلية قد يكون لها تأثيرها الفعال على بيع كتاب بالذات ومن هنا تكون لنصيحة تاجر الكتب الذى يعرف بائنه ومنطقته قيمتها التى لا تقدر ، وهذا مما يساعد الجمهور والناشر على تحقيق الاستفادة من الأسعار المنخفضة التى تجيء نتيجة لتقدير التكاليف بدقة أكثر .

إن الحاجة إلى أنواع معينة من الكتب - كالكتب المدرسية والكتب التعليمية بمستوياتها الثلاث والكتب الخاصة بمن معينة مثل الطب والقانون - يمكن التنبؤ بها بدقة من جانب الناشر ولا بد له من أن يعتمد على تاجر الكتب فى إقتناء هذه الكتب « المأمونة » وأيضاً فى « استضافة » كتب أخرى لا يقبل القراء على شرائها إلا إذا وجدوها مأمومة وبأقل المتاعب فى الحصول عليها . وعلى أقل الفروض فإن متجر الكتب يقدم خدمة المشتري العابر الذى يبحث فقط عن هدية يقدمها ، كما يتيح مكاناً للقارئ والمشتري الذى يريد استعراض الكتب وتصفحها ، وفى أحسن الحالات فإن المتجر والمتخصص بالذات فى المدن ذات الجامعات يقدم إلى جانب هذا كله النصيح للقارئ فى مجال تخصصه وميوله ، ويعتبر متجر الكتب فى الدول النامية المصدر الأوحى لتقديم الكتب وهى الدول التى تشهد فيها الحاجة إلى الكتب وتقل فرص الحصول عليها .

إن الحاجة إلى الكتب - ليس فقط الكتب المتخصصة بل والكتب

المدرسية على اختلاف مستوياتها والتي لا بد من استيراد جانب كبير منها -
تضع عبثاً ثقيلاً على جهاز التوزيع . وقد يستطيع تاجر الكتب أن يطلبها
من الوكلاء المحليين الممثلين للناشرين الأجانب ولكن من الأفضل أن
يطلبها من الخارج مباشرة . ولا بد له أن يتعرف على السوق جيداً وبدقة
وإلا فإنه يتعرض لخسارة جسيمة إذا أساء تقدير الطلب بالزيادة أو بالنقصان
أو بسبب تكاليف التأخير . إن طلب الكتب من الخارج قد يتضمن أيضاً
جارك التخليص عند دخولها ومصاريف إضافية لاستخدام وكيل إذا كانت
البضاعة في مكان بعيد ، وأكثر من هذا فليس في الدول النامية شبكة
توزيع متاحة لتاجر الكتب ومن هنا يعتمد عليه أن يرتب أموره مع
إحدى شركات النقل .

ومتجر الكتب في أى نظام للتسويق يكون بمثابة ملحق لخزن الناشر ،
يأخذ البضاعة بكميات معينة ويوصلها إلى الزبون ، وهو يفعل أكثر من
هذا ، إذ هو يشحن الحاجة عند القارئ بمجرد عرض الكتب للبيع . ويعتبر
متجر الكتب والمكتبة العامة (إذا وجدت) المصدر الرئيس لسد الحاجة
المحلية إلى الكتب .

لقد اتضح في السنوات الأخيرة أن حب الكتب وحده لا يضمن النجاح
لتاجر الكتب ، ولأن بيع الكتب أصبح مهنة ، بل وتجارة فإن التاجر
المتقن المدرب هو وحده الذى يستطيع النجاح .

ومن هنا قامت كثير من الدول المتقدمة منذ سنوات بوضع برامج
مماثلة جداً للتدريب على هذه التجارة ، وقد جرى التنافس عليها في كل
مكان . وفي الدول النامية حيث الحاجة ماسة ، قامت دول مثل الهند
والباكستان بتنظيم دورات تدريبية لتجار الكتب بمساعدة وتوجيه

اليونسكو يضاف إلى ذلك أن الدول المتقدمة تنظم من وقت إلى آخر دورات تدريبية لباعة الكتب فيما وراء البحار . ولبعض الهيئات مثل المجلس البريطاني لقنمية الكتاب خبراء في بيع الكتب مهمتهم زيارة الدول الأجنبية وتدريب باعة الكتب المحليين وخاصة باعة الكتب الجامعيين . وإن أهمية التدريب في هذه التجارة لتزداد باستمرار نظراً لأن العدد المتزايد من الكتب المنشورة ينمو أكثر وأكثر بطريقة معقدة ويتطلب مهارات مهنية ، ربما أعلى من أى تجارة تجزئة أخرى .

ولسوء الحظ لا تقوم كل متاجر الكتب باقتناء الكتب وخدمتها بالمستوى العالى الذى يطلبه الجمهور وينشده الناشرون . وفي محاولة للبقاء والاستمرار يقوم كثير من متاجر الكتب إلى جانب الإتجار فى الكتب ببيع أدوات أخرى مثل : الأدوات الكتابية ، لعب الأطفال ، المصنوعات الجلدية وهلم جرا .. وتجارة الكتب ليست كلها مكاسب . وعلى الجانب الآخر قد تقوم محلات لاعلاقة لها ببيع الكتب بالاتجار فى الكتب كهمة جانبية لعمالها الأصلي ومن بينها محلات الأدوات الرياضية ومحلات أدوات البسقة على سبيل المثال ؛ وهى جميعاً حلقات هامة فى سلسلة توزيع الكتب بدرجات متفاوتة كثرت أو قلت .

الكتبات :

تهتم متاجر الكتب بالدرجة الأولى بمشترى الكتب ، بيد أن هناك قطاعاً كبيراً من المجتمع يجب أن ننتبه له وهو — مستعمرو الكتب . فإنه نظراً لوفرة الهائلة فى الكتب المنشورة ، لا يستطيع إلا نفر قليل أن يشتري كل الكتب التى يرغبون فى قراءتها فضلاً عن أنهم لا يملكون المكان

الذى يخزنونها فيه . وبالإضافة إلى ذلك هناك كُتب المراجع التى يرجع إليها فقط من حين إلى حين وليست ثمة ما يبرر إقتناءها من جانب الفرد . ولهذا السبب ومن أجل المسعير والباحث عن المادة المرجعية ، بل واسترجاع المعلومات عموماً أنشئت شبكة واسعة من المكتبات فى جميع أنحاء العالم . وكما هو الحال فى متاجر الكتب فإن المكتبات فى الدول النامية قليلة وتزويدها بالمال والكتب ضعيف ، بينما فى كثير من الدول المتقدمة تعطى الأولوية لإقامة شبكة مكتبات قوية ذات إدارة متخصصة على المستويين التعليمى والإجتماعى .

هناك أنواع كثيرة من المكتبات : منها المكتبات القومية والمكتبات العامة ، وتمول مبانها ومجموعات (الكتب — الدوريات — الصحف — الميكروفيش — الميكروفيلم — التسجيلات الصوتية) من الأموال العامة وكذلك مرتبات الموظفين الذين عادة مايكونون مؤهلين مهنيًا ؛ وإستخدام هذه المكتبات متاح للجمهور العام . ومن هذه المكتبات أيضا المكتبات الجامعية التى تخدم أعضاء هيئة التدريس والطلبة - وغالبا ماتقتنى نسخا عدة من بعض الكتب لأغراض الاستعارة طويلة الأجل . ومنها المكتبات المدرسية وهى تساند الكتب المدرسية المقررة ، ومنها كذلك المكتبات المتخصصة وتعتبر جزءاً من مؤسسة مهنية أو مصلحة حكومية ، ومنها المكتبات الصناعية التى توجد فى الشركات وتقدم كتب المراجع وربما الكتب الدراسية للعاملين بها .

وهناك المكتبات التجارية التى تعبر كتبها نظير مبلغ من المال كاشتراك سنوى أو مجرد إيجار بسيط مقابل كل كتاب . وهذا النوع من المكتبات يقتاقص عدده باستمرار بتحسين أوضاع وخدمات المكتبات

العامة. وفي كثير من الدول تقام المكتبات العامة عن طريق فرض الضرائب على النطاق القومى أو النطاق المحلى ، بحيث يكون إستخدام المكتبات التجارية معناه الدفع مرتين لخدمة واحدة . لقد كانت المكتبات التجارية فى وقت من الأوقات تتمتع بميزة لإقتناء الكتب الأحدث والرصيد المتجدد ، إلا أنه فى نحو العشرين سنة الماضية تضاءلت هذه الميزة نظر لتخصيص أموال أكثر للمكتبات العامة التى تستطعم الآن وفى كثير من الدول أن تقدم للمستعير أحدث الكتب بما فى ذلك الكتب الترفيحية ، كما تقدم له خدمات حجز الكتب المسقمة خارج المكتبة ، وخدمات طلب الكتب سواء عن طريق نظام الإسعارة بين المكتبات أو عن طريق الشراء . ولكننا نلاحظ للأسف أن الخدمات المكتبية بكافة أنواعها ومستوياتها فى الدول النامية ما تزال دون الكفاية على وجه العموم ، وهذا يحدث حيث توجد المجاعة ، ومن المعروف أن التعليم يذبل إذا لم ينفذ باستمرار .

وتعتبر المكتبات حلقة هامة فى سلسلة التوزيع التى تقصد أساساً إلى نقل الكتاب من مخازن الناشر إلى القارئ . ولا يقتصر دور المكتبات على إتاحة الكتب لغير القادرين على قراءتها بسبب إفتقارهم إلى المال أو بسبب عدم وجود متاجر كتب محلية ، بل يمتد دور المكتبات ومكتبات الأطفال بالذات إلى تشجيع وتنمية عادات القراءة والتمرس عليها .

ولقد يقال أحياناً بأن وجود مثل هذه المكتبات يقلل من فرص بيع الكتب ، بيد أنه ليس هناك دليل قوى يؤكد ذلك فبينما النسخة الواحدة من الكتاب فى المكتبة العامة تستعار ثمانين مرة أو أكثر فمن غير المحتمل أن هؤلاء الثمانين شخصاً الذين استعاروها كانوا سوف يشتررون نسخة

لوم يقدروا على إستعمارها . ربما كان واحد منهم أو إثنين فقط يفعل ذلك .
واقداً اتضح أن كثيراً من الناس الذين لا يرتادون متاجر الكتب بصفة
عامة يستخدمون المكتبة ، وبمرور الوقت قد يرغبون في إقتناء الكتب
رغبتهم في قراءتها . وفي الدول النامية حيث تندر الكتب فإنه يكون
للمكتبات بطبيعة الحال أهمية إجتماعية خاصة .

إن مشتريات المكتبات من الكتب يمكن أن تساعد الناشر على
تخفيض تكاليف إنتاج الكتاب ذلك أن متطلبات المكتبات يمكن التنبؤ
بها بدرجة معقولة من الدقة مما يساعد على تحديد عدد النسخ التي تطبع ، كما
أن المكتبات في كثير من الدول تدر على الأقل عائداً أساسياً على باعة
الكتب المحليين . وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع دائرة التوزيع لدى البائع
حيث أنه بما لديه من طلبات المكتبات الثابتة سيفامر بشراء الكتب التي
تسد إحتياجات الجمهور العام .

وفي أمريكا الشمالية تعتمد المكتبات حاجاتها مباشرة من الناشرين
أو تجار الجملة ، بينما في أوروبا وإسترا كيشيا وغالباً في معظم أنحاء
العالم تعتمد المكتبات حاجاتها من متاجر الكتب ، وهذه قد
تكون متاجر متخصصة أو « مقهى لوازم المكتبات » الذين
يهتمون بالدرجة الأولى بخدمة المكتبات أكثر من إهتمامهم بخدمة
الجمهور العام . هؤلاء المقعدون يعدون المكتبات أساساً بمواد التجليد ،
وأغلفة البلاستيك وغيرها مما تحتاجه المكتبات ، ولكن المبدأ يبقى ثابتاً
في أن شراء الكتب يأتي عن طريق تاجر الكتب أساساً . إن قلة قليلة
من الدول النامية باستثناء الهند هي التي لديها صناعات نشر متطورة
تغطي مجالات واسعة ، أما بالنسبة للهند فتجدر الإشارة إلى أنها

اعتادت إعارة خبرائها في النشر وتجارة الكتب إلى شقيقاتها في جنوب شرق آسيا .

ولأن المكتبات - كتاجر الكتب - وجدت لخدمة الجمهور العام ، وهي على خلاف متاجر الكتب تمويل عن طريق الضرائب المحلية أو الحكومية فقد ثار جدل كبير حول مسئولية المكتبات في مساندة متاجر الكتب المحلية بائنة توريد الكتب لها بهذه المتاجر . وعلى أساس من هذا « القأ كيد » تستطيع متاجر الكتب طلب نسخ أخرى من الكتب للعرض أو للبيع للجمهور .

الإعارة بين المكتبات :

إن إحدى طرق توزيع - وللدقة ، تداول - الكتب والمطبوعات الأخرى والتي لا تسترعى إهتمام الجانب الأكبر من الجمهور تسكن في نظام الإعارة بين المكتبات . إن هذا النظام يضمن تداول الكتب على أوسع نطاق .

والحال بالنسبة للمكتبات كالحال بالنسبة لباعة الكتب فإن قلة منها فقط تستطيع لوجود الحيز والمال أن تقتنى نسخة من كل كتاب يحتاجه القارئ . والمكتبات القومية في كثير من الدول بما يقدمه إليها الناشرون من نسخ الإيداع القانوني من كل مطبوع تحاول شمول الاقتناء ، ومع ذلك فإنها تجد صعوبة فيه . بيد أن المشكلة تتفاقم حيث تعتبر المكتبة القومية مستودعاً للمطبوعات العالمية . وبسبب الإفتقار إلى الحيز - حتى في المكتبات القومية - فقد ازداد الاتجاه نحو نقل المطبوعات على ميكرو فيلم أو وسائط مشابهة ، وليس هناك أفضل من ذلك الحل . وبالنسبة لمكتبة - سواء كانت مكتبة عامة ، أو جامعية ، أو

متخصصة أو أيا كان نوعها — فالحل الوحيد لهذه المشكلة هو الاعارة بين المكتبات . ففي معظم الدول التي أسعدها الحظ بإقامة مكتبات بمقازة تدار مركزياً على شكل شبكة مكتبية ، تستطيع كل مكتبة تتلقى طلب بكتاب ليس موجوداً لديها ومتيسر لدى مكتبة أخرى أن تأخذه منها على سبيل الاستعارة . وتفضح أهمية هذا النظام بصفة خاصة في حالة المكتبات المحلية ذات الإمكانيات المحدودة ، التي يرتادها قارئ أو إثنان من ذوي الاهتمامات التخصصية العميقة . ولانستطيع المكتبة المحلية أن تركز عملها على إهتمامات قارئين أو ثلاثة من هذا النوع لأن التخصصات المالية يجب أن تنفق لمنفعة الجميع ، واتباع نظام الاعارة بين المكتبات يمكن أن تتاح لهؤلاء القراء مصادر أحسن المكتبات التي تخدم ميولهم الخاصة على نطاق الدولة كلها . وبازدياد كمية المطبوعات التي تنشر كل سنة ، فإن المكتبات يمكنها الاستفادة إلى أبعد حد من هذا النظام ، إلى حد أن العقول الإلكترونية تستخدم في إدارة عمليات الإعارة بين هذه المكتبات .

وفي كثير من الدول توجد أيضاً أنظمة إنلمية للاستعارة بين المكتبات ، تشترك فيها المكتبات المتخصصة في موضوعات مختلفة . وبهذه الطريقة تستطيع المكتبات في الإقليم تغطية عدة تخصصات دون حاجة إلى مركز قومي .

ومبدأ الإعارة بين المكتبات لا يقتصر على المستوى القطري فقط . فمنذ سنوات عديدة تقوم المكتبات القومية الكبرى في العالم بعمل ترتيبات لتبادل المطبوعات وخاصة الوثائق الحكومية مع نظيراتها عبر البحار وأحياناً مع الحكومات مباشرة . ويضاف إلى هذا ماتقدم به كثير من

المكتبات المتخصصة من تنظيم الهدايا من الكتب والدوريات للتغلب على مشكلات العملة الصعبة . لقد جعل التطور التكنولوجى الحديث من الضرورى جداً توسيع نطاق هذه الترتيبات لتشمل المكتبات خارج القطر تبعاً لأهدافها .

ففى الدرجة الأولى أسفرت التطورات العظيمة فى العلم والتكنولوجيا فى السنوات القليلة الماضية عن فيض هائل من المطبوعات . وربما جاءت الزيادة المثيرة فى عدد الدوريات العلمية . ففى بداية هذا القرن كان عدد الدوريات العلمية حوالى ١٠ر٠٠٠ دورية فى جميع أنحاء العالم ثم ارتفع الرقم فى سنة ١٩٦٠ إلى ١٠٠ر٠٠٠ دورية . وإذا استمرت الزيادة بهذا المعدل فقد يصل عدد الدوريات المنشورة فى سنة ٢٠٠٠ إلى ما يربو عن مليون دورية . ومن ناحية ثانية تطورت تكنولوجيا الكتاب والدورية نفسها ، وبما ييسر إصدار المزيد من المطبوعات . ونل خیر دليل على هذا إزدياد عدد الكتب المغلفة التى أشرنا إليها كثيراً فيما سبق .

إن إعاره وتبادل المطبوعات والوثائق على المستوى الدولى ضرورية للانسياب الحر للأفكار والمعرفة فى كل أنحاء العالم . وكما أنه على المستوى القطرى تحتاج المكتبات والمؤسسات أن تساعد بعضها بعضاً فإنه على المستوى العالمى ليس من المعقول أن تستطيع مكتبة فى دولة ما مهما كبرت إقضاء كل المطبوعات العالمية .

لقد استوعبت اليونسكو أهمية الاعارة والتبادل بين المكتبات على النطاق الدولى وقد قامت إتفاقيتين فى سنة ١٩٥٨ هما : الاتفاق الخاص بالتبادل الدولى للمطبوعات ، والاتفاق الخاص بتبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول . وقد أصبحتا ساريتى المفعول فى سنة

١٩٦١ . وفي بعض الدول التي لاتقوم مكتباتها القومية بمهام الاعارة والتبادل الدولي للمطبوعات تنشط هذه العملية لمراكز خاصة بالتبادل أقيمت خصيصاً لهذا الغرض .

والتبادل الدولي للمطبوعات ليس قاصراً على الدول المتقدمة كما أنه لا يتأثر بالاعتبارات السياسية . إذ أن عمليات التبادل تتم بين دول تختلف اتجاهاتها السياسية اختلافاً ينفراً . بل وتشمل حكومات في المنفى لها مطبوعات رسمية تنشرها .

ولمى جانب هذه الترتيبات الرسمية فان هناك قدراً كبيراً من عمليات التبادل يجرى بين الجمعيات العلمية والأكاديميات والجامعات والمكتبات على نطاق العالم وبصفة غير رسمية على الإطلاق .

ولقد كان من ثمرات هذا النمو في الإعارة والتبادل بين المكتبات التوحيد القياسى فى المراجع الببليوجرافية ، وتعديل قواعد الفهرسة ، وتوحيد إختصارات العنوان ، مما يجعل عمليات الاعارة والتبادل أكثر سهولة .
S.B.N.

وكان إدخال نظام -- الرقم للوحدة للكتاب -- فى سنة ١٩٦٧ الذى عدل
I.S.B.N.

الآن إلى -- الرقم العالمى للوحدة للكتاب الذى وضعته المنظمة الدولية للتوحيد القياس I.S.O. ، من العوامل التى ستيسر هذا التبادل وخاصة مع إستخدام العقول الالىكترونية . كما صمم نظام مماثل لتقييم الدوريات على اساس دولى .

وطالما بقى إنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى فى إزدياد مستمر -- ولا يوجد حالياً أى بادرة للتحول عن هذا الاتجاه -- فسوف يكون من المستحيل على أى مكتبة أو مؤسسة أن تسد مطالب

كل قارئ . وفي مثل هذه الظروف لابد أن تزداد عمليات الاعارة والتبادل على النطاقين القطرى والدولى ، فى النطاق والأهمية ، وهى وسيلة هامة لخدمة مجاعة الكتب .

وتعتبر متاجر الكتب والمكتبات أهم وسيلتين راسختين لتوصيل الكتب إلى القراء . ومع ذلك ومع استمرار الزيادة الهائلة فى عدد الكتب التى تنشر سنوياً — وليس هناك إتجاه إلى إنخفاضها — فلا بد للناشرين أن يبحثوا عن طرق جديدة للتوزيع . ومن أهم هذه الطرق وقد مورست فى تجارات أخرى ، البيع مباشرة إلى الجمهور .

لقد كان هناك باعة المطبوعات الخفيفة والسريحة الذين مارسوا عملهم قبل أن تنشأ متاجر الكتب ، إلا أن طرق البيع المباشر الحالية تثير الجدل حد ما .

نوادى الكتب :

ربما كانت نوادى الكتب أهم المنافذ لتوزيع الكتاب خارج نطاق متاجر الكتب والمكتبات . وكما أن هناك أشخاصاً يعزفون عن إرتياد متاجر الكتب مفضلين المكتبات عليها فإن هناك أيضاً أشخاصاً — لأسباب عديدة منها رضاؤهم الكامل عن الكتب التى تقدم لهم عن طريق الآخرين ومنها عدم توفر متاجر للكتب فى منطقتهم — يفضلون أن يتركوا للآخرين أن يختاروا لهم الكتب . ونادى الكتاب بمعناه الحديث ، الذى نشأ أساساً فى ألمانيا ، حيث يتمتع بتقدير عظيم وعضوية كبيرة ، وكما هو الحال فى أمريكا الشمالية ، يؤثر تأثيراً ملحوظاً على مبيعات الكتب إذا جاء اختيارها عن طريق نادى كبير . ونفس القول يصدق ولو بدرجة

أقل على أوروباً بصفة عامة . ففي الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وأما كن أخرى ، تحقق طبعة نادى الكتاب المقدمة إلى جمهور متخصص (فى الهندسة مثلاً) أعلى درجات التوزيع . كذلك حققت الهند تجربة ناجحة عن طريق مشروع مكتبات المنازل ، وهذا المثل تحاول دول أخرى نامية إحتذائه .

إن فكرة نادى الكتاب فى جوهرها فكرة بسيطة . ولما كان ناشر نادى الكتاب يعرف عدد الأعضاء فيمكنه التنبؤ بالحاجة بدقة أكثر مما يفعل الناشر الأصلى (الذى لا يعرف جمهوره بنفس الطريقة) . بالإقتصار على عدد محدود من الكتب فى السنة (أثنى عشر إذا كان ينشر كتاباً كل شهر) فإنه يستطيع خفض السعر أكثر مما لو كان يحمل جمهوره .

وطبيعى أن الأعضاء الملتحقين بالنادى يتعهدون بشراء حد أدنى من الكتب وتقدم الإختيارات وعدد الأعضاء المشتركين كل شهر . وغالبية نوادى الكتب ، هى نوادى طبعات معادة تقدم كتباً منشورة بالفعل وعليها إقبال عام . ومع ذلك فإنه فى السنوات الأخيرة - فى الدول المتقدمة على الأقل - إتخذت بعض النوادى إجراءات تتيح نشر طبعاتها فى نفس الوقت مع الطبعة الأصلية مع أن طبعات نادى الكتاب تختلف تماماً عن الطبعة التجارية وسعرها عادة منخفض مع تحمل الأعضاء رسوم البريد وتسكاليف الشحن علاوة على أسعار النادى .

ومعظم النوادى تعلن عن أعمالها عن طريق الصحف أو الاعلان بالبريد المباشر والاشتراك فى النادى قد يكون مباشرة مع النادى أو عن طريق أحد متاجر الكتب ، ويبادل البعض فى أن نوادى الكتب - مثل

المكتبات — لا يمكن أن تكون بديلاً عن متاجر الكتب التقليدية ،
ولكن الأدلة تشير إلى أن النوادي تجذب قراء جددًا : هؤلاء الذين لسبب
أو آخر يفضلون أن تصل الكتب إليهم في بيوتهم وتضييق دائرة
إختيارهم إلى عدد محدود من الكتب تتفق مع أذواقهم الأدبية أو مع
ميولهم المهنية أو هواياتهم (مثل الهندسة ، الطهي ، البستنة ...) .

البيع المباشر :

لعدة سنوات خلت كانت دوائر المعارف تباع بالبريد المباشر ومن
الباب للباب . ومعظم دوائر المعارف غالى السعر لأنها تضم كميات أوسع
من المعلومات والمعارف والتعليقات والرسوم والصور وتحتاج إلى تجديد
مستمر لمعلوماتها . ويصح أن نطلق على أحسنها — مكتبات معرفة على
شكل كبسولات . وقد يعزف كثير من تجار الكتب عن إقضاء مثل
هذه الأعمال بسبب أسعارها المرتفعة كما أن المشتري يحتاج إلى وقت
لفحص نسخة عينة منها . ولذلك فإن العطاء المباشر هو الحل المنطقي
لذلك . كما أن دوائر المعارف تحتاج إلى إجراءات خاصة في شرائها يقوم
بها ممثل الناشر .

ومنذ سنوات قليلة تجاوز البيع المباشر في الدول المتقدمة سوق دوائر
المعارف إلى غيرها على الرغم من أنه ما يزال مقصوراً على الكتب غالية
الثمن : وتكاليف الإرسال المباشر نفسها مرتفعة عادة وتحتاج إلى وقت
طويل في البريد وإجراءاته . ومن أمثلة الكتب التي تقدم بهذه الطريقة
بصرف النظر عن إرتفاع أسعارها كتب الفن ، كتب الطهي ، كتب
البستنة ، كتب الموجزات الإرشادية (التعليم الذاتي) . وعادة ماتكون

أسعار الحجز قبل النشر أقل من أسعار البيع بعد النشر . وبعض المجلات العالمية المشهورة تباع بهذه الطريقة ، التي تعتبر بالنسبة لكثير من الناشرين منفذاً هاماً من منافذ التوزيع ، حتى في الدول التي إستقرت بها متاجر الكتب التقليدية . وفي بعض الدول النامية قد يعتبر الإرسال المباشر إلى العميل الطريقة الوحيدة للتسويق ، على الرغم من أن نوع الكتب في هذه الحالات يختلف تماماً — وهو عادة كتب دراسية رخيصة الثمن أو كتب مرجعية — إذ على تاجر الكتب في الدول النامية أن يقوم بخدمة القراء على النطاقين المحلي والقطري سواء من متجره أو بالبريد كما أنه بالتالي في حاجة إلى دعم محلي وقطري من جانب المؤسسات التي يتعامل معها كالسكتبات .

وثمة طريقة أخرى من طرق الإرسال المباشر أخذت في الظهور في السنوات الأخيرة في بعض الدول وهي (طريقة الجائزة) وهي عبارة عن كتاب يقدم كجائزة لمن يشتري بضائع مختلفة تماماً عن الكتب ، كعلبة القهوة مثلاً . والمشتري عليه أن يجمع مجموعة من الكوبونات ويرسلها إلى المصنع في مقابل كتاب هدية . وهي طريقة أخرى من طرق تقديم الكتب إلى هؤلاء الذين لا يحشون أنفسهم عناء إرتياد متاجر الكتب .

وسواء كانت الوسيلة هي متجر الكتب أو المكتبة أو الإرسال المباشر فإن الهدف النهائي واحد وهو : الجمع بين الكتاب والقارئ . ومع وجود ملايين القراء الفعليين والقراء المحتملين لآلاف الكتب فإن مشكلة التوزيع ستبقى تحدياً دائماً .

وفي الدول النامية حيث يرتفع عدد السكان (بالمقاييس الأوروبية) بالنسبة لرقعة الأرض فإن بائع الكتب يواجه مسئولية أضخم . إذ عليه أن يسد

لإحتياجات مجتمعة التي قد تشمل الطلاب في جميع مراحل التعليم ، ورجال المهن المختلفة كالأطباء والمحامين بالإضافة إلى كتب الثقافة العامة في المجتمع . وعليه أن يشتري الكتب التي يحتاجها (بناء على توقعاته لإحتياجات عملائه) قبل طلبها فعلا بمدة شهر . كما أن عليه أن يطلب طلبات خاصة قد يمر شهر أو شهران قبل أن يحصل عليها لزيائنه وإذا تصادف أن غير الزبون وأيه أو حصل على الكتاب من مصدر آخر فإن هذا يعنى أن يترك ذلك الكتاب الذى كلفه غالبا على رفوفه دون تحريك . فان سد مجاعة الكتاب المتخصص يتكلف غالبا .

وللتقليل من أثار مثل هذه المخاطر ضمنت الحكومات في كثير من الدول الفامية لتجار الكتب الإتجار في الجانب الأعظم من الكتب المدرسية ، وشجعتهم عن طريق الإعفاء الضريبي لمهنة تجارة الكتب (كالنظام الضريبي المعمول به في أوروبا ، وقدمت التسهيلات لتدريب تجار الكتب ، بالاستعانة بخبراء من الخارج في بعض الأحيان .

النشر ليس تسويقا :

يبدو أن التوزيع في السنوات الأخيرة فقط قد دخل كعامل رئيسي في الحلقة بين المؤلف — الناشر — القارئ . ولأسباب خاصة هنا يدخل الطابع ، والمجلد ومورد الورق مع الناشر . ومع هذا فإن الغالبية العظمى من الناشرين ، تميل بطبيعتها إلى أن تعتبر ذات عقلية علمية تتفق مع المؤلف ومحتمويات الكتب التي تنشرها . وعلى الرغم من أن بعضهم على دراية بالإنتاج والنواحي الجمالية في الطباعة والتجليد والورق . وعلى الرغم من أن كثيرا منهم ماهر في التجارة ومعروف لدى تجار الكتب في العالم كله ،

إلا أن القالة القليلة فقط هي التي تحترف النشر بسبب إهتمامها بمشكلات تسويق الكتب . فإن الرغبة المتأججة لنشر المعرفة شيء وتسويق هذه المعرفة شيء آخر مختلف تماما .

ومع ذلك فإن أقسام التحرير والإنتاج تخلق مشكلات تسويقية وتساعد في إرتفاع التكاليف ، إن الدول الناشرة الكبرى مثل فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، اليابان ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتي ، تنشر بانتظام ٣٠.٠٠٠ عنوان أو أكثر في السنة في طبعات جديدة أو معاده ، ولكل منها باستمرار حوالى ٢٠٠.٠٠٠ كتاب في السوق وعلى رأس القائمة تأتي المملكة المتحدة . هذا التنوع في الكتب يقابله تنوع شديد في أحجام الكتب لأسباب مختلفة مما يجعل من الصعب توحيد عمليات التغليف .

مثل هذا الإنتاج الضخم يحتاج إلى عدد كبير من نقط التوزيع يقيح للناشرين أقصى فرصة ممكنة لعرض كتبهم ، من جهة أخرى فإن هذا العدد الكبير من نقط التوزيع يخلق للمشكلات ويزيد من أعباء التوزيع وبالتالي من تكاليف الكتاب . وقد كشف إستبيان عن التوزيع أجرى في إحدى الدول سنة ١٩٦٨ عن أنه في كثير من دور النشر الكبرى يستأثر ما بين ٦ ، ١٠٪ فقط من الزبائن بحوالى ٩٠٪ من العمل فيها . وهذه النسب تنطبق هم قليل من الاختلاف على دول أخرى . وهذا يعنى أن جانبها من الوقت والمال والجهد ينفق على زبائن قيمتها محدودة ، ولكن كم دار نشر تستطيع أن تتحمل طرح ١٠٪ من عائداتها مهما كانت الصعوبة في مواجهتها ؟ وثمة حقيقة أخرى هي أن الكتب ليست كالمنتجات التجارية الأخرى . فالتقارء يتوقع تيسر الكتب في ظروف تعتبر غير إقتصادية

بالنسبة لمضائق أخرى ، وأكثر من هذا تتوقع تجارة الكتب ذلك وتحاول أن تقدم تلك الخدمة وخاصة في الدول النامية حيث تشهد الحاجة ويقل الجزء المادي .

ومن هنا تزداد أهمية خبير التسويق لدى الناشر . وهو عادة عضو في مجلس الدار على نفس درجة خبراء التحرير والإنتاج ، وغالبا ما يجند من خارج تجارة الكتب . وهذه علامة مشجعة إلا أن مدير التوزيع لا يمكنه صنع المعجزات بين يوم وليلة ، إذ يصطدم بأن تاجر الكتب لا يستطيع أن يقتنى ولو حتى نسخة واحدة من كل كتاب من مئات الآلاف الموجودة بالسوق . وهذا يعني أيضا مستمرا من طلبات النسخة الواحدة التي لا تعنى فقط زيادة التكاليف في حد ذاتها ولكن أيضا تأخير تنفيذ طلبيات أكبر .

وفي الدول الإسكندنافية وهولندا يوجد مخزن عام لتجارة الكتب وخدمات التسليم . وقد نظم لتقليل التكاليف عن طريق تجميع كل الطلبات الواردة من عدد من الناشرين لزبون واحد ولكن ثمة شك في أن ينجح مثل هذا النظام في دول مساحتها الجغرافية وصناعة النشر بها أكبر . كما بذلت مجهودات رائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الاشتراكية حيث عامل الربح ليس هو العامل الوحيد .

تكاليف التسويق :

تتمسك تكاليف التسويق على أسعار النشر . وسواء كانت عمليات التخزين والفواتير والحزم والتخليص تتم إلكترونيا (بالكمبيوتر) أو آليا أو يدويا فإنها تتكلف مالا يقدر بحوالى ١٠ — ١٢٪ من العائد

في المتوسط (يضاف إليها تكاليف المحاسبة ومجموعة موظفي الحسابات)
أى حوالى ٧٪ أو أكثر من السعر المنشور .

هذه النسب المثوبة بنيت فقط على حساب تكاليف التوزيع التى تقتصر
على عمليات التخزين والقواتير ، إلا أن الخضم الذى يعطى لتاجر الكتب
يمثل أيضاً جانباً من تكاليف التوزيع إذ بدونه لا يمكن الوصول إلى
القارئ النهائى للكتاب . والاتجاه اليوم هو إعطاء تاجر الكتب خصماً
أكبر يساعدهم على سد النفقات المتزايدة التى يواجهونها بدورهم مع تاجر
الجزئة . ذلك مما يساعد الناشر على زيادة مبيعاته ويفرى القارئ على
الإقبال على مزيد من الكتب المنشورة . وهى معادلة يدخل فيها ليس فقط
حجم الطلبية ولكن أيضاً نوع متجر الكتب .

وبيع الكتب - كالفنشر - قد أصبح مهنة ، ولكن يظل متجر
الكتب الناجح - وهو جانب ضرورى من جوانب التوزيع - فى
سوق التوزيع فعليه : أن يجذب الزبائن ، وأن يكون فى موقع مركزى
(مما يعنى إيجاراً عالياً) ، وبه كتب قيمة وموظفون مدربون ، وكثير
منهم متخصصون فى موضوعات معينة . إن جماعات تاجر الكتب ذات
الاهتمام الواحد فى مجال بيع الكتب - مثل جماعة تاجر الكتب العلمية
والتكنولوجية الأوروبية^(١) ، جماعة الكتب الجامعية الاسكندنافية^(٢) -
أو ذات الاهتمام الواحد فى رفع المستويات بصفة عامة - مثل جماعة
الميثاق المنبثقة عن إتحاد تاجر الكتب فى بريطانيا العظمى وإيرلندا^(٣) -

(1) European Group of Scientific and Technical Book Sellers.

(2) Scandinavian University Book Sellers Group.

(3) Charter Group of the Book Sellers Association of Great Britain and Ireland .

هذه الجماعات تتطلع إلى المساندة من جانب الناشرين ، وكذلك الحال بالنسبة لباعة الكتب العامة والمتخصصة في الدول النامية .

وبصفة عامة جنحت نسب الخصم في السنين الخمس الأخيرة نحو الارتفاع ، فالكتاب الذي كان يحمل خصماً قدره ٣٥٪ إرتفع الخصم عليه الآن إلى ٣٧ ¼٪ أو ٤٠٪ . والكتاب الذي كان الخصم عليه ٣٠٪ إرتفع إلى ٣٥٪ ؛ والكتاب الذي كان خصمه ٢٥٪ أصبح ٣٠٪ . ومن سوء الحظ فإننا لا نستطيع تعميم هذا الاستنتاج لأن شروط الخصم تختلف تبعاً لاختلاف أمزجة الناشرين . وهذا الاتجاه في حد ذاته لا يقلل من تكاليف التوزيع فالخصم الموحد المتشدد يوفر الوقت والمال بيد أن هناك عقبات تحول دونه .

وشروط الخصم تخضع لنوع الكتاب وحجم الطلبية فتاجر الكتب يقلق بطبيعة الحال خصماً أصغر على كتاب الطب مما يقلقه على رواية مثلاً ، لأن سوق الكتاب الأول مضمون مما يقلل مخاطر البائع بينما يبيع الرواية مجرد إحتمال . وهو يقلق خصماً أكبر على الرواية نظير عرضها فترة طويلة ولتعويضه إلى حد ما إذا فشل في بيعها . ومن ناحية أخرى قد يعجز عن رد النسخ غير المباعة بنفس السهولة التي يرد بها الكتاب المتخصص .

والكتب المدرسية هي الأخرى عرضة لخصم أقل نسبياً لأنها عادة تشتري بكميات كبيرة وأسعار مثل هذه الكتب يجب أن تبقى منخفضة بقدر الإمكان . وهذه الكتب المدرسية في الدول النامية تمثل جانباً كبيراً من عمل باعة الكتب . إن الحاجة إلى إرضاء رغبة السوق في أسعار منخفضة يجب أن توازنها حاجة أخرى إلى إرباح باعة الكتب كي

يستمرّوا في عملهم ، ولا بد للدولة نفسها أن تساعدهم في أحوال كثير لأن وجود متاجر كتب صالحة يعد مكسباً كبيراً .

وكيفية تسكليف التوزيع الأخرى فإن الخصم الممنوح لتاجر الكتب يجب أن ينعكس على السعر المنشور . ولأن حصة المؤلف تكون عادة عن طريق نسبة من السعر المنشور ، ولأن الناشر يحتاج إلى ربح إذا كان له أن يستمر في النشر فإن زيادة ٥٪ في الخصم المقاح للبائع تعني رفع السعر المنشور بين ١٥٪ ، ٢٠٪ . إن ثمة حاجة ملحة إلى الكتب في جميع أنحاء العالم ولكن هذه الحاجة تشد بصفة خاصة بين هؤلاء الذين لا يستطيعون الوفاء بالأسعار العالية ، وعلى سبيل المثال بين الطلبة وخاصة في الدول النامية .

إن السعر المنشور على الكتاب والذي يحكم إلى حد كبير الخصم الممنوح للبائع محكوم هو بعدد من العوامل هي : تسكليف الإنتاج ، الورق ، جمع الحروف ، الطبع والتجليد ، حصة المؤلف ، نفقات الناشر ، أجور الموظفين ، التخزين ، نفقات المكتب والاعلان ... الخ ، وعدد النسخ المطبوعة . وكلما كبر عدد النسخ المطبوعة كلما قلت تكلفة (النسخة) الواحدة إلى الحد المقبول وكلما انخفض سعر الغلاف .

الكتب المستوردة :

من المعروف أن سعر البيع المحلي للكتاب المستورد أكثر إرتفاعاً من سعره في بلده الأصلي . وهذا طبيعي ، لأنه بالإضافة إلى تسكليف الكتاب هناك تسكليف الشحن والتأمين وفروق العملة — إذ أن الدفع لدولة أخرى يكلف مالاً — وتاجر الكتب الذي يشتري كتباً مستوردة

يقوم بمخاطرة كبيرة في العادة ، لأنه يشتري الكتب بكميات كبيرة لأن إعادة الطلب تستغرق وقتاً طويلاً حتى تصل الطلبات الجديدة ، وهو يحتاج إلى ربح إضافي لتغطية خسارة الكتب غير المباعة فلم يست لديه فرصة بائع الكتب المحلية الذي يفحص الكتب مقدماً .

وفي كثير من الدول تمسك قوائم بأسعار لبيع القطاعي للكتب المستوردة . وهي تربط سعر البيع محلياً بالأسعار الواردة في الفواتير إلى البائع وبالمخصم الممنوح له من الناشر . وفي أوروبا يشيع إقامة سعر البيع المحلي بمعدل أعلى قليلاً من سعر التحويل الرسمي للعملة المعنية . وفي الدول النامية في أفريقيا وآسيا قد تقوم السلطات بتحديد سعر البيع المحلي للكتب المستوردة ، وهي تحرص غالباً على أن تظل أسعار الكتب التعليمية في أدنى مستوى ممكن لها . وحتى في هذه الدول يسمح لبائع الكتب أن يضيف قليلاً إلى السعر الأصلي المنشور لتغطية التكاليف الإضافية الناتجة عن العوامل التي ذكرناها سابقاً .

تكاليف النقل بالبريد والبحر والجو :

إن التكاليف المباشرة والمباشرة للتوزيع هي تلك التي تحمل على نقل الكتاب من مخزن الناشر إلى تاجر الكتب ثم إلى القارئ النهائي . والتصرف المثالي والاقتصادي يفرض على الناشر نقل كميات كبيرة من الكتب في وقت واحد إلى جهة واحدة . ونفس التصرف يصدق على كل التجارات ولكنه ليس ممكناً في كل الأحوال . فالكتب غالباً ما تتداول بكميات صغيرة ؛ وهذا بالإضافة إلى حقيقة انخفاض أسعار كثير من الكتب وإرتفاع رسوم شحنها مما يجعل من عملية النقل عملية باهظة التكاليف بالنسبة لمبيعاتها .

وعندما تكون الطلبات كبيرة الحجم فإن السكك تنقل بالسيارات أو بالسكك الحديدية إلى تاجر السكك المحلي وبالشحن بحراً للعملاء في الخارج .

وسوف نتناول التوزيع في الداخل أولاً . فالنقل بالسيارات وبالسكك الحديدية ترتفع تكاليفه سنة بعد أخرى وهو غير مناسب للسكك بصفة عامة . وعندما تستخدم هذه الوسائل فإن ذلك يزيد من تكاليف السكك نسبياً ، لأن تكاليف النقل تتراوح عادة بين ٣٪ ، ٥٪ من السعر المنشور . يضاف إلى مشكلة إرتفاع أسعار النقل مشكلة أن البضاعة قبل أن تنقل بالسكك الحديدية لابد من حملها إلى محطة القيام ومن محطة الوصول إلى تاجر السكك بالسيارات ولا ينفوى هذا التناول المتعدد للبضاعة على احتمال إتلاف بعضها فحسب بل أيضا على التأخير في وصولها . وإذا كان النقل بالسكك الحديدية عملية إقتصادية إلا أن الناشر يضطر إلى تغطية تكاليف التوصيل إلى المحطة . وفي محطة الوصول فإن التسليم يتأخر حتى تتجمع بضائع تكفي لتخصيص عربة للتوصيل محلياً .

والنقل بالسيارات يفضل نظريا النقل بالسكك الحديدية من حيث أن خدمة من الباب للباب تعنى تناول البضاعة مرة واحدة . ومن ناحية التطبيق العملي فإن التوصيل من الباب للباب نادر . وغالبا ما تنقل البضاعة في الجزء الأكبر من الرحلة على عربات كبيرة ثم تنقل بعد ذلك إلى المحطات المحلية بسيارات أصغر توصلها إلى جهات التسليم المجاورة . وكما هو الحال في السكة الحديد هناك احتمال تأخير البضاعة في مثل هذه المستودعات حتى تتجمع بضائع تكفي لنقلها إلى هذه الجهة أو تلك ، وقد يصل التأخير إلى عدة أيام .

مثل هذا التأخير في تسليم الكتب قد يكون خطيراً للغاية بالنسبة لبائع الكتب ، إذ أن القارئ يتوقع مستوى عال من الخدمة في تجارة الكتب أكثر مما في التجارات الأخرى وخاصة في الدول المتقدمة ذات النظام المستقر المستتب في النشر والتسويق . وسواء كان الكتاب مطلوباً للترفيه أو الدراسة أو العمل فإنه يطلب على وجه السرعة . فالتقصية الجارية قد تتقادم ، والكتاب الدراسي يطلب في بداية الدراسة وكتاب العمل قد يطلب في بداية فترة التدريب أو عند الابتداء في مشروع ما .

خدمات التوصيل في تجارة الكتب :

والعقاب على هذه المشكلات في تجارة الكتب ، يقوم تجار الكتب بتنظيم خدمة توصيل خاصة بهم كما يحدث في هولندا ودول اسكندنافيا والمملكة المتحدة حيث توجد خدمة توصيل بضائع الناشرين وتجار الكتب . والمملكة المتحدة تستخدم مجموعة من قطارات الشحن التي تقطع مسافات طويلة خلال الليل وتفرغ البضاعة في محطات محددة ثم تنقلها أساطيل من السيارات لتوصيلها إلى محطات التسليم المحلية .

وبسبب الفوضى الهائل من الكتب التي تنشر كل سنة فلا يمكن لأي بائع كتب أن يفتقنها كلها ، وبالتالي فالناشر يتوقع أن يتلقى سيلاً مستمراً من الطلبات وإعادة الطلبات بنسخة أو نسخة . وأسهل طريقة — ولكنها ليست أكثرها اقتصاداً للأسف — هي إرسالها بالبريد ، والتسليم من الباب للباب مضمون وبسرعة معقولة ولكن كل شيء بثمنه . ولقد توقفت مكاتب البريد في بعض الدول عن أن تكون خدمة عامة تساندها الدولة وتحولت إلى مؤسسة تجارية تكسب دخلها بل وتسمى نحو تحقيق الربح .

وتعترف بعض الإدارات البريدية بوضع خاص للكتب والمطبوعات حيث تنقصها بتخفيض خاص « تخفيض المطبوعات » أو ما يشابهها ، ومع هذا قد يكون الأجر المدفوع مرتفعاً . في المملكة المتحدة على سبيل المثال بعد إلغاء هذا الإمتياز الخاص في الإرسال الداخلى للمطبوعات قد تصل رسوم البريد إلى ٧٥٪ من السعر المنشور .

أجور النقل الدولية :

تواجه حركة نقل الكتب على النطاق الدولى مشاكل من نوع خاص . ويمكن إرسال الطلبات الكبيرة عن طريق البحر ، وعلى الرغم من أنه طريق إقتصادي نسبياً — لأن أجور الشحن ترتفع باستمرار — إلا أن له مساوئه ، وأهمها الوقت المستغرق في النقل . وعلى سبيل المثال فإن الكتب المرسلة بالبحر من أوروبا إلى آسيا تستغرق حوالى خمسة أسابيع في البحر وحده ، يضاف إليها الوقت الضائع من الخزن إلى السفينة ومن السفينة إلى التاجر . وتبلغ التكاليف حوالى ١٨ سنتاً عن كل كيلو بحرى يضاف إليها تكاليف النقل من الخزن إلى الميناء ومن ميناء الوصول إلى المخازن ثم إلى تاجر الكتب .

ويمكن إختصار الوقت في هذه العملية باستخدام (خدمات الأوانى)^(١) ولكنها تقطع بضائع كثيرة . (الأوانى عبارة عن « صناديق » يمكن نقلها من وسيلة نقل إلى أخرى أى : من السيارة إلى القطار أو الباكسة دون حاجة إلى تفريغ البضاعة) . ولكن أجور النقل هنا أكثر إرتفاعاً : حوالى ٢٦ سنت عن كل كيلو متر ، ولكن التكاليف الكافية في النهاية

(1) Container Services

واحدة طالما أن أجور نقل الآنية تكون من المحزن إلى المخزن . وأجور النقل مثل أجور البريد تخضع للاتفاقات الدولية . وإلى جانب أجور الشحن نفسها هناك تكاليف التغليف ، وهي عامل هام عند الشحن بالبحر فالسكيب عادة ماتشحن مع بضائع أخرى أثقل منها ولا بد إذن من حزمها حزماً قوياً حتى تتحمل .

الارسال بالبريد :

كثير من السكيب ترسل بالبريد للعملاء في الدول الأجنبية . وربما كان ٥٠٪ من السكيب المرسلة للخارج يتم عن هذا الطريق . وأجور الإرسال الدولية بالبريد يحددها إتحاد البريد الدولي^(١) الذي تنظم في عضويته أكثر من ١٤٠ دولة تقابل في مؤتمر كل خمس سنوات عادة للنظر في الرسوم واللوائح الدولية .

وكما هو الحال في البريد الداخلي ، هناك إمتيازات خاصة للسكيب والمطبوعات في الخدمات البريدية الدولية تعرف « بتمريفة المطبوعات عبر البحار » ، إحداها خاص بالمطبوعات التجارية مثل السكيبولوجات ، و « تمريفة مخفضة » للسكيب والمطبوعات ، والسجلات الموسيقية وما إلى ذلك . وتسمح لوائح إتحاد البريد الدولي للدول الأعضاء باستخدام التمريفة المخفضة التي تصل إلى ٥٠٪ من التمريفة السكيبية المطبوعات ولكن قلة من الدول تفعل ذلك ، إذ تقرب التمريفة عادة من ٦٠٪ أو ٧٠٪ من التمريفة الكاملة .

وإلى جانب السكيب التي ترسل بالبريد مفردة أو في طرود صغيرة.

(1) Universal Post Union .

هناك خدمة خاصة «للحققية الكبيرة» وتسمح للطرود الأكبر التي تبلغ ٦٦ رطلا (حوالي ٣٠ كجم) بأن تشحن في حقائب بريدية بتعريفة أقل نسبياً من تعريفة الطرود الفردية .

وبناء على الاجتماع الأخير لاتحاد البريد الدولي المنعقد في طوكيو في ١٩٦٩ دخل عدد من التغييرات على التعريفات واللوائح أصبح ساري المفعول منذ ١٩٧١ وقد أضاف إضافات كبيرة الى تكاليف إرسال الكتب إلى الخارج بالبريد . فقبل الزيادة الأخيرة كانت تكاليف إرسال طرد كتب من ١١ رطلا (٥ كيلو جرام) من المملكة المتحدة مثلاً إلى الخارج حوالي ١٣٢ دولاراً وتمثل حوالي ٧٢٪ من السعر الرسمي للكتاب . وأصبحت التكلفة الحالية لنفس الطرود والمسافة حوالي ١٤٤ دولار ، أى بزيادة قدرها ٩٪ تقريباً . وتلمس الزيادة بوضوح أكثر على طرد أصغر من رطلين مثلاً (حوالي كيلو جرام واحد) حيث إرتفعت من ٢٤ سنتاً إلى ٣٦ سنتاً — بزيادة قدرة ٥٠٪ . والتعريفات التي حددتها الدول الأخرى تقرب من هذه .

وإرتفعت تعريفة الحقائب الكبيرة هي الأخرى حوالي ٢٠٪ . وبالإضافة إلى ذلك قرر مؤتمر طوكيو حظر الحقائب الكبيرة متعددة الجهات — أى الحقمية التي تحتوي على عدد من الطرود المرسله إلى أشخاص متعددين في نفس منطقة الارسال — وبذلك يقتصر إستعمال الحقمية الكبيرة على طلبية واحدة لعمل واحد . وكل الطلبيات الأخرى يجب أن ترسل كطرود مستقلة . وكما أشرنا من قبل كلما صغر حجم الطرد كلما زادت التعريفة البريدية . وهذه التطورات كلها تنعكس على سعر بيع الكتب المستوردة .

الشحن بطريق الجو :

إستخدام الشحن الجوي في نقل الكتب وسيلة جديدة نسبيا وأقل استعمالاً لسببين : ثقل الوزن ؛ وإنخفاض أسعار كثير من الكتب تجعلها طريقة غير إقتصادية . ولم تتوقف شركات الطيران إلا في السنين الأخيرة فقط عن إعتبار هذه البضائع شيئاً يشغل مكانا خاليا غير مخصص للركاب . ففى البداية قدمت شركات الطيران — مثل إدارات البريد — أجورا تشجيعية لنقل المطبوعات ؛ $\frac{2}{3}$ من التعريفة القياسية لـ ٤٥ كيلو جرام بين أوروبا والجزر البريطانية و $\frac{1}{50}$ من هذه التعريفة خارج أوروبا . وقد إرتفعت أجور الشحن بصفة عامة بحيث أصبح هذا الامتياز غير كاف . وقد قدمت تعريفات خاصة على بعض الخطوط فقط مما جعل إستخدام طريق الجو لنقل الكتب عملية سهلة على الرغم من أنها ماتزال ، أعلى من الشحن بالطرق التقليدية بطريق البحر أو البريد .

وهناك تعريفات خاصة : ٣٨ سنت عن كل كيلوجرام (بحد أدنى ١٠٠٠ كيلو جرام) بين لندن ومونتريال أو نيويورك ، وتعريفة قدرها ٨٠ سنتا للكيلو (بحد أدنى ٢٠٠ كيلو جرام) بين لندن ومدينة المكسيك . وهناك أيضا تعريفات قدرها ٨٠ سنتا للكيلو بين مدريد ومدينة المكسيك .

هذه الأجور أجور أساسية ، وفي حالة كندا فان التعريفة الداخلية — من المخزن إلى المخزن — تبلغ حوالى ٥٥ سنتا لكل كيلو جرام ، يقابلها حوالى ٣٦ سنتا لكل كيلو عن طريق البريد ويمكن إعتبار هذه الزيادة فى مقابل السرعة الأعظم والتسليم فى مواعيد محدودة بدقة .

وبتقدم الشحن الجوى وخاصة فى مسألة « خدمات الأوانى » وتعميمها فاننا نرجو إستخدام هذه الوسيلة على نطاق واسع فى توزيع الكتب .

والسكّتب بسبب شكلها تحزم بشكل ألطف ولا تسقوعب إلا حيزاً أضيق من البضائع الأخرى وتناولها من بين حولات الطائرة أسهل مما يفرى بمخفيض أجور شحنها بحيث يصبح الشحن الجوى عملية إقتصادية بالنسبة لها . إن الهدف الرئيس من أى وسيلة من وسائل نقل السكّتب هو أن يصل السكّتاب إلى قارئه فى حالة سليمة وبأسرع ما يمكن وبأرخص ما يمكن . ويجب تجنب إرتفاع أسعار البيع الناتج عن إرتفاع تكاليف الشحن .

إن من الضرورات الأولى للدول النامية تسهيل عملية إستيراد السكّتب بأقل تكاليف ممكنة وبأرخص طرق التسويق الداخلى . وهنا تقم على عاتق الحكومات مسئولية خاصة فى سبيل سد إحتياجات شعوبها .

الفصل الخامس

حق الطبع

ما هو حق الطبع ؟

كلمة « حق الطبع » في الواقع ليست إسماعاً على مسمى . لقد إستعملت هذه الكلمة من أول قانون وطني لحق الطبع صدر في إنجلترا في سنة ١٧٠٩ ويعرف باسم « تشريع آن^(١) » . ويعتبر هذا أول قانون يعطى المؤلفين الحق المطلق في طبع أو السماح بطبع مؤلفاتهم . وكان قاصراً فقط على عمل (أو طبع) النسخ ، لأنه قبل ١٧٠٩ كان حق طبع النسخ منوطاً أولاً بفرقة النجمة^(٢) ثم بشركة الوراقين^(٣) ، ولم يقتناول التشريع أى شىء آخر غير ذلك ، إلا أنه من طريق القوانين المتعاقبة وسعت دائرة حقوق المؤلفين ، وإستمرت كلمة « حق الطبع » في الإستعمال .

أما عبارة (حق المؤلف) الفرنسية فهى أقرب إلى الصواب والدقة . وحق الطبع يعطى المؤلفين ، والفنانين الخلاقين مثل الموسيقيين والرسامين ، والنحاتين ، والمازنيين ، ورأسى الخرائط ، والمهندسين المعماريين ومن دار في فلسكتهم الحق المطلق في إستغلال أعمالهم بأى طريقة شاءوا . وحق الطبع من هذه الناحية جانب هام من جوانب مجاعة الكتتاب التى يعالجها هذا الكتاب .

(1) Statute of Anne .

(2) Star Chamber .

(3) Stationers, Company .

وطالما أن إهتمامنا الأول ينصب على السكتب فلسفاً في حاجة إلى أن
نعالج حق الطبع فيما يتعلق بأشكال الإنتاج الأخرى ، أو الأداء
أو التسجيل على الرغم من إعترافنا بأن هذه الطرق الأخرى لها أهميتها
الخاصة في مجالها .

الهدف من حق الطبع :

يضمن حق الطبع للأعمال الفكرية المبتكرة (وتشمل بطفيفة الحال
كل ما أنتجه العقل ، ليس فقط الإنتاج العلمى والتكنولوجى بل وأيضاً
أعمال الخيال) نوعاً من الملكية التى تباع أو تؤجر . وقد لإخترع المجتمع
هذا الحق لسببين رئيسيين : أولهما حتى يتحكم المؤلف فى إستغلال مصنفه
ومن ثم الحصول على جزاء مناسب من وراء هذا الإستغلال . وثانيهما حتى
يستفيد المجتمع من هذا المصنف .

لقد أقرت المادة ٢٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته
الجمعية للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ قاعدتين أساسيتين .

(١) لكل شخص الحق فى أن يشارك بحرية فى الحياة الثقافية للمجتمع ،
وأن يستمتع بالفنون وأن يشارك فى التقدم العلمى وثمراته .

(٢) لكل شخص الحق أن يتمتع بالحماية الأدبية الناتجة عن أى
إنتاج علمى أو أدبى أو فنى يكون هو مؤلفه .

وواجب تشريعات حق الطبع الحفاظ على التوازن الدقيق بين هذين
الاعتبارين .

وحق الطبع ليس حقاً مطلقاً لأن المجتمع هو الذى يبيء الظروف التى
يعمل فيها المؤلف . ومن غير المعقول أن يقوم المجتمع بالاستفادة المحدودة

من إنتاج المؤلف دون إذن مسبق منه . ولذلك أجمعت قوانين حق الطبع في معظم الدول « على الإستقلال المعتدل » منه مثال ذلك أخذ إقتباسات من الكتب المحمية لأغراض النقد أو التعريف ، أو نسخ نسخة لأغراض الدراسة الفردية أو البحث .

ومن جهة ثانية فلأن المجتمع يرغب في تشجيع المؤلف على نشر عمله حتى يتاح للجميع ، فهو يضمن — من خلال تشريع حق الطبع — المؤلف أن ينقل إلى الناشر جانباً من هذا الحق يستطيع بمقتضاه أن يستثمر ماله ووقته في نشر الكتاب وتيسيره للجمهور . ولولم يكن هناك ضمان للناشر على أن ناشر آخر لن يقوم في نفس الوقت بمنافسته بنشر الكتاب فإنه سوف يتقاعس عن نشر الكتاب . ومن هنا يكون حق المؤلف أمراً ضرورياً لتأمين نشر العمل ولإعطاء الفرصة للمجتمع للاستفادة منه .

وكما ترى الدول المختلفة ضرورة حماية مؤلفيها حتى تنشر أعمالهم لفائدة الجميع فإنها في نفس الوقت ترى ضرورة حماية حق الطبع الدولي حتى تتاح أعمال المؤلفين من مختلف الدول للمجتمع الدولي بأسره وكانت هذه الفكرة من أهم أفكار نشر الحضارة .

حق الطبع العالمي :

إقتفاء لأثر تشريع آن الانجليزى لسنة ١٧٠٩ ، قامت الدنمرك بسن تشريع لحق الطبع في سنة ١٧٤١ وبالمثل أصدرت جمهورية أمريكا الشمالية المستقلة آنذاك تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية تشريعاً في ١٧٩٠ . وقامت فرنسا بصدور ثورة ١٧٨٩ بإصدار تشريع لحماية المؤلفين ، وخلال القرن التاسع عشر قامت دول أوربية أخرى بنفس الإجراء .

وأول اتفاق دولي لحماية حق المؤلف هو الذي عقد بين فرنسا والمملكة المتحدة والبرتغال في ١٨٠١ . وتتابعت إتفاقيات ثنائية أخرى ، إلى أن عقد أول إتفاق جماعي (مععدد الأطراف) تحت إشراف الإتحاد الدولي للاداب^(١) والفنون الذي أسسه دكتور هيجو . وقد جاءت هذه المحاولات الأوروبية نحو دولية حق المؤلف نتيجة لازدياد عمليات (السطو) . وفي النهاية ، في سنة ١٨٨٦ عقد إتفاق برن^(٢) لحماية الأعمال الأدبية والفنية .

وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين في هذا الاتفاق أربعة عشر عضو يمثلون إتحاد برن^(٣) ، على الرغم من أن المملكة المتحدة أحد الأعضاء قد وقعت نيابة عن كل من إستراليا وكندا والهند ونيوزيلاندة وجنوب إفريقيا .

وعند المراجعة السادسة لهذا الاتفاق في بروكسل في سنة ١٩٤٨ كان عدد الدول المشتركة قد وصل الى ٣٤ دولة واليوم يبلغ عدد الدول حوالى ستين دولة .

لقد كان اتفاق برن في أساسه فكرة أوروبية ، ولكن بمرور السنين طبقت مبادئه في المستعمرات السابقة للقوى الأوروبية الكبرى (وهى المملكة المتحدة وفرنسا وأسبانيا أساساً) . ولكن الجمهوريات الأمريكية الجديدة رفضت الإتجاه الى أوربا وأثرت وضع قوانين لحق الطبع خاصة بها عن طريق سلسلة من الإتفاقات بين الدول الأمريكية .

(1) International Literary and and Artistic Association .

(2) Berne Convention for Protection of Literary and Artistic works .

(3) Berne Union .

والإختلاف الرئيسى بين فكرة حق الطبع الأوربية وفكرة حق الطبع الأمريكية تكمن فى أن حق الطبع الأوربى وجد لأن الإنتاج الفكرى موجود . بينما فى الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية ، تضمن الدولة حق الطبع فى الأعمال المنشورة إذا سجلت هذه الأعمال مسبقاً . وما يزال هذا هو الخلاف الكبير .

ويرجع الفضل إلى جهود اليونسكو فى محاولة الربط بين الفكرة الأوربية والفكرة الأمريكية فى سنة ١٩٥٢ عن طريق الاتفاق الدولى لحق الطبع^(١) . وقد أصبح هذا الإتفاق سارى المفعول إبتداء من سبتمبر ١٩٥٥ حيث صدقت عليه فى ذلك الوقت الدول الإثنا عشر اللازمة لتنفيذه . وقد بلغ أعضاء هذا الإتفاق أكثر من خمسين عضواً منهم حوالى خمسة وثلاثون أعضاء فى كل من إتفاق برن والاتفاق الدولى .

الجسر :

كان للدول الأوربية والأمريكية قبل إقرار الإتفاق الدولى لحق الطبع بفترة طويلة ، تقاليد عريقة فى التأليف وصناعات النشر المسقورة والمزدهرة . ولهذا لم يكن من الضرورى ، لربط ثقافتين معشاهتين ، أن يتضمن الإتفاق الدولى سوى الحد الأدنى من القواعد لحماية حق المؤلف . ولذا فإن الصورة الأولى من الإتفاق لم تطلب من الدول الموقعة أكثر من حماية أعمال المؤلف الأجنبى بنفس الطريقة التى تحمى بها مؤلفات المؤلفين الوطنيين . ولقد كان هناك فقط معياران محددان للحماية فى هذا الاتفاق : فترة حماية لا تقل عن خمسة وعشرين عاماً من تاريخ أول نشر (إتباعاً لنظام

(1) Universal Copyright Convention .

« التسجيل » الأمريكي ، وقد استعبدت ضرورة التسجيل لوضع رمز دولى فى الكتاب هو حرف « C » متبوعاً باسم صاحب الحق وسنة النشر الأول) ، وفرة حماية بالنسبة لحق الترجمة لانزبد عن سبع سنوات تبدأ من النشر الأول .

وبعد هذه السنوات السبع ترك للحكومات الأعضاء الحرية فى إصدار تصاريح إجبارية للترجمة إلى اللغة أو اللغات الوطنية فى حالة فشل صاحب الحق أو عجزه عن حماية الترجمة ، ولكن مع تعويض المؤلف « وتبعاً للأعراف الدولية » . ومثل هذه التصاريح الإجبارية يجب ألا تكون مطلقة . حتى لا يستغل هذا التصريح . لأكثر من ترجمة على الأقل من الناحية النظرية .. وليس هناك تسجيل تصريح واحد طلبته أى دولة فى الست عشرة سنة الأولى من حياة الاتفاق .

ولقد أدرك أعضاء إتفاق برن أن غياب مستويات معينة من الحماية فى الاتفاق الأول لحق الطبع يقوض أسس برن مما حدا بالدول الموقعة على الاتفاق الدولى إلى الاتفاق على تعديل (كالحق للمادة السابعة عشرة ويعرف « بفقرة الأمان^(١) ») ينص على أن أى دولة عضو فى الاتفاق الدولى تنسحب من إتفاق برن فان على بقية الدول الأعضاء فى برن أن ينكروا حماية هذه الدولة حتى ولو كانت عضواً فى الاتفاق الدولى نفسه ، وفى سنة ١٩٥٥ كان قد انقضى على إتفاق برن حوالى خمس وستون عاماً ولم يشأ أعضاؤه أن ينقحوا نظامهم الدولى لحماية حق الطبع بعد أن ثار من حوله جدل كبير وانسحب منه بعض الدول التى رأت فى الاتفاق الدولى وسيلة لتقديم قدراً أقل من الحماية .

(1) Safeguard Clause .

التحفظات :

تضطر الحكومات في الاتفاقات الدولية إلى الإحتفاظ بحقوق ذاتية (مستقلة) معينة حتى تحافظ على سيادتها الداخلية . والاتفاق الدولي الذي يعطى الدول الأخرى الحق في المساس بسيادة الحكومة وسلطتها في دولتها يعتبر مرفوضاً كلياً . والحكومات — بحق لا تقبل من الحكومات الأخرى أن تعرف أكثر مما قامت هي من أجله . وهكذا فإنه عندما تدخل الحكومة إتفاقاً جديداً يقتضى منها إتخاذ إجراءات معينة لحماية المصالح الأجنبية في الداخل فإن من حقها في نفس الوقت الإبقاء على إجراءات محلية ترغب في الإحتفاظ بها على الرغم من أن هذه الإجراءات قد تتناقض مع الأهداف العامة للاتفاق الجديد .

والصور الأولى من إتفاق برن (الصادر في ١٨٨٦ والمكمل في باريس ١٨٩٦ والمنقح في برلين ١٩٠٨) تعطى الحكومات الأعضاء الحق في تحفظات معينة تراها ، وهذه التحفظات تشمل على سبيل المثال منذ ١٨٩٦ فصاعداً مشروعية سقوط حق ترجمة المؤلف الأجنبي في الملك العام إذا لم يترجم العمل بموافقة المؤلف في خلال عشر سنوات من تاريخ نشر الأصل . وبعد هذه الفترة يحق لأي دولة تبدي تحفظها أن تترجم العمل دون إذن من المؤلف ودون أن تدفع له أى مقابل عن الترجمة .

وأكدت المراجعات المتابعة للاتفاق حق الدول في هذا التحفظ والاستمرار فيه . كما سمح للدول التي تنضم حديثاً للاتفاق أن يكون لها مثل هذه التحفظات . ومن اللهم أن نوضح هنا أن أيا من الدول الأربعة عشر المؤسسة للاتفاق والتي مارست تحفظ حقوق الترجمة لم تمارسها باستمرار .

فقد تركت هذا التحفظ بمرور السنين دولة إثر دولة فقد اتضح أن فتح الباب أمام كل الدول للترجمة دون إذن الناشر فإن الناشرين في النهاية هم الخاسرون. فإذا وجدت ترجمة تان أو ثلاثة للعمل الواحد في فترات مقاربة وعدد القراء محدود فإن السوق يقعد بها جميعاً . وكانت نتيجة ذلك تبرم الناشرين من إسقاط حق الترجمة في الملك العام وحشوا حكوماتهم على هجر هذا التحفظ، وأن تعقد تصاريح نشر الترجمات مع المؤلف وبهذا يؤمن ناشر الترجمة ضد المنافسات التي يحتاجها المعجم لنشر الأعمال الجديدة ومنها الترجمات الجديدة .

وثمة تحفظات أخرى تقتضى « بالاستغلال المعتدل » للمؤلف على هيئة تعليقات وإقتباسات في الصحف وفي الإذاعة وفي أغراض تعليمية معينة ، وهكذا .

وقد يكون من الممتع أن نقارن بسرعة تحفظ حقوق الترجمة في كل من إتفاق برن والاتفاق الدولي وكذلك للمتطلبات التعليمية في الدول النامية التي اشتمل عليها بروتوكول استوكهولم لسنة ١٩٦٧ . لقد أدرجت التحفظات التي لاقت قبولاً من جانب كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء في النصوص المنقحة لاتفاق برن والاتفاق الدولي التي تمت في باريس في يوليو ١٩٧١ .

الدول النامية :

لم يكن تعبير « الدول النامية » قد شاع عندما وضع الاتفاق الدولي لحق الطبق في سنة ١٩٥٢ . وكما أشرنا من قبل كان الاتفاق الدولي جسراً بين أوروبا والدول الأمريكية . وكانت « الدول المتخلفة » يشار إليها

بعبارة « الأمم الصاعدة » . وكانت الفلسفة السياسية التي تهدف إلى إعطاء أولوية رفع مستوى المعيشة للدول المتخلفة مجرد فكرة .
وجاءت مسئولية الدول المتقدمة في مساعدة الدول الأخرى بطيئة على الرغم من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان . إذ كانت الفكرة شيئاً : وتنفيذها شىء آخر .

وكان الاستنزاف الأعظم لمصادر الدول المتقدمة بسبب الحرب العالمية سبباً في جعل المساعدات الإقتصادية تخضع للأهداف السياسية . وعلى الرغم من هذا استقلت كثير من الدول الخاضعة للحكم الأوروبى في العقد التالى لسنة ١٩٤٥ وما تزال تحصل عل مساعدات إقتصادية .

التعهدات الدولية :

وتمتد كثير من الدول النامية أنها إنما إنضمت إلى عضوية إتحاد برن فقط بسبب التعهدات التي قطعها لها الدول التي كانت مستعمرة لها من قبل . وهذه الدول لم تعترض على المبادئ ولكن لأنه لم تتح لها نفس التحفظات التي احتفظت بها الدول المؤسسة لاتفاق برن لنفسها ، بل على العكس ورثت المقاييس التي وضعها سادتها السابقون ولم تكن تملك من الوسائل الإقتصادية ما يمكنها من بلوغها .

وقد فضلت بعض الدول النامية المقاييس الأدنى (لأنها غير محددة) للاتفاق الدولى لحق الطبع ولم تستطع الاستفادة منها بسبب « فقرة الأمان » .

ولقد تبلور تبرم الدول النامية من منعها من الانضمام إلى الاتفاق الدولى لحق الطبع وإجبارها على قبول مبادئ برن، في مؤتمر للدول الإفريقية

عقد في برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) في سنة ١٩٦٣ برعاية اليونسكو وإتحاد برن . وقد وضعت الدول النامية المعنية مسودة ماعرف بعد سنة باسم قانون حق الطبع الافريقى « النموذجى » والذي أصبح فيما بعد أساساً للتشريعات الوطنية في زامبيا ، مالاوى ، أوغندا ، كينيا ودول أخرى . وقد قدم « نموذج » مشابه في حلقة عقدت في دلهى في يناير ١٩٦٧ ، طبعته فيما بعد مالايزيا ودول آسيوية أخرى .

وقد أعطت هذه « النماذج » الحكومات الحق في أن تقيد حق الطبع بطرق مختلفة وخاصة في المناطق المهمة بالتعليم حيث قيدت الحقوق المطلقة التي قام على أساسها حق الطبع في أوروبا ، وبذلك تصبح الحكومات حرة في إجازة إستغلال عمل المؤلف لأغراض تعليمية أو مكتبية دون إستثنائه أو تعويضه . ومن المهم أن نشير إلى أن أيا من الدول التي طبقت قانونا بنيت على هذه « النماذج » لم يفتصب حقوق المؤلفين في الواقع على الرغم من أنها فعلت ذلك تشريعياً . وقد كشفت القوانين الجديدة عن أن الفكرة الأوروبية لم تكن مقبولة ولكن ماتزال الدول النامية تعترف بأن الهدف من حق الطبع هو تشجيع التأليف لصالح المجتمع . ولهذا كانت هناك في الواقع « هدنة مسلحة » بين ماوصفته الدول النامية بالدول « المصدرة » لحق الطبع والدول « المستوردة » لحق الطبع (أى الدول النامية نفسها) .

بروتوكول ستوكهلم :

هذا العداء السياسى وجد مقننسا في تنقيج ستوكهلم لاتفاق برن في يونيو ١٩٦٧ ، عندما تضمن النص المنقح البروتوكول الخاص بالدول

النامية^(١) ، والذي قيد حق الطبع بالطرق الآتية :

- ١ — إقتصرت فترة الحماية على حياة المؤلف وخمسة وعشرين سنة بعد وفاته (وكانت سابقاً في إتفاق برن خمسين سنة بعد الوفاة) .
 - ٢ — إقتصرت فترة الحق المطلق للمؤلف في السماح بترجمة عمله إلى لغة أو لغات إحدى الدول النامية على ثلاث سنوات فقط .
 - ٣ — إقتصرت فترة الحق المطلق للمؤلف في التصريح بإعادة الطبع باللغة الأصلية للكتاب على ثلاث سنوات من تاريخ النشر الأول .
 - ٤ — حق الطبع في أى كتاب مطلوب « كلية للتدريس أو الدراسة والبحث في كافة ميادين التعليم » يمكن تقييده (وقد فسر البعض على أنه يعنى تقييده كلية إذا رغبت حكومة الدولة النامية ذلك) .
 - ٥ — يجب تيسير الطبعات المذكورة في البنود ٢، ٣، ٤ للتصدير إلى أى من الدول النامية التى تسمح قوانينها المحلية بذلك .
- وقد أردف البروتوكول أنه فى الفئات ٢ ، ٣ يجب أن يتقاضى المؤلف « تعويضاً عادلاً » بينما فى الفئة ٤ نص فقط على « تعويض يتماشى مع مستويات الدفع المعمول بها مع المؤلفين الوطنيين » لأن مؤلفى الكتب التعليمية (المدرسية) وخاصة فى الدول النامية هم من المدرسين عادة وبؤلفون هذه الكتب كجزء من عملهم مقابل مرتبهم مما جعل هذه الفقرة من البروتوكول غير مقبولة بالمرّة من جانب الدول المتقدمة ، التى تهتم بحق المؤلف الأصلى فى الانتفاع باستقلال عمله .
- ولما كان هذا البروتوكول جزءاً مقمماً للأئحة ستوكهولم الخاصة

باتفاق برن ، فإن النص الجديد للاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ ، لأنه إلى جانب البروتوكول كان نص ستوكهلم أفضل نص صدر عن إتحاد برن وكان عدم رغبة الدول المتقدمة في تطبيقه مصدر فدم لها هي أيضا . لقد كانت تريد جسم الاتفاق ولم يمكنها تطبيقه دون ترك المبادئ الأساسية لحقوق المؤلفين .

ما بعد ستوكهلم :

كان من الواضح بعد ستوكهلم أن البروتوكول الخاص بالدول النامية لن يحظى بموافقة الدول المتقدمة وبالتالي سيكون عديم القيمة للدول النامية . وقد تركز الاهتمام بالتالي على « فقرة الأمان » في الاتفاق الدولي لحق المؤلف . تلك الفقرة التي يبدو منها على السطح مع الدول النامية من « الهروب » من إتفاق برن إلى الإتفاق الدولي ، حيث ظنت أن الريح قد هدأت للحمل المجزوز الصوف .

وفي الحقيقة لم يقصد الإتفاق الدولي كما رأينا إلى تقديم مستوى أقل من الحماية : فقد وضع الإتفاق الدولي على أساس مستوى عال من الحماية موجود عبر الأطنطى لايحتاج إلى تبديل . وعند إعادة النظر فيه في ستوكهلم رأى أن تلك إمتيازات يجب أن تهمل . وكان لحقائق السخط العالمى المستمر أهميتها البالغة . مما حدا باللجان الدائمة لاتفاق برن والاتفاق الدولي إلى تشكيل جماعة بحث مشتركة لإيجاد مخرج من هذا الطريق المسدود .

توصيات واشنطن :

وقد اجتمعت جماعة البحث المشتركة لحق الطبع الدولي المشار إليها

في واشنطن في نهاية عام ١٩٦٩ وقد اعترف جميع الحاضرين (وكان بعضهم أشد تدمراً من البعض الآخر) أن بروتوكول استوكهولم لن يدخل أبداً حيز التنفيذ . ولهذا أوصت جماعة البحث المشتركة بإزالة « فقرة الأمان » من الاتفاق الدولي لحق الطبع فيما يتعلق فقط بالدول النامية ، وأن تستمر هذه الدول في إتحاد برن على أن تطبق الإتفاق الدولي في علاقاتها مع الأعضاء الآخرين في إتفاق برن .

كذلك أوصت الجماعة بفصل البروتوكول عن لائحة ستوكهولم لاتفاق برن ، حيث وافقت كل من فرنسا ، أسبانيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة على الاذعان لمطالب الدول النامية في الاتفاق الدولي لحق الطبع .

وقد لاقت توصيات واشنطن قبولاً من اللجنيتين الرئيسيتين لإتفاق برن والاتفاق الدولي ، اللتين عقدتا عدة إجتماعات مقبلة لوضع الخطوات التنفيذية لهذه التوصيات .

وأخيراً وبعد مساومات مريرة بين ممثلي الحكومات في الدول النامية والدول المتقدمة ، إتفقت في سبتمبر ١٩٧٠ على صيغة جديدة دخلت حيز التنفيذ في إجتماعات مراجعة إتفاقي برن والدولي ، ولاقت صداها بالتالي لدى المسئولين في اليونسكو في باريس في يوليو ١٩٧١ .

الاتفاقات الجديدة :

كما أشرنا سابقاً لم يتضمن النص الأصلي للاتفاق الدولي لحق الطبع إلا إشارات طفيفة لحقوق المؤلفين التي يقيم على الحكومات المتعاقدة حمايتها . وقد تضمن جانب من توصيات واشنطن التي استقرت بصيغة نهائية

في لأئحة باريس للاتفاق الدولي ضرورة قيام الدول المتعاقدة « بضمان الحماية المناسبة والفعالة المؤلفين وأصحاب الحقوق الأخرى ... » ، وخاصة « الحقوق الأساسية المتعلقة بالمسائل المالية للمؤلف بما في ذلك ضرورة استئذانه في أى صورة من صور إعادة طبع المصنف والأداء العلني ، والإذاعة » . وهذا المطلب يعنى أيضا أن الدول التى لاتعترف بهذه الحقوق الرئيسية يمكنها أن تستعمر إذا رغبت في تخنظاتها بما يقلل مع ظروفها الداخلية ، على ألا تستصرف بما يقتضى مع روح وبنود الإتفاق الجديد .

وقد عطلت « فقرة الأمان » فيما يخص الدول النامية ولسكنها ظلت سارية المفعول بالنسبة للدول المتقدمة الأعضاء فى إتفاقي برن والدولى .وعليها أن ننتظر لنرى هل تبقى الدول النامية فى إتفاق برن أم أنها ستفضل الانسحاب منه والاستمرار فقط فى الاتفاق الدولى ، وليس ثمة سبب يدعو إلى هذا الخروج بعد التنازلات التى حدثت للدول النامية إبتداءً من بروتوكول ستوكهولم والتى ضمنت فى كلا الإتفاقيين .

حقوق الترجمة :

من الواضح أن ترجمات الأعمال الفكرية تمثل إحدى وسائل الاتصال الرئيسية بين الدول التى لاتجمعها لغة مشتركة ، وخاصة فى مجال التعليم حيث تلج على الدول النامية حاجتها إلى ترجمات سريعة .

وتجمل إقتصاديات النشر ، إصدار كتاب جديد نوعاً من المقامرة إلى حد ما . إذ أنه مهما كان موضوع الكتاب ومهارة مؤلفة فإن الكتاب المدرسى الجديد على سبيل المثال يستغرق عدة سنوات حتى يؤكد ذاته . وهناك منافسة دائمة من جانب الكتب الأخرى فى نفس المجال ، ومثل هذه

المنافسة منيعة للتعليم ، وهى تثبت دائماً أن الغلبة للكتب الجيدة . ولأن
كتاباً جديداً أخذ يكتسب الأسواق فى الدول النامية (حيث يسد حاجة
فعلية لدى هذه الدول) فإن أى ترجمة مبكرة له سوف تقلل مبيعات
الطبعة الأصلية مما يهز المشروع من أساسه . هذا قد يضر ليس بالدولة النامية
المعنية وحدها ولكن أيضاً بالدول التى نشر بها الكتاب الأصيل ، فإن
الفرق فى السعر بين طبعة من ٣٠٠٠ نسخة وأخرى من ٥٠٠٠٠ نسخة
فرق كبير .

وبسبب هذه المسائل الإقتصادية كان هناك بند لا يبيح التصاريح
الإجبارية فى الدول النامية إلا فى كتب التعليم ، والدراسة والبحث ،
وكانت هذه التصاريح تعطى بعد فترة لاتقل عن ثلاث سنوات من النشر
الأول حين تكون الترجمة إلى لغة « دولية » (كالإنجليزية والفرنسية
والألمانية) وفى خلال سنة واحدة من النشر الأول إذا كانت لغة
الترجمة محلية .

ولما كانت الدول النامية تحتاج إلى المقرجات لتطوير التعليم بها
فإنها قد قبلت شرط عدم تصدير أى نسخ من الكتاب المترجم بقصر
إجبارى إلى أى دولة أخرى .

إن التصاريح الاجبارية — كما هو الحال فى الترجمات المسموح بها
سابقاً بعد فترة عشر سنوات فى الاتفاق الدولى — يجب « ألا تكون
مطلقة » .

إعادة الطبع :

تمنح التصاريح الاجبارية لاعادة طبع الكتب بلغتها الأصلية « فيما
يعلق بالأغراض التعليمية المنتظمة » بعد فترة من النشر الأول ، تعتمد على
نوع المطبوع نفسه :

ففي حالة العلوم الطبيعية والفيزيائية، وأيضاً الرياضيات، والتكنولوجيا
تمتد هذه الفترة إلى ثلاث سنوات . وفي حالة القصص والشعر والدراما
والموسيقى والفن تمتد الفترة إلى سبع سنوات . وبالنسبة لبقية المطبوعات
تمتد الفترة إلى خمس سنوات من النشر الأول .

المواد السمعية البصرية :

أجازت الاتفاقات الجديدة أيضاً استنساخ المواد السمعية البصرية
بتصاريح إجبارية في الدول النامية بنفس الشروط التي تنطبق على المواد
المطبوعة المؤلفة أو المترجمة .

وبالمثل فإن المواد اللازمة في البرامج التعليمية بالدول النامية يمكن
التصريح بها إذاتعذر الحصول على إذن من المؤلف أو إذا رفض مثل هذا الإذن.
ولكي نتذكر فإن أساس التصريح الإجباري — كما ورد في الاتفاق الدولي
بالنسبة للمترجمات — هو أن يتوجه طالب الترخيص أولاً لصاحب الحق
يستثذنه ، وفي حالة الرفض أو في حالة عدم العثور على صاحب الحق فإنه
يعطى « تصريحاً إجبارياً » . وحتى في هذه الحالة — كما ينص الاتفاق الدولي
الأصلي — فلا بد من إخطار الناشر الأصلي للكتاب والسلطات أو المنظمات
المنصوص عليها في الاتفاقات ، بصور من هذا التصريح الإجباري .
ويعنى آخر يجب ألا يفاجأ صاحب الحق بكتبه مباحة إجبارياً بدون
علم مسبق بهذه الواقعة .

الأثر العام :

لقد كان الهدف العام من المفاوضات المصنفة بين الدول النامية والدول
المتقدمة هو حماية حق الطبع . وكما قلنا في بداية هذا الفصل فإن حق الطبع .

ملكية خاصة المؤلف تساعد على الاستفادة كما ينبغي من ثمرة فكره التي يقدمها المجتمع. وترغب كل الحكومات في تشجيع إبتكار الأعمال الفكرية والفنية، وقد أكدت الاتفاقات الجديدة هذا المعنى، إذ أصرت حتى في حالة التصريح الاجبارى، على تعويض المؤلف التعويض المناسب تبعاً لنسب العوائد السائدة بين دولته والدولة النامية التي أعطيت الترخيص الاجبارى .

وطالما أن أصحاب حق الطبع في الدول المتقدمة سيكون لديهم العلم الكافى عندما يقوم ناشر من إحدى الدول النامية بطلب تصريح ترجمة أو إعادة طبع . فان مهمة الاتفاقات الجديدة هي التأكيد من أن المفاوضة المجانية تحدث بين طالب التصريح ومالك الحق (مع العلم بأن التصريح الاجبارى يعطى فقط عندما يستحيل الاتفاق) . مما يجعل التصاريح الاجبارية في المستقبل أقل مما كانت عليه في الست عشرة سنة الأولى من حياة الاتفاق الدولي لحق الطبع فيما يتعلق بالترجمات .

وبهذا سيظل حق الطبع يحمى مصالح المؤلفين ؛ ويضمن المجتمع الاستفادة من الأعمال الفكرية الجديدة التي صدرت هذه القوانين لحمايتها .

دور التخليص :

لمساعدة الناشرين في الدول النامية ، والذين يجدون صعوبة في الاتصال بأصحاب حق الطبع في الدول المتقدمة عندما يريدون الحصول على إذن بالترجمة أو إعادة الطبع ، قامت منظمة اليونسكو تنفيذاً لتوصيات واشنطن ١٩٧١ ، في مقرها بباريس بإنشاء مركز إستعلامات حق الطبع

الدولى^(١) . والوظائف الرئيسية لهذا المركز هي :

١ - - جمع المعلومات المتعلقة بحق الطبع عن كتب يمكن تيسيرها للدول النامية بشروط تناسبها بقدر الإمكان .

٢ - ترتيب عملية نقل الحقوق من أصحابها إلى الدول النامية .

٣ - المساعدة في تصميم عقود نموذجية مبسطة للترجمة وإعادة الطبع والحقوق الأخرى التي تسعى إليها الدول النامية .

٤ - دراسة الطرق والوسائل الخاصة بتأمين حقوق الطبع والحقوق الأخرى حيث لا تتوفر العملات الصعبة .

٥ - تسهيل الترتيبات الخاصة باقتباس ونشر المؤلفات وخاصة المؤلفات التكنولوجية والتعليمية .

وكخطوة أولى دعت اليونسكو في مايو ١٩٧١ الدول الأعضاء إلى مدّها بإنشاء من تفصيلات عن حقوق الإستقْساخ ، والترجمة والاقتباس مع إعطاء الأولوية للكتب العلمية والتكنولوجية بما في ذلك الكتب المدرسية على ضوء أهميتها في التنمية الاقتصادية . وفي نفس الوقت طلب من الدول الأعضاء المستعدة لتقديم تنازلات أو تسهيلات تتعلق بحق الطبع أن تقدم تفصيلاتها بهذا الشأن .

ولقد قامت إتحادات الناشرين في فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واليابان والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة بإنشاء دور تخليص قومية لمساعدة الناشرين في الدول النامية في تأمين حقوق الترجمة وإعادة الطبع حين تجد صعوبة في ذلك . وتعمل دور التخليص هذه أيضا كوكلاء لمركز

إسـمـعـلـامـات حـق الطـبـع الدـولـى التـابـع لـيـونـسـكو حـين يـسـتـدـعـى الأـمر ذـلك .

أنـصـبـة المـؤـلـفـين :

عـلى الرـغم مـن أن عـائـدات المـؤـلـفـين الأـجـانـب عـلى تـصـارـيـح للمـادـات والمـترـجـمـات فـى الدـول النـامـية لا يـمـثـل إلا جـزءاً صـغـيراً مـن جـمـلـة الـاتـفـاق القـومـى فـان العـمـلـة الصـعـبـة تـمـتـبـر ثـمـيـنة غـالـبـاء، ولـذـلـك يـهـتم الـيـونـسـكو بـالمـسـاعـدـة فـى الحـالـات الـتى تـنشأ فـيـها مـثـل هـذه الصـعـوبـات . كـما تـجـرى المـحـاولـات لـلـحـصـول عـلى مـسـاعـدـة الدـول الأـعـضـاء الـتى تـشـتـد الطـلـب عـلى كـتـبـها . مـثـل هـذه الدـول تـقـدم عـادـة المـسـاعـدات إـلى الدـول النـامـية بـصـور مـخـتـلـفة ، و يـجـب أن تـسـكـون حـصـص المـؤـلـفـين مـن العـمـلـة الصـعـبـة جـزءاً مـن هـذه المـسـاعـدـة المـالـية حـين تـقـعـذر عـلى الدـول النـامـية .

الفصل السادس

عادات القراءة

عادات القراءة أصعب في دراستها من العادات الأخرى . والجانب الجسائى من القراءة هو وحده الذى يسهل وضعه تحت الملاحظة المباشرة ، أما الجانب العقلى الذى يشير إليها فلا يسهل فيه ذلك . والإحصائيات تبين لنا كمية المطبوعات التى تستهلك ، ومعدل استهلاكها ومن يستهلكها بيد أن هذه المطبوعات المستهلكة لا تقرأ بالضرورة ، فقد تشتري الكتب فقط لمجرد الزينة . والدراسات لا تعطى إلا مؤشراً ذاتياً لا يخرج عن كونه مجموعة من الأوهام .

ولو أن هذه المشكلة أقيحت من أكثر من جبهة بصفة مستمرة وبطرق متعددة ، لأمكن الحصول على فكرة ما عن مكانة القراءة فى حياة هذه الجماعة أو تلك من الأفراد أو مكانتها فى هذا النظام الإعلامى أو ذاك أو فى هذه الناحية الإجتماعية أو الثقافية أو تلك . ولكن لا يمكن الإطمئنان إلى أن نفس الظاهرة هى الموجودة فى كل حالة . فالقراءة فى الواقع ليست ظاهرة بسيطة بل هى تتركب من عدد لا حصر له من الأشكال .

القراءة والمظاهر المختلفة التى تتخذها :

يمكن تعريف القراءة لأول وهلة على أنها عملية فك رموز (فهم) نص مكتوب ، بيد أنه تعريف بسيط . إذ أن عملية فك الرموز قد تحدث على مستويات مختلفة جداً وتقتضين كوداً أو أكثر من الأكواد التى تشكل

النص . إننا عندما نتعرف على الحروف وقيمها المضبوطة ونضمها في كلمات قابلة للنطق دون أن نفهم اللغة فهل نحن نقوم بعملية قراءة ؟ ومن جهة أخرى هل نرفض أن نعتبر طفلاً صغيراً يقرأ لجرد أنه يتحسس طريقه في كتاب ما بمساعدة الصور ، ويتعرف على النقط في قصة يحفظها عن ظهر قلب من مجرد النظرة العامة إلى الكلمات ؟ ففي الحالة الأولى لا يصل فك الرموز إلى المعنى وفي الحالة الثانية يدرك المعنى بدون فك للرموز .

وقد يكون أكثر دقة — وبدون شك — أن نعرف القراءة على أنها عملية إتصال كاملة . وهي من هذه الناحية تشبه عملية الكتابة . فالكاتب يحمل مشروعاً ما فكراً وتعبيراً معاً ، ثم يبسطه في عملية واحدة تضم مرة واحدة الأفكار والصور والمعاني والكلمات والجل . وفي نهاية عملية البسط هذه يكون النص الذي تثبته وتدعمه الوثيقة المطبوعة . إن هذا النص هو مجرد عينة من الثروة العلمية العريضة التي تمثلها خبرات المؤلف الشخصية . إنها الجزء الذي يريد المؤلف توصيله من فكره إلى الآخرين .

والقراءة هي إعادة القارئ صياغة الإنتاج الجديد على أساس هذه العينة . وهي من هذه الناحية تجربة أخرى محكومة بالاصطدام بين القيود (العوامل) الناتجة عن قراءة النص واستعدادات القارئ الخاصة . وكلما كانت هذه القيود أقوى وأكثراً فاعالية كلما كان النص أكثر فائدة ، وكلما قل القدر المتروك لخيال القارئ : كما هو الحال على سبيل المثال في الكتب التعليمية والتكنولوجية والعلمية . وكلما كان المدى الممنوح للقارئ ليمارس استعداداته كلما كان النص (أدبياً) أكثر .

والقراءة — لأغراض المناقشة في هذا الكتاب — هي القراءة بالمعنى

الكامل لهذه الكلمة : القراءة الصامتة التي تحرك كل قدرات القارىء ،
لأنها نشاط خلاق بنفس معنى الكتابة .

وعلى الرغم من أن دراسة عادات القراءة لا يمكن أن تقتصر على
القراءة الصامتة . لأن هذا يعنى إغفال جزء مهم من أجزاء ظاهرة القراءة
ويقلل من قيمتها الاجتماعية . والقارىء الصامت من الفاحية النظرية يكون
منفرداً أثناء عملية القراءة ، ولكنه فى الحقيقة واقع فى شبكة الاتصالات
الواسعة التى نسيجها المجتمع من حوله . ويصدق هذا أكثر على أيامنا هذه
حيث تخللت الوسائل السمعية البصرية كل شىء فى حياتنا . وكان هذا
يصدق أيضاً عندما كانت الكلمة المكتوبة تشكل وسيلة إتصال موقوفة
على نخبة مصطفاة على الرغم من أن الاتصال كان يتم بوسائل أخرى
كالكلام والاشارة (العثميل) .

وكانت للاتصال عن طريق الكلمة المنطوقة أو الاشارة خصائص
مختلفة تماماً عن الإتصال عن طريق الكتابة . فإن نوايا المتحدث أو للمتل
تكون أكثر تحديداً وتأثيراً من نوايا الكاتب . ففى النوع الأول من
الاتصالات والذى لا يمر عبر أى وسائل آلية يسقط المعنى المستقبل - للمستمع
أو المشاهد - على عكس القارىء ، أن يستجيب وأن يظهر ردود الفعل
لديه فى الحال . وأكثر من هذا فإن إعادة تكوين ما يسمع أو يرى نادراً
ما يكون عملاً إنفرادياً ، فإنه غالباً ما يتم وسط مجتمع ورد الفعل معقد
ومتعدد الجوانب .

ولهذا فإن الإتصال بالكلمة المنطوقة وعن طريق الحركة يستخدم
حيث لا يصلح الاتصال عن طريق الكتابة . نرى صدق ما نقول فى القراءة
بصوت عال فى المسارح الرومانية ، وبصورة أكبر فى أيامنا هذه عند «قراءة»

نص ما على شاشة التلفيزيون . وهذه ليست خاصية من خصائص القراءة ولكنها جانب من جوانب الظاهرة من حيث هو امتداد للقراءة تعطيتها أبعاداً اجتماعية حقيقية . فإذا كانت الكلمة المكتوبة في مجتمع ما قاصرة على فئة معينة فإنه يمكن حملها إلى الجماهير عن طريق الصوت والحركة ، وإذا كان كل فرد قارئاً وفي نفس الوقت مستمعاً ومشاهداً فإن القراءة في هذه الحالة لا يمكن اعتبارها جزءاً مستقلاً عن جهاز الاتصال .

إن معظم دراسات القراءة تحاول تحديد كمية وطبيعة الكتب التي يقرأها الشعب وكمية الوقت والمال التي ينفقها عليها . وعلى الرغم من أن النتائج الإحصائية التي يمكن الحصول عليها بهذه الطريقة نتائج ممتعة إلا أنه من الصعب استعمالها ، لأننا سرعان ما نكتشف أنها لا تصلح للتعميم . لقد قام ويلبور شرام في كتابه : وسائل الاتصال الجماهيري والإعلام الجماهيري والتنمية القومية^(١) بوصف أسرتين في دول نامية . إحدى الأسرتين إفريقية ، وتحيط وسائل الاتصال والإعلام بجميع أفرادها ومع ذلك فلا تدرى شيئاً على الإطلاق عن الأحداث التي تقع على بعد أميال قليلة منها . وكان أحد أطفال هذه الأسرة في المدرسة ولكنه نسي القراءة والكتابة بسبب عدم ممارستها لأنه لم يكن هناك صحف ولا كتب في البيئة المحيطة به . والأسرة الثانية آسيوية وكانت وسائل اتصالها بالعالم الخارجي أكثر عدداً وأكثر دواما ولكن البناء الاجتماعي والمزاج التقليدي للكبار حالاً دون أي تبادل حقيقي للأفكار والمعارف التي تتفاعل في العالم الخارجي بل وتدرى بها الأسرة وتفهمها في نفس الوقت . إن التجربة تنقشر هناك تبعاً

(1) Wilbur Schramm : Mass media and national development
Paris, Unesco, 1964.

الحكمة قديمة تقول بأن استخدام الكتابة ليس لنشر الفكر وإنما للمحافظة عليه .

فأى معنى تسكتبه القراءة في هاتين الأسرتين ؟ في الأسرة الأولى قد يقود التعليم والتدريس إلى طرق مسدودة . « فمن السهل أن تعلم أفراداً من هذه الأسرة على فك رموز نص ما ولكنهم لن يقرأوا فعلاً إلا إذا شعروا بحاجةهم إلى الاتصال وهذا لن يحدث إلا إذا وجدت رغبة في التغيير . وطالما أن القراءة تمثل محاولة للاقتراب من الآخرين ، ومحاولة إعادة خلق المادة المقدمة من الآخرين فانها تمثل محاولة السؤال عن شيء جديد . ولو كان لها أن تسكتب معنى فلا بد من وجود رغبة تحررها . وفي حالة الأسرة الافريقية ، ربما يأتى ذلك نتيجة للتعليم العملي في مجالات الزراعة وربما تكون الخطوات الأولى في الاستماع إلى فرقة آلات لاسلكية قديمة بدلا من إجلاسهم إلى كتاب أو جريدة .

وفي حالة الأسرة الآسيوية أيضا لا بد من وجود إرادة تحرك الرغبة إلى القراءة . ولكن هذا سيؤدى إلى صدام بين الأجيال وتدخل السياسة في الصورة . وسوف يتوقف الإتصال والاعلام المكتوب أو غيره إلى حد كبير على اتجاهات الرأى السائدة والخطوات التى تتخذها السلطات والمروض التى يقدمها المنقبجون والموزعون على المستويات المحلية والقومية .

وفي كلتا الحالتين ستكون للقراءة طبيعتها الخاصة ، لأن القراءة تجعل من السهل الحصول على المعلومات عند الرغبة فيها ومن هنا نخلق وجهات نظر وتوجد طرقا جديداً للتفكير والسلوك . إلا أن الوسائل التى تتخذها الطرق الجديدة من التفكير والسلوك تختلف إختلافا كبيرا من موقف إلى آخر وكذلك الطرق التى تصبح القراءة بها جزءا من الحياة الاجتماعية .

وبذلك فان « عادة القراءة » التي لا تعنى نفس الشيء في الحالتين المشروحتين سابقا سيكون لها معنى مختلفاً تماماً بالنسبة لساكن المدينة في إحدى الدول التي قطعت شوطاً كبيراً من التقدم، واجتازت مرحلة الطفولة في وسائل الكلمة المطبوعة ، وتعودت على الرجوع إليها في الاعلام ، وبطريقة لا شعورية في بعض الأحيان . ولما كانت القراءة قد أصبحت منذ فترة طويلة جزءاً حياً من التقدم ، وتدفعها حاجة نفسية أو اجتماعية ، فانها تصبح في المجتمع القارىء — كما يقول ريتشارد هوجارت في كتابه : استخدامات المعلم (لندن ، ١٩٥٧) — نشاطاً جانبياً ، تصبح وسيلة أكثر منها غاية في حد ذاتها .

وبمعنى آخر فان قرار القراءة من عدمه ، له مغزى مختلف بالنسبة لرجل يعيش في عالم لا مكان للقراءة فيه ، ولا هدف ، ولا دعم دائم ، عن رجل يعيش رغماً عنه وسط تنوع ضخم من مواد القراءة — صحف ، وسائل إعلان ، مطبوعات : وسائل سمعية بصرية — لا تعتبر الكتب إلا أحد مفرداتها .

هؤلاء القادرون على القراءة ولا يفعلون

في دراسة أجريت بإيطاليا في سنة ١٩٦٢ بين ٤٠٠ شخص من مختلف قطاعات المجتمع ، انضج أن ٣١ منهم لم يقرأوا كتاباً أبداً ، وأن ١٤٩ منهم لم يقرأوا كتباً منذ فترة طويلة ، أي أن ٤٠٪ منهم ليسوا بقراء . وفي دراسة أخرى أجريت بين ٢٢٧٧ شخصاً في المجر في سنة ١٩٦٤ يتضح أن ٣٩٪ منهم ليسوا بقراء . كما كشفت دراسة أخرى أجريت في فرنسا سنة ١٩٦٧ قام بها المعهد الفرنسي للرأى العام عن أن ٥٣٪ ليسوا بقراء من

بين مجموعة من السكان البالغين بلغت ٦٨٦٥ شخصا . وحتى إذا وضعنا في إعتبارنا أن المعايير المستخدمة لم تكن واحدة فإن هذه النتائج التي هزت الرأي العام الفرنسي لا تختلف عنها في مناطق أخرى . فإن جانباً كبيراً من السكان القادرون على القراءة حتى في الدول المتقدمة جداً لا يقرءون الكتب أبداً أو يقرءونها أحيانا نادرة . هذه النسبة في الدول المتقدمة حيث جعل التعليم الإلجباري القراءة عملاً محتملاً ، أكبر منها في الدول النامية حيث يقاس التقدم بالتعليم والمتعلمون يدفعون إلى القراءة . ففي هولندا حيث تنفشر القراءة ، كشفت دراسة أجريت في سنة ١٩٦٠ عن أن ٤٠٪ ممن أجريت عليهم لا يحبون القراءة . وعلى العكس من ذلك كشفت دراسة أجريت في باكستان الشرقية في ١٩٦٣ - ١٩٦٤ بين ١٤٥ من أسر موظفي الحكومة من كل المستويات ، عن ٥٣ فقط من بين ٤٨٨ شخصا يزيد سنهم عن ١٢ سنة لا يقرءون أى بنسبة ١٠٩٪ فقط . وربما ترتفع نسبة غير القراء عن ذلك لو أن البحث إقتصّر على الكبار في مرحلة ما بعد الدراسة . إن انتفاء الرغبة في القراءة ليست شائعة في سن الشباب . لقد أجريت دراستان عن اتجاهات القراءة بين الشباب إحداها في سويسرا وثانيتهما في فرنسا في ١٩٦٢ - ١٩٦٣ ، وقد كشفتا عن أن نسبة العازفين عن القراءة فيهما نسبة منخفضة أيضاً فهي : ٧٪ في سويسرا ، ٨٩٪ في فرنسا . وأكثر من هذا كشفت دراسة المعهد الفرنسي للرأى العام المشار إليها سابقاً عن أن نسبة العازفين عن القراءة بين ١٥ - ١٩ سنة كانت ١٨٪ فقط .

ونفس هذا الاتجاه أكدته الدراسة الإيطالية المذكورة سابقاً فمن بين ٤٠٠ شخص قد أجريت عليهم الدراسة بلغ عدد العازفين عن القراءة

١٦٠ شخصاً ، ذكر ٣١ منهم أنهم غير راغبين بالمرة في القراءة وذكر كثير منهم أنهم فقدوا هذه العادة . والباقون ذكروا أنهم كانوا يقرءون ، في شبابهم . وأن الـ ٣١ الذين لم يقرءوا أبداً حتى في شبابهم لا يمثلون سوى ٧٥٪ من مجموع العينة .

والمشكلة إذن هي مشكلة الكبار ، وخاصة الشباب البالغ الأكثر عرضة لأن يفقدوا مهارات القراءة بسبب عدم الممارسة ، وهذه ظاهرة عامة . فإن النشاط الثقافي في مرحلة الطفولة والمراهقة الذي يدعمه النظام التعليمي بالمدرسة يعطل فجأة عندما تنتهى مرحلة الدراسة ويتوقف غالباً لعدم وجود شكل آخر من أشكال الدعم . إن فكرة التعليم مدى الحياة ما تزال في طفولتها وبالتالي لا تقدم إلا بعض الحلول . ومشكلة العزوف عن القراءة مجرد صعوبة واحدة من الصعوبات التي بصادفها الشباب في تلمس مكانهم في المجتمع . حتماً إنها مشكلة خطيرة ولكن يجب أن ينظر إليها على أنها جزء من مركب الظروف الاجتماعية .

إن السن التي تفقد عندها مهارات القراءة تختلف ، وكلما قصرت فترة الدراسة كلما كانت هذه السن مبكرة . ففي الدراسة الخاصة باتجاهات القراءة لدى الشباب الفرنسي كانت نسبة العازفين عن القراءة ١٢٩٪ بين هؤلاء الذين تركوا الدراسة منذ أكثر من سبع سنوات ، بينما لم يكن هناك عازفون عن القراءة بين هؤلاء الذين تركوا الدراسة منذ سنتين فقط أو الذين مازالوا يدرسون . ولذلك كان الطلبة أكثر القراء إستمراراً في القراءة في كل مكان ، وليسكن ثمة خطر عزوفهم عن القراءة بمجرد إنتهاء دراستهم . بل أن هناك مؤشرات تشير إلى أن الأشخاص في الوظائف العليا من خريجي الجامعة يقرءون أقل من هؤلاء الموظفين في الوظائف المتوسطة . وربما كان ذلك بسبب تعرض الموظفين في الوظائف العليا

لضغوط الحياة الحديثة باستمرار ، بينما الموظفون المتوسطون لديهم وقت فراغ أطول .

ومع كل هذا فإن لطبيعة عادات القراءة أسباباً بعيدة تماماً ، ترجع إلى مستويات ما قبل المدرسة من حياة الطفل . وقد تتسكون النظرة الأساسية نحو الكتب في هذه الفقرة . فإن الطفل الذى يصادف الكتب لأول مرة في حياته عندما يذهب إلى المدرسة سوف يربط القراءة بالمواقف الدراسية وخاصة إذا لم تكن ثمة قراءات تتم في المنزل . فإذا كان العمل المدرسى صعباً أو غير مجز فقد يكره الطفل القراءة ويعزف عنها كلية عندما يترك المدرسة . والموقف المثالى هو أن تصبح الكتب جزءاً من حياة الطفل ، ومن ألبابه ، ومن نشاطه اليومي حتى قبل أن يدخل المدرسة .

إن العقبات أمام القراءة تزداد بمجرد إنتهاء فترة الدراسة . وعلى الرغم من تنوع هذه العقبات فيمكن حصرها تحت فئات : (أ) عقبات جسمانية ، ونفسية أو إجتماعية تنبع من القارئ نفسه . (ب) عدم كفاية جهاز إنتاج الكتب وتوزيعها (ح) هؤلاء المنغمسون في القراءة فعلاً وهدفهم من ورائها .

ومن بين العقبات في الفئة الأولى ، يبرز عدم وجود الوقت كعذر رئيسى عن عدم القراءة على الرغم من أنه غالباً ما يخفى نفوراً عاماً وعميقاً . ومع ذلك فإن دراسة أجريت في جمهورية ألمانيا الاتحادية في سنة ١٩٦٤ قد كشفت عن إرتباط مباشر بين الوقت المتاح وإنجهايات القراءة .

كذلك من الأسباب التى تتردد كثيراً للعزوف عن القراءة ، الارهاق من جراء العمل . وهنا أيضاً يجب أن نكون حذرين ، فعلى الرغم من أن التعب الجسمانى الناتج عن العمل اليدوى ، والارهاق الذهنى الناتج

عن العمل الإدارى تعتبر عقبات فعلية أمام أبسط أنواع القراءة فقد وجد أن كثيراً من الناس (وخاصة العاملين بالفكر) يدعون أنهم لا يقرءون كثيراً لأنهم متعبون ، وأنهم يقرءون أيضاً للاسترخاء .

ويبدو أنه لا بد من وجود قدر من « الامكانيات » حتى تقدر القراءة ، لا يعتمد فقط على ساعات العمل وظروف العمل ولكن أيضاً على ظروف القارئ بصفة عامة : ظروف المسكن ، ظروف الأسرة ، المستوى الاقتصادى ، ظروف العمل ... الخ وحتى هذا القدر من الامكانيات لا تكفى .

فإن المساوىء النابعة من ربط المكتب بالعمل المدرسى هى مجرد مثال واحد لكثير من الظروف الاجتماعية التى قد تمنع الناس من القراءة . أن الشك ومن ثم التردد الذى يستشعره المرء تجاه عمل ما لا يروقه وينظر إليه على أنه أقل من قدراته هو نتيجة مباشرة لهذا الاتجاه فى جل الدوائر . وهناك مؤثرات ثقافية أخرى أكثر حداثة لما قيمتها على القراءة ولكنها لا تنجح دائماً فى أحداث تغيرات عميقة فى الاتجاهات القديمة . والأشخاص موضوع دراسات القراءة يعترفون بصفة عامة بأن القراءة شىء ممتاز ، وأن القراءة لها فوائد ، وأن القراءة ضرورية ، ولكن يبدو أنهم يعقبون أنفسهم إستثناءات — على الدغم من أنهم يلومون أنفسهم أحياناً — بحجة أنهم لا يملكون الوقت وأن لديهم مشاغل أخرى أو أنهم ببساطة يعطون الأولوية لمناشط أخرى . ومن الصعب أن يقول أى شخص الآن أن القراءة مفيدة للنساء . ولكن الإدعاء بأن القراءة مفيدة للآخرين مع بسة عدا — من جانب الذين لا يملكون غير ذلك — ينقشر على نطاق واسع الآن .

اليوم تعتبر القراءة عملية نشيطة بطريقة أو بأخرى ، لأنه مامن أحد يقرأ إلا وهو يريد ذلك . وعلى الرغم من التقدم وإنتشار التعليم في الدول المتقدمة فإن الكتب مازال غريبة عن الغالبية العظمى من السكان . وبمعنى آخر فإن التطور التكنولوجي ، عبر حوالى خمسة قرون منذ إختراع وتطور الطباعة ، حيث أدى إلى زيادة كبيرة في الكتب ، لم يتبعه تقدم مماثل في الاتجاهات العقلية . ففي مجتمعاتنا « المتعلمة » تسود إتجاهات « غير متعلمة » . إن إنتشار المواد السمعية البصرية لا يرجع إلى أنها وسائل « عصرية » بقدر ما يرجع إلى أنها وسائل لا تنسى على الإطلاق . وقد يؤدي هذا إلى إتساع نطاق المعرفة وتعاظمها ، بشرط تنمية عادات القراءة بالطرق التقليدية كي يسيرا جنباً إلى جنب . وإذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للدول ذات الثقافات المكتوبة فهو صحيح أيضاً بالنسبة للدول التي أخذت طريقها مباشرة إلى الوسائل السمعية البصرية .

إن تغيير الاتجاهات (العادات) يتطلب عملاً سياسياً وإجتماعياً يخرج عن نطاق إهتمام هذا الكتاب . ويجب أن نشير إلى أن مكانة القراءة في المجتمع والدور الذي يمكن بل ويجب أن تلعبه يعتمد أولاً وفي الأعم الأغلب على قطاعات المجتمع والمؤسسات التي تشملها . فإن الكتب تكون غريبة فقط بقدر غرابة الناس وبعدم عن بعضهم البعض .

وعلى الرغم من ذلك فلو أريد لهذا التطور أن يحدث — وهناك من المؤشرات القوية في كل ناحية ما يؤكد أنه سيحدث — فلا بد أن نستعمل له وأن نطوع وسائلنا التكنولوجية للتغلب على عقبات القراءة . وعلى ضوء العقبات الناجمة من إنتاج الكتاب وجهاز التوزيع والعقبات

الكامنة في محتويات وأغراض الكتب يبرز سؤالان لابد من البحث عن
إجابة لهما : كيف يمكن إحضار الكتاب إلى القارئ ؟ وكيف يمكن
إحضار القارئ إلى الكتاب ؟ .

كيف يمكن إحضار الكتاب إلى القارئ ؟ .

إلى وقت قريب نسبياً كانت الكتب تعتبر من الكماليات أو على
الأقل سلماً لاستهلاكية مقصورة على أقلية مرفهة .

فكثيراً ما أشار الأشخاص الذين أجريت عليهم دراسات القراءة
إلى أنهم لا يشتركون الكتب بسبب المال . وكان يمكن أن نعتبره مثل عدم توفر
الوقت مجرد إبداع وليس كفه في كثير من الأحوال سبب رئيسي وكثيراً
ما يوضع هذا السبب في مقدمة الأسباب وما زال يتردد بكثرة حتى
أيامنا هذه .

وعلى الرغم من أن متوسط ثمن الرواية كان يفوق أجر ساعة عمل
واحدة أربعين أو خمسين مرة في أوروبا الغربية في بداية القرن التاسع عشر
فإن ثمن الكتاب المجلد الآن يبلغ أربعة أو خمسة أمثال أجر ساعة العمل
الواحد لمعامل نصف ماهر . ولقد أخذ ظهور الطباعات الرخيصة في القرن
الثامن عشر أولاً في إنجلترا وبعد ذلك في بقية أنحاء أوروبا في وقت متأخر،
وقد تطورت بتطور المطبعة ثم تفوقت على الطباعات التي كانت تسوق عن
طريق المرور بها على البيوت من بيت إلى آخر (وكانت الطباعات الرخيصة
توزع بنفس الطريقة) . ولا ينبغي أن نخط من قدر هذا الإنعاج الفكري
الشمسي : فقد لعب دوراً أساسياً في عملية التقدم الاجتماعي في أوروبا القرن
التاسع عشر على الرغم من أنه بقي خارج الحلقة الرئيسية ، فلم يكن جذاباً في

شكله وبالتالي لم يشجع على القراءة إلا قليلاً وكانت المحتويات — باستثناءات قليلة شهيرة — جافة جامدة ، تمثل في أحسن الأحوال النصوص الكلاسيكية التي تطمح أكثر من مائة مرة . هذه الكتب الرخيصة الثمن ، ذات النسخ الكثيرة لم تدخل الدائرة الإقتصادية لصناعة النشر ، والتي كانت تستهدف الجمهور الراقى الذى يقدر على البحث والإبتكار .

وبطور المجتمع الصناعى ، جرت محاولات عديدة فى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لجعل الكتب جزءاً من المتطلبات الإقتصادية والجالية الجديدة . وإن نجاح كتب الجيب فى الثلاثينات من القرن العشرين يجب أن ينظر إليه على أنه أول وأهم نجاح فى هذا الميدان ، فقد كانت : كتباً من نوع جيد ، ذات تصميم وإنتاج طيب وأرخص عشرين مرة من نفس الكتب فى طبعتها الرئيسية .

وهذه النماذج الأولى التى انتشرت فى المملكة المتحدة وألمانيا أخذت طريقها إلى الولايات المتحدة التى كان لقوتها الصناعية الضخمة أثرها فى تحويل هذه الحركة إلى ثورة حقيقية سرعان ما انتقلت إلى الدول الناشئة الأخرى . فى غضون عشرين سنة عمت جميع أرجاء العالم كتب سهلة القراءة وفى موضوعات غاية فى التنوع وبسر يقل كثيراً عن أجر ساعة العمل الواحدة فى معظم الأحوال . وقد حذت الدول الاشتراكية نفس هذا المسلك فوصلت إلى نفس النتائج حيث تفتج الكتب فيها بأعداد ضخمة وبأسعار زهيدة . ولقد تأثرت الدول النامية بنفس هذا الاتجاه ، على الرغم من أنها — بسبب قلة القراء فى كل لغة — لا تملك الظروف المناسبة لتطوير الطباعات المغلفة الرخيصة التى تستخدم فى الطباعة بنسخ كثيرة . ومع ذلك فقد أمكن فى الهند

على سبيل المثال نشر سلسلة كتب مغلقة يباع العدد منها بربوية واحدة وقد وصل ما طبع من إحدى الطبوعات حديثاً إلى ٥٠٠.٠٠٠ نسخة .
إن مشكلة السعر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشكلة التوزيع ، وهناك من الصعوبة الحقيقية إذ لا يمكن إنتاج كتب رخيصة السعر بدون التوزيع بأعداد ضخمة تصل في نطاقها وتأثيرها إلى ما تصل إليه وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري الأخرى وتحطم الحواجز الاجتماعية والاقتصادية .

والطبوعات الرئيسية ، من جهة ثانية ، توزع عن طريق شبكة توزيع معروفة منذ زمن بعيد وتقاسب مع الإطار الاجتماعي والثقافي للمجتمع . ومتاجر الكتب الكبيرة التي قامت من أجل وبسند من القلة المتفقة تتخذ مكانها عادة في المناطق التجارية بالمدن ولا يرتادها العمال أو الفلاحون إلا نادراً جداً . هذه الفئات كان تخدم سابقاً بواسطة « المكتبي الجوال » ، وحديثاً جداً توفرت على خدمتها للمتاجر الأخرى التي بدأت تبهم المطبوعات وبالذات الصحف والكتب سريعة التداول . لقد كانت هناك أيضاً مشكلة الحاجز النفسي . ولو خير العامل بين ابقياح الكتب من متجر مخصوص للكتب ومن متجر يبيع الكتب إلى جانب بضائع أخرى لاختار هذا الأخير لألفقه به . ومرة أخرى حتى في مجال التوزيع فإن دنيا الكتاب تبدو دخيلة غريبة .

وقد نفرق في التفاضل إذا قلنا أن الأمور قد تغيرت تماماً ، ولكن ثورة الكتاب واضحة كل الوضوح في ظهور نقط البيع بطريقة مختلفة عن شبكة متاجر الكتب القديمة . ولقد تأثرت متاجر الكتب في الواقع إلى حد ما بهذا التوسع المفاجيء في السوق ، لأن دخول الكتب في حياتنا اليومية

قد هيأ الفرصة لمتاجر الكتب أن تخرج عن عزلتها الاجتماعية وتصل إلى جمهور جديد .

لقد تمثلت هذه الظاهرة على أحسن ما يكون في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أثقلت الآلاف القليلة من متاجر الكتب هناك بسلسلة مستفيضة من نقط البيع تربو على ١٠٠٠٠ نقطة . وانتقلت من هناك في فترة تقل عن خمسة عشر عاما إلى معظم الدول الناشرة في أوروبا حيث ترتفع نسبتها إلى عدد السكان من نسبتها في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وفي الدول ذات الأسواق الكبيرة تمثلت هذه الظاهرة في ظهور الكتاب في منشآت تجارية جديدة وخاصة في متاجر السلع الاستهلاكية ففي سنة ١٩٦٧ ، ولم تسكن الظاهرة قد وصلت قممتها بعد ، كشفت إحدى الدراسات الفرنسية عن أن مبيعات هذه المنشآت بلغت ١٢٪ من الروايات المباعة ، ١٥٪ من الكتب المغلفة ، ١٣٪ من كتب الأطفال ، ٨٪ من كل الكتب الجديدة . وكشفت الدراسة أيضا عن أن متجر الكتب التقليدي ما يزال يقوم بالدور الأعظم في تسويق الكتاب .

وفي الدول الاشتراكية يوجد نظام شبيه بهذا النظام في تسويق الكتب ، ففي كل الدول بدأ بيع الكتب في مناطق العمل ، ومراكز الدراسة ، ومراكز النشاطات الاجتماعية المختلفة . وعلى سبيل المثال كان يوجد في رومانيا في سنة ١٩٦٦ بالإضافة إلى ١٢٠٠ متجر كتب ، سلسلة من محطات الكتب في مناطق العمل تبلغ ١٥٦٠٠ محطة منها ١٠٠٠٠ محطة في الأرياف . وتوفّر على إدارتها إدارة مركزية ويعمل بها عمال بيع نصفهم متطوعون ، وقد وصلت مبيعاتها إلى ٤٠٪ من جملة مبيعات الكتب في رومانيا ،

هذا التوسع في شبكة توزيع الكتب ما يزال الطريق أمامه طويلا قبل أن يفتح كل الأراضى الثقافية الضائعة التي لم تفسسها الكتب بعد ، وعلى سبيل المثال لا يباع في المناطق الريفية إلا القليل نسبياً من الكتب ، وأنه كلما كانت المنطقة مزدهرة إقتصاديا كلما كانت خدماتها أفضل ، إنها إقتصاديات التوزيع ١١ . بل وأكثر من هذا فإن طرق التوزيع سائلة الذك ترتبط ارتباطا وثيقا بالإقتصاد المزدهر ، وتشكل جزءا مما يسمى بالمجتمع المستهلك أو مجتمع ما بعد الصناعة ، والذي لا يوجد بطبيعة الحال في الغالبية السابقة من الدول النامية .

ومع ذلك فليس ثمة سبب يدعو هذه الدول - ومعظمها قد دخل عصر المواد السمعية البصرية من أوسع أبوابه - أن تتخذ نفس الأنماط التي اتخذتها الدول العريقة في صناعة وتجارة الكتاب . وللوصول إلى توزيع الكتب جاهزياً لسد الاحتياجات الناتجة عن تعليم الكبار والتعليم الرسمي بالمدارس ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن هذه الدول تستطيع استخدام المسارب التقليدية في الإعلام أو تقيم منافذ جديدة تمشي مع نموها الإجتماعي والإقتصادي . ففي غرب إفريقيا مثلاً تصل الكتب إلى أماكن نائية عن طريق الأسواق الدورية . وفي باكستان تباع الكتب في الأسواق العامة المنتشرة من قديم الزمان . وتعتبر لاهور أحد هذه المراكز وفي كوبا ، من جهة ثانية ، كان لاستغلال المنظمات العالمية والمؤسسات الجامعية أحسن النتائج في هذا المضمار .

وبالنسبة للدول النامية بوضعها القموى الحال ، فمن المرغوب فيه الخروج من نظام التوزيع المتجمد الراهن إلى نظام نقاط البيع . ونظام البيع عن طريق البريد في توسع مستمر . وهو موجود في الإتحاد السوفيتي منذ

فترة طويلة ، ويتميز النظام بكفاءة الأداء ويمد هذا البلد المترامى الأطراف بشبكة توزيع متوازنة ومقدمة كأحسن ما تكون الشبكات في العالم .
وتمثل نوادى الكتب نمطاً آخر من أنماط التوزيع ، كما ذكرنا في موضع آخر في هذا الكتاب . وقد كشفت دراسة أجريت في ألمانيا في سنة ١٩٦٤ عن أن ٣٥٪ من الكتب المباعة كان عن طريق هذه النوادى . كما تعتمد المملكة المتحدة والولايات المتحدة كثيراً على نوادى الكتب والتوزيع بالبريد .

إن لنوادى الكتب ميزة أنها تمثل بدايات عمل جماعى ، وتمتد الفارىء بوسيلة إتصال كانت متاجر الكتب تقدمها لعملائها « المثقفين » . ونمة ميزة أخرى تنبع من تجمع العملاء على هذا النحو وهى معرفة حجم المبيعات مقدماً مما يؤدي إلى عدد أكبر من النسخ وأسعار بالتالى أقل . ونوادى الكتب في الوقت الحاضر متخصصة إلى حد ما بالنظر إلى أعضائها وأنواع الكتب التى توزعها . أما في متاجر الكتب التقليدية ، فإن الكتب السائدة هى الكتب الدراسية ، والكتب العلمية والكتب التربوية وكتب الفنون . وطرق التوزيع بنوادى الكتب والبريد تتطور بسرعة . ودوائر المعارف التى تصدر على « أقسام » أو أعداد (المطبوعات - الجزأ) تنقشر بسرعة كبيرة بحيب تمثل نقطة بارزة في التاريخ المعاصر للكتاب . وتجرى محاولات أيضاً لإقامة شبكات توزيع على نطاق دولى مستخدمة كافة الدوائر الموجودة بالفعل بما في ذلك متاجر الكتب التقليدية . واليه من طريق البريد نظام معمول به الآن في الدول النامية . كما نجحت إلى حد كبير مشروعات مكتبات المنازل في آسيا في الوصول إلى أعداد أكبر من القراء عن طريق برامج نشر مخططة تخطيطاً جيداً .

ومع ذلك فإن مشكلات الوصول إلى مواد القراءة لا يمكن أن تقتصر على مشكلات البيع فقط . وإملاك الكتب لا يفرض بالضرورة قراءتها ، كما أن قراءة الكتب قبل كل شيء لا تعتمد بالضرورة على شراء الشخص لها . ففى دراسة أجريت فى هولندا ، اتضح أن أمن بين ١٣٧٠ شخصاً لا يشترون الكتب لأنفسهم أبداً كان هناك ٣٠٠ يستمرون الكتب بانتظام من مختلف المكتبات و ٢٥٠ يستمرونها من الأصدقاء والأقارب . ويجمع كل الخبراء على أنه لن يكون هناك توسع فى القراءة بدون شبكة مكتبات عامة مناسبة .

وهذه الحاجة إلى المكتبات العامة معترف بها منذ وقت طويل . وثمة دليل على أن مكتبة عامة كانت توجد فى انجلترا فى أوائل القرن الخامس عشر . ولقد أقيمت واحدة من أولى المكتبات العامة فى فيلادلفيا فى سنة ١٧٣١ بواسطة بنيامين فرانكلين . ومع ذلك فلم يكن هناك اتجاه ملموس نحو إقامة المكتبات العامة حتى أوائل القرن التاسع عشر ، ذلك الاتجاه ذو الدوافع الإنسانية الخيرة جاء نتيجة للحركة المنهجية ^(١) ، والثورة الأمريكية والثورة الفرنسية .

واند أقيمت المكتبات العامة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فى كل المدن الكبرى فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت هذه المكتبات عادة مكتبات اشعراك خاصة تقتصر عضويتها على الطبقة المتوسطة الدنيا . أما الطبقة فوق المتوسطة والراقية فكانت تشترى كتبها . ولقد أدى انخفاض تكلفة إنتاج الكتاب - بفضل التصنيع وتطور

(1) Methodial movement.

الطباعة الرخيصة - إلى انحلال هذا النوع من المكتبات . وفي نفس الوقت
رسخ في أذهان الناس أن القراءة يجب أن تقدم كخدمة عامة . وكان
لفرض الضرائب المحلية في نيو هامبشير بالولايات المتحدة في سنة ١٨٤٩
أثره في إقامة مكتبات عامة . وفي السنة التي تلت كانت المملكة المتحدة
أول دولة تسن تشريعا برلمانيا لتمويل المكتبات من الأموال العامة .
ولقد افتتحت مكتبة مانشستر العامة في سنة ١٨٥٢ في المملكة المتحدة . وفي
سنة ١٨٥٤ افتتحت مكتبة بوسطن العامة في الولايات المتحدة الأمريكية
تلك المكتبة التي احتلت بعد ٣١ سنة من افتتاحها أول مبنى في العالم ينشأ
خصيصاً لأغراض القراءة العامة . وفي سنة ١٨٦٢ حذت الحكومة الفرنسية
حذو أمريكا فقررت إنشاء مكتبة مدرسية في كل مدرسة ، وفي نفس الوقت
أقامت الحركات الديمقراطية مكتبات عامة في جميع أنحاء الدولة إيماناً
منها بأهميتها في نشر المبادئ والأفكار .

ومع ذلك فاستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة
حيث انتشرت مكتبات البلديات بفضل اندرو كاربنجي ، لم تأت هذه
الحركات التجديدية بالثمار السريعة التي توقعها الخبراء . لقد كان التقدم
بطيئاً وكانت هناك سقطات كثيرة واضمحلال في كثير من الحالات ،
فتقادمة المجموعات وتناقص عدد القراء بسبب فقور الحواس لدى القارئ
على الدعوة وافتقارهم إلى التأييد بين الجماهير . لقد واجهوا أزمة بسبب
نزعاتهم العملية : إما أن يعيروا فقط الكتب التي تعبر عن مبادئهم ومثلهم
أو أن يطردوا القراء الذين يبحثون أساساً عن الترفيه .

إن القراءة لا يمكن أن « تسدى » كمروف . إنها لا يمكن أن
تزرع بالعنف في مجتمع يفتقر إلى المفاخ اللأثم وإلى سياسة ثقافية إجتماعية

شاملة تهيه الظروف اللازمة لتقديمها . لقد كتب أحد الخبراء : « لقد تقدمت المكتبات العامة في الدول الناطقة بالانجليزية . . . في بيئة محلية مزدهرة . والقوانين التي صدرت عن مستوى أعلى جاءت عن طيب خاطر ولم تأت قسراً . إنها فقط تسمح للسلطات المحلية بإنشاء أو تمويل المكتبات . أما إجراءات الإدارة فتتم على المستوى المحلي . إنها كمثل الإنجازات الموجودة بالفعل تسعى إلى إيقاظ الرأي العام وتسعى إلى تأييد من السلطات . » وفي معظم الدول لم تبدأ هذه الاتجاهات إلا مع بداية سنة ١٩٣٥ في الوقت المناسب (وليس مجرد اتفاق) عندما وصل المجتمع الصناعي إلى مرحلة إنتاج الكتب بأعداد مهولة . وهكذا بدأ تنظيم القراءة العامة في كل أنحاء الدنيا في منتصف الأربعينات على نفس النظام المعمول به في الدول الناطقة بالانجليزية أو بطرق أخرى كما هو الحال في الدول الاشتراكية على وجه الخصوص .

لقد كانت المكتبة في الواقع ساكنة : لقد كانت مستودعاً ، وأصبح التركيز الجديد على الحركة : حركة المجموعات ، أي تجديدها باستمرار لتواكب الإنتاج الفكري الغزير والمتنوع ، حركة الكتب ليس في أن تبقى داخل حجرات القراءة ولكن في إعارتها وتداولها بين السكان ؛ حركة مركز التوزيع الذي يتفرع ويخرج ليقابل القارئ في مجرى حياته اليومية ؛ حركة الجهاز الذي يستخدم كل وسائل الإتصال الأخرى ليصاحب ويسهل ويطلق أمد الصلة بين الكتب والقراء ، وأخيراً حركة العملاء الذين يمثلون فئة إجتماعية معينة أو يجمعهم حب الكتب ولكنهم جميعاً يمكنهم إحداث تغييرات المجتمع التي لا نهاية لها في مخاض التغيير .

إن « ثورة المكتبات » ما يزال أمامها طريق طويل قبل أن تصل

في تأثيرها ونطاقها إلى « ثورة الكتاب ». ففي دراسة نشرها مركز الوثائق الفرنسي^(١) في سنة ١٩٦٨ كان عدد الإستعمارات السنوية للشخص الواحد من المكتبة العامة ٩٤ في المملكة المتحدة و ٧ في الدنرك و ٤٠ في الولايات المتحدة و ٤٠ في الاتحاد السوفيتي و ١٨ فقط في جمهورية ألمانيا الاتحادية و ١٢ في أسبانيا و ١١ في سويسرا و ٩٤ في اليابان و ٧٤ في فرنسا إن علاج هذه الحالة يمكن أن يتخذ عدة أشكال، بعضها رسمى بطبيعته ففي المقام الأول لا بد من وجود خدمة مكتبة على النطاق القومى ، مكتبة أو مكتبات قومية ثم ببلد جرافية قومية . ذلك أن المكتبة كشروع تمثل أساس مكتبة القراءة العامة ، إلى الحد الذى تسقطيم فيه تطويع خدماتها للمقتضيات الجديدة لحركة الكتاب . والقضية في معظم الدول المتقدمة هي أساساً قضية تعديل للأوضاع . أما في الدول النامية فإن إقامة خدمة مكتبية على النطاق القومى أو النطاق الحلى ، واجب يجب أن يعطى الأولوية . لقد وضع إجماع خبراء إنتاج الكتاب وتسويقه في آسيا الذى نظمه اليونسكو في طوكيو في سنة ١٩٦٦ التوصية التالية على رأس قائمة التوصيات : « لا بد أن تضم كل دولة خطة متكاملة لتنمية المكتبات كجزء من برنامجها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية » .

إن الخطوة الرسمية الثانية هي احتضان كل المبادرات التى تقوم بها الجماعات الخاصة أو السلطات العامة لإقامة مراكز التوزيع الكتب لسد احتياجات الأفراد في البيئة المحيطة بها . ففي المدن الكبيرة تقوم مكتبة البلدية بفروعها التى تخدم الأحياء ، والتجمعات السكانية ويساندها عدد من

(1) Documentation Française.

المكتبات السيارة كأفضل الوسائل وأكثرها إنتشاراً في الخدمة المكتبية. بيد أن المشكلة قد تعتمد بالنسبة للمناطق الريفية ولعل أحسن الحلول يكمن في استخدام المكتبات المتنقلة (السيارة) أو محطات الكتب التي تمول بالكتب من مستودع مركزي ولكنهما لن تكون فعالة جداً إلا إذا تلقت المساعدة عن طريق شبكة من المراكز الثقافية ، وأندية الشباب والمراكز الاجتماعية التربوية أو الدينية أو السياسية أو الاتحادات المهنية أو على الأقل من المدارس الحامية وأياً كان النظام الذي يطبق فلا بد له من أن يتكامل بقدر الإمكان مع حياة الشعب . وهكذا فإن استغلال المكتبات المدرسية لتنمية عادات القراءة العامة لهو أمر فعال وخاصة في الدول النامية كما أشار إلى ذلك إجماع خبراء تنمية الكتاب في إفريقيا الذي نظمه اليونسكو في أكر ١٩٦٨ ، وهذه المبادئ عولجت فيما سبق في الفصل الخاص بالتوزيع .

ونمة سبب آخر لربط المكتبات العامة بالمكتبات المدرسية هو أن شباب المدارس هم من أخلص وأفضل رواد المكتبات العامة . ففي المكتبات التي بها أقسام خاصة بالشباب يمثل الشباب من ٣٠ إلى ٤٠ ٪ من مجموع القراء . وفي الواقع يزداد عدد مكتبات الأطفال في كل يوم ويزداد عدد روادها عن عدد رواد مكتبات الكبار . إن الأطفال في سن ما قبل المدرسة من بين القراء المواظبين .

وتندرج مكتبات المصانع أيضاً في قائمة القوسم المكتبية ، وهي مكتبات متطورة في الدول الاشتراكية خاصة ، كما انتشرت أيضاً في كل الدول الصناعية في العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة . وهذه المكتبات تختلف اختلافاً بيناً في تكوينها ومعاييرها تبعاً للاتحاد التجارى أو الإدارة التي تتبعها . ومن المكتبات التي تستحق الذكر في هذا الصدد مكتبة مصنع

رينولت^(١) في بيلانكور (فرنسا) والتي تديرها إدارة المصنع ويربو رصيدها على ٥٠.٠٠٠ مجلد ، وقامت في سنة ١٩٦٦ بـ ١٠٣.٠٠٠ إعادة لما يزيد من ٣١٢٠٠ مامل . ومع ذلك فان وضع هذه المكتبات غير مرض وكثير منها لا تصل خدماته لأكثر من ١٠٪ من الأفراد . والصعوبات التي تصادفها عديدة : قصور المخصصات المالية ، والشك أو اللامبالاه من جانب أصحاب العمل ، ومشاكل مادية أو خلقية من جانب العمال أنفسهم . وهناك مشكلات خطيرة تتعلق بوظائف المكتبة أنفسهم فقد أثبتت التجارب أن مكتبة المصنع لا يمكن أن تؤدي وظيفتها على خير وجه إلا إذا كان العاملون بها من بين مستخدميهما ويعرفون عن قرب كل جانب في حياة العمال . وهكذا فانه بالإضافة إلى القدرة المهنية ينبغي أن ينتمي الموظفون بالمكتبة إلى الوسط العمالي الذي لا يلبس بوضوح إلا في الشركات الكبرى وهناك حل بديل هو تشكيل لجنة من العمال تتوفر على إختيار الكتب التي تضاف إلى رصيد المكتبة .

ويجربنا هذا إلى مسألة إعداد أمناء المكتبات ، وهي الخطوة الرسمية الثالثة : يوجد في الوقت الحاضر في أنحاء العالم كثير من مدارس أمناء المكتبات على كافة المستويات وتتخذ الخطوات لتوسيع نطاقها . ومع هذا ، فمن الواضح أنه بالإضافة إلى أمين المكتبة المتخصص في علوم المكتبات لابد من وجود فريق من المساعدين لهم اهتماماتهم بالوسط الذي يقدمون الخدمة المكتبية له . ونحن نرى اليوم خطوط الأمين - ؟؟ المصلح^(٢) تتكون إنه أساساً مصلح إجتماعي ومربي ، مهتم بالتكنولوجيا أو عضو لاتحاد

(1) Renault Factory.

(2) The Librarian - Promoter.

تجارى نشيط وقد تلقى تدريباً مكثباً متخصصاً، وتعلم كيفية إستخدام كل وسائل الإعلام بما فى ذلك المواد السمعية البصرية ، ونتيجة لهذا التدريب المختلط يكون قادراً ، بلباقة فى الوسط الذى يعمل به، على أن يمنع النكتب من أن ينظر إليها كشئ غريب دخيل وأن يمنع القراءة من أن ينظر إليها على أنها معروف « يسدى » .

كيف يمكن احضار القارىء للكتاب ؟

يركز كثير من الدراسات على إلكشاف ما يقرأ الناس بالفعل بقصد إستقراء ما يحبون قراءته مستقبلا باختصار ، بقصد التعرف على أذواقهم . وقد جاءت النتائج بصفة عامة مخيبة للأمال . ففى إحدى هذه الدراسات يتضح أن بعض الناس يبحثون عن المعلومات وآخرون يقرءون بقصد الهرب وآخرون للتثقيف الذاتى . وعلى سبيل المثال فان بعض الأطفال فى إحدى الفئات سيقراءون موبى دك^(١) لمعرفة صيد الحوت . وآخرون سيقراءونها للمتعة التى يحصلون عليها من المفامرات المثيرة التى يتضمنها الكتاب . بينما البالغ قد يسقط على نفسه دراما السكابتن اهاب .

ويستقيم هذا فى محاولة التعرف على الأذواق ، التعرف على عملية القراءة إلى جانب التعرف على النص المقروء . بمعنى آخر : بالإضافة إلى أن نسأل الناس عما يقرءون ، من الضرورى أن نسألهم عن كيف ولماذا يقرءون .

إن الإجابات التى يقدمها القراء فى هذا الصدد يصعب تفسيرها . فعندما سئلوا عن دوافعهم للقراءة أجاب عدد كبير منهم أنهم يقرءون « للتسلية » أو « للاسترخاء أو للترويح » أو « للهروب من كل شئ » .

(1) Moby Dick.

ومن غير المعقول أن نستخلص أن القراء الذين يحاولون الهروب من الواقع إلى دنيا الكتب يمثلون فئة متجانسة في مقابل فئة الأشخاص الذين يقرءون بقصد الحصول على المعلومات أو زيادة معارفهم العامة أو للتثقيف الذاتي . فإن فكرة الهروب في حد ذاتها فكرة غامضة مبهمه . وعلى الرغم من أن هذا المسلك قد يعبر معيها إلى حد ما في الوقت الحاضر ، فإن المعنى الحقيقي للهروب قد يعنى المدخل إلى الحرية وبالتالي يؤدي إلى إتساع الآفاق في التفكير .

إنها الرغبة في اكتشاف طرق جديدة تساعدنا على رصد مبدئي سلوك القراء . ولأن القراءة لدى بعض الناس هي مجرد نشاط واحد من أنشطتهم اليومية . ولدى البعض الآخر عمل إختياري له قيمته وإعتباره . وبمعنى آخر تعتبر القراءة العرضية والقراءة ذات الدافع ظاهرتين منفصلتين ، فالظاهرة الأولى تضع الكتب في قائمة السلع الإستهلاكية . وكلمة « تضييع الوقت » هي أحسن الألفاظ ملائمة في هذا المقام ، إنها تشير إلى نشاط يؤدي لشغل الوقت مثل تناول مشروب أو حل الكلمات المقاطعة أو مشاهدة أول برنامج يعده المرء في التلفزيون بطريقة غير واعية . نفس هذا التمييز بين ذلك النوع والقراءة ذات الدافع يشبه التمييز بين المحادثة القصيرة أو تبادل ملاحظات روتينية في مكان عام وبين المناقشة الطويلة فالأولى دائماً توضع بين قوسين . إن أستاذ الجامعة عندما يقرأ قصة بوليسية في القطار لا ينفهم في الكتاب الذي يقرؤه ولكنه فقط يبحث عن الاسترخاء . والبحث في القراءة عن طريق الأسئلة المباشرة مستحيل من الناحية العملية . وتقسيم طرق القراءة إلى نوعين لا يفترض بالضرورة وجود نوعين من القراء . فالشخص الواحد الذي قد يقرأ أحياناً للتسلية قد يقرأ أحياناً

أخرى لغرض معين . وقد ينتقل القارئ من هدف إلى هدف آخر أثناء قراءته للكتاب الواحد . ولا بد أن كلاً منا قد إستيقظت رغبته في القراءة عندما إستدعى ، إلتجابه نص مانجأة ، أو أثار عقله أو حرك عواطفه . وقد تغير طريقة قراءة الفرد كلية بحيث يجد نفسه مضطراً إلى العودة للخلف وإعادة القراءة بالطريقة الجديدة .

إن القراءة العرضية تنقشر بطبيعة الحال إنتشاراً واسعاً في الدول المتقدمة صناعياً . وكثير ممن يذكرون بأنهم لا يقرءون ابدأهم في الواقع يقرءون بأكثر مما يعتقدون على الأقل فيما يتعلق بالصحف اليومية رغم أن ذلك لا يعد قراءة حقيقية . إن الصحف والكتب معاً قد تقرأ بطريقة عرضية أو لغرض معين ولكن قراءة الصحف بالذات يمكن إعتبارها في منطقة وسط بين العرضية والغرضية .

ويجب ألا ندهش إذا عرفنا أن القراءة ذات الدافع تنقشر أكثر بين رواد المكتبات العامة ، ذلك أن إرتياد المكتبة في حد ذاته يعكس رغبة أكيدة في الوصول إلى الكتب ، وعلى سبيل المثال فإن ١٠٪ من القراء في المكتبات العامة أو المدرسية في تشاد كشفوا عن أنهم يقرءون « حتى لا يبنضوا » ، « حتى ينسوا » أو « لكي يناموا أنفسهم للنوم » . بينما أشار ٥١٪ من القراء في إحدى المدن الفرنسية — وربعهم فقط يستخدمون المكتبة — إلى أنهم يقرءون « للتسلية » و « للاسترخاء » ، « لينفلق على نفسه » أو « ليهرب من كل شيء » .

ولكن حتى في هذه الحالة يصعب أن نكشف الدافع الأصيل للقراءة من غيره . فالقراءة « للنسيان » أو « للتسلية » قد تكون متعمدة تماماً نتيجة لإختيار واعى ، وإن عملية الإختيار هي التي تميز القراءة الغرضية .

فالقارىء لا يقرأ ببساطة أى شىء يقع تحت يده ، ولكنه يقرأ نوعاً معيناً من الكتب أو أنواعاً معينة من الكتب بصرف النظر عن قيمتها فى أعين خبراء الثقافة . أما فى القراءة العرضية فعلى العكس من ذلك ليس هناك سوى معايير قليلة متماسكة فى إختيار مادة القراءة وهى على قلتها معايير سلبية أو على سبيل المثال فإن أى شىء يتطلب مجهوداً أو يتعارض تعارضاً بيناً مع العادات المقبولة يرفض من جانبهم .

إننا نستطيع أن نميز بين أنماط القراءة الغرضية (ذات الدافع) بناء على طريقة إختيار الكتب ، فبعض القراء يختارون الكتب بناء على موضوعاتها وبالتالى يعلقون أهمية كبيرة على عنوان الكتاب ، بينما آخرون يختارون الكتب بسبب مؤانيها أو لأنها جزء من سلسلة يعجبون بها . وبصفة عامة ينتمى إلى الفئة الأولى هؤلاء الأشخاص الذين يبحثون عن الحقائق سواء كانت حقائق عملية أو نظرية مجردة . والفئة الثانية تنتظم قراء القصص بصفة خاصة . وهذه بطبيعة الحال فروق عامة جداً لأنه كما أشرنا من قبل ، يعتمد إستخدام الكتاب أكثر ما يعتمد على إستعدادات القارىء النفسية وكذلك على قصد المؤلف . ومن الممكن أن يبحث المرء عن الحقائق فى رواية ، كما قد يطلق لخياله العنان فى قراءة كتاب تاريخى أو كتاب عن الأنساب أو حتى كتاب علمى .

وتكشف بعض الدراسات التى تجرى الآن عن أن طرق الإختيار هذه تتوافق مع نمطين أساسيين من أنماط السلوك ، يمكن أن يسمى أحدهما بالسلوك الغرضى والثانى يسمى المشاركة . فى النمط الأول يظل القارىء مستقلاً بذاته ، وعلى مسافة مما يقرؤه وبوجه بإقتدار طريقته فى القراءة على ضوء إحتياجاته . وفى النمط الثانى يدخل القارىء فى العالم الذى يصفه

الكتاب ويسقط على نفسه البطولة إذا كان ثمة بطل ويتخيل نفسه في العالم الذى يقرأ عنه كما لو كان عالماً حقيقياً .

ويتوافق السلوك الغرضى مع القراءة لأغراض إعلامية أو تربوية لأسباب مثل : « أنا أقرأ لادعم أفقى ، لأجمع الحقائق ، لأتعلم ، لأزيد معلوماتى العامة ، لرفع مستواى التعليمى ، لتنمية ميولى لزيادة معلوماتى عن موضوع معين ... » . أما سلوك المشاركة ، الذى هو سلوك أدبى على وجه التحديد ، فهو أعقد وأصعب من أن يشخص . والأسباب التى ذكرت فى تفسيره غامضة ومنحنية للامال : مثل « أنا استمتع بذلك ؛ أنا أحب ذلك ، أنا مشدود إليه ؛ أنا أحده ممتعا ومثيراً ، إنه يجعلنى أحلم ، وأهرب من الواقع .. » وطريقة المشاركة نفسها ليست واحدة دائماً : فالمرء لا ينفهم فى رواية بنفس الطريقة التى ينفهم بها فى قصيدة .

ولأغراض الدراسة فى هذا الكتاب قد تقتصر على التمييز بين هؤلاء الذين يخرجون بشئ من قراءتهم وهؤلاء الذين يلقون بأنفسهم فيها . فالسن والوضع الاجتماعى والمستوى التعليمى كلها تلعب دوراً ماعلى الرغم من أنه دور غير مباشر . وأقصى ما يمكن القول به هو أن الأشخاص ذوى المسئوليات والذين يحسون بها عادة ما يلجأون إلى القراءة الغرضية ، بينما الأشخاص الذين يحسون بوطأة الحياة يميلون إلى نمط المشاركة . إن طريقة الفرد فى القراءة يعتمد إلى حد كبير على طريقته فى الحياة وعلى علاقته الواضحة بالعالم الذى يعيش فيه .

إن الاعتبارات السابقة تفترض أن التحول من عدم القراءة إلى القراءة هى بالدرجة الأولى مسألة تنظيم رسمى ولكن مشا كل التحول من القراءة

العرضية إلى القراء العرضية يصعب حلها لأن هذه المشاكل متنوعة إلى حد كبير .

وأول هذه المشاكل وربما كانت أكثرها خطورة يتصل بمادة القراءة نفسها . فتشجيع الناس على القراءة لا فائدة منه إذا لم تقيس الكتب التي تروقهم وتجذبهم . وايسر للمشكلة مجرد مشكلة إختيار . فان أكثر من نصف القراء في العالم كالأينا لا يجد مواد القراءة التي يحتاجها لسد متطلباته الأساسية .

وذلك على خلاف كثير من الصعوبات الموجودة في الدول الناشرة الكبرى . فان إنتاج الكتب بها من الفزارة ممكن بحيث يصعب على القارئ « العرضي » (ذى الهدف) أن يكتشف الكتب ذات المحتوى الفكرى الذى ينشده ، ومن أين يحصل عليها . وأكثر من هذا فان القارئ « المشارك » يشعر بأن الكتب المتيسرة لا تقدم له نقطة التقاء إذ أنها تقدم خبرات غريبة عنه بلغة محدودة .

والطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبة الأولى هى إقامة وتطوير خدمات توثيق وإعلام على القطاعين القومى والدولى تكون فى متناول كل فرد . ولكن حتى هذا الحل لن يكون مجدياً إلا إذا جاء انسياب المعلومات فى طريقتين ، وأن يعرف ناشرو الكتب على حاجات القراء وكيف يعبرون عنها . وهذا مما يتطلب اتصالاً مباشراً ومنظماً ، لعله موجود بالفعل ولكنه غير كاف . فقد يكون من اليسير لإرضاء القارئ باقتباس يتم داخل بلده أفضل من ترجمة بلغة واسعة الانتشار أو إعادة طبع مبسطة .

إذن لا يمكن إحضار القارئ إلى الكتاب إلا إذا يسرنا الكتاب

بالفعل للقراءة . وفي قليل من الدول وبخاصة الدول الاشعراكية يبذل جهد لقمية الاتصال المباشر بين المؤلفين والقراء ، ولكن ما يزال الطريق طويلا نحو هذه الغاية .

ففي المقام الأول يجب أن يكون القارئ في وضع يمكنه من التعبير عن نفسه . لقد كانت التقاليد الأدبية تقصر وسائل التعبير هذه على قلة من المثقفين مزودة بالأسلحة الضرورية لذلك وبوسائل تبادل الأفكار . وكان هذا هو الهدف الرئيسي من نظام التعليم التقليدي وما يزال هذا هو الطريق في تكوين الرأي عن طريق المقالات النقدية ، والمحادثات والمناقشات التي للقارئ مع المؤلفين والفنانين والأكاديميين والمهنيين في تجارة الكتب — كإباعة الكتب وأمناء المكتبات — وأحيانا مع القراء الآخرين في نفس مسقواء الفكرى . وبرغم كل المظاهر فإن القارئ المثقف لا يكون منعزلا أبدا أثناء القراءة .

يبدو أن القارئ العادى ليس في نفس الوضع ، فإن الافتقار إلى خطة عامة ولغة ، تعبر عن آماله وردود الفعل لديه يجعله في مقادى عن البرج العاجى الذى يقبع فيه الآخرون . وإن إمداده أو على الأقل مساعدته على بناء هذه الخطة وتطوير تلك اللغة يجب أن يكونا من الأهداف الأولى لقمية القراءة .

لقد كتب أحد الخبراء عن ظروف القراءة في بعض الدول الإفريقية يقول : « إن محاولة سحب أحد الأفراد في إفريقيا خارج مجتمعه ينظر إليها برية وشك وينظر إليها على أنها تهديد للجماعة ، ومن ثم فإن الوقت الذى ينقذه الفرد في القراءة ، إذا لم يكن استثماراً يعود بالفائدة على الجماعة كلها ، سيجعل المجتمع الإفريقى بدين عملية « القراءة الفردية » . ويجب ألا تقلل من

أهمية هذه المقبة على الرغم من امكانية التغلب عليها بادخال نظام نوادى الكتب وتوسيع نطاقها مثلاً .

وبالمثل يمكن أن يقال عن التغييرات الضرورية فى تنمية القراءة فى كل البيئات . فان الطرق العديدة التى اختبرت أو التى تطبق لوضع خطة إجتماعية تدور حول الكتاب وإيقاظ دوافع القراءة عند القارئ وإعطائه الفرصة للتعبير عنها ، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات واسعة : (١) طرق جماعية مثل نادى القراءة المنظم أو إجتماع يعقد كملحق لنشاط آخر (٢) طرق تصويرية تبدأ بمعرض بسيط وتصل إلى مشاهد تمثيلية (مثل مونتاجات الكتب) باستخدام المسرح والسينما والفوانيس السحرية والتسجيلات الصوتية أو التليفزيون المحلى (٣) أو خليط من هذه الطرق حيث تسخر كل إمكانيات المجتمع فى فترة محدودة للحدث عن موضوع كتاب معين أو سلسلة كتب . وتعبر شبكة متاجر الكتب والمكتبات بؤرة لهذه المانشط ، إذا أخذت متاجر الكتب ترتبط أكثر بحياة المجتمع إلا أن المتاجر فى الدول النامية لم تهين نفسها بعد للقيام بهذا الواجب . وإن من بين الأهداف الرئيسية لخبراء الإعلان وتنمية مبيعات الكتاب كيفية إستغلال كل نقطة توزيع (وخاصة فى المناطق الريفية) لتصبح مركزاً للإعلام عن الكتاب ، وكيفية إستغلال عملية البيع بالبريد لتكوين جماعات نشاط ، يكون لكل قارئ فيها رأيه . إننا يجب أن نكتشف كيف يعطى الكتاب مكاناً مركزياً فى حياة المجتمع الحديث ليس فقط كسلعة إستهلاكية ولكن كوسائل للإعلام والاتصال والتعبير .

ولفهم الأسباب يجب أن تصل المكتبة — ليس فقط كمستودع للكتب بل كركز توزيع أيضاً — إلى الجماهير وتجذب الناس إلى دنيا الكتب .

وهذا ممكن لو أن المكتبة تواجدت حيث يتجمع الناس لندعوهم إلى القراءة — للقراءة والمناقشة . إن المكتبة لا ينبغي لها أن تغفل أياً من اللغات التي يستخدمها المجتمع الإنساني : اللغات التقليدية للكلمة المنطوقة، وللحركة والصورة ، أو اللغات الحديثة للمواد السمعية البصرية . إن المكتبة يجب أن تهنيء الفرصة لتفاعل الكتب مع كل المواد الأخرى — الرقص، المسرح ، الصحف، التلفزيون — تلك المواد التي تعبر عن الأفراح والأفراح والاهتمامات في الحياة اليومية سواء كانت في الرياضة أو السياسة ، أو التكنولوجيا أو الحب أو المشاكل الاجتماعية أو الدينية .

ومع ذلك فإن أهم واجب في هذا الشأن يقع على عاتق المدرسة . ولقد أشرنا من قبل إلى أن مرحلة ما قبل المدرسة مرحلة حاسمة في تكوين عادات القراءة وهنا تكون لرياض الأطفال فضل البدء في إدخال الكتب في حياة الأطفال ليس كأدوات تعليمية ولكن كتجربة مستمرة ليكتشف الطفل نفسه ويكشف العالم حوله . إن التعبير الفردي عن الذات في هذه السن المبكرة ، والذي يمارس في إطار جماعي ، هو أفضل شكل من أشكال ممارسة القراءة الأولية . وفي المرحلة التالية لممارسة القراءة بلغة مكتوبة يكون الطفل قد سيطر على وسائل التعبير ومن ثم يكون قادراً على الرجوع إلى الكتب للحصول على إجابات لتساؤلاته ورغباته يشعر بها ويستطيع التعبير عنها بوضوح . إن تدريس الأدب يجب أن يقدم نوعاً من رحلات الإكتشاف تقود الطفل إلى أن يتعرف بنفسه على الأدب القديم والحديث الذي يتوافق مع رغبة تفاجج في داخله ، ويمكن إذا أمسك بها أن تؤدي طول حياته إلى أحسن الثمرات .

ويمكن لجماعات أو جمعيات كتب الأطفال التي يديرها أولياء الأمور أن تقدم حوافز قيمة للقراءة « الترويحية » من جانب الأطفال .

القراءة والنشاطات الأخرى المتصلة بها :

لا ينبغي لنا أن نفكر في القراءة فقط كنشاط يبدأ وينتهي بالنص المطبوع داخل الكتاب ، بل على العكس فإن كل الدلائل تشير إلا أنه كلما كان دافع القارئ إلى القراءة كبيراً كلما قل إقصاءه على الكتب . فقرأته تسبقها وتلحقها قراءات أكثر بالمعنى الواسع لهذه الكلمة، وتسبقها وتلحقها أشكال أخرى من الاتصال .

ولا نحتاج في هذا العدد إلى أن نشير بإيجاز إلى الصحف اليومية والسينما والراديو والتلفزيون ، حسب الترتيب الزمني لظهورها ، فوسائل الإعلام هذه تسود عصرنا ولكنها لا تمثل إلا جانباً واحداً حديث الظهور نسبياً من الإطار الكامل الذي توجد فيه الكتب .

وفي كل من هذه الوسائل تكون نسبة الاستعمال « العرضي » أكبر إذا قورنت بالكتب . وأكثر من هذا فإن هذه النسبة تتفاوت : فقد يترك أحد الأشخاص الراديو دائراً طول اليوم خلفه ولكنه لا يستمع إليه إلا في أوقات معينة وبالمثل قد يقوم بالذهاب إلى السينما عدداً من المرات أو يشاهد التلفزيون .

ولقد أثبتت الدراسات أن وسائل الاتصال الجماعي بصفة عامة لم تؤثر تأثيراً ذا بال على عادات القراءة . ومعنى هذا احصائياً أن الأشخاص الذين يقرءون الكتب لا يستخدمون هذه الوسائل بأكثر أو أقل من القراءة.

وعلى الرغم من أن هذه النتيجة مخيبة للامال الا أنها على الأقل تجعل من الممكن وقف التعامل السائد في الأوساط الفكرية بأن وسائل الاتصال الجماعى تمثل تهديداً خطيراً للكتيب . ومع هذا فإن إدخال التعليق في دولة ما يؤدي إلى تنمية القراءة ولو أن هذه التنمية أقل من أن تلاحظ . وتلك حقيقة ثبتت في الدول المتقدمة .

وإذا ما تجاوزنا الملاحظات الإحصائية البسيطة فلقد يؤدي ذلك بنا إلى وضع بعض الفروض وأكثر هذه الفروض سهولة في تحقيقها تلك التي تتعلق بالصحف . فإن جانباً كبيراً مما ذكرناه عن قراءة الكتيب ينسحب على بعض أنماط قراءة الصحف . والعلاقة الوثيقة بين الكتيب والصحيفة تكمن في أن الصحيفة في هذه الأيام — بعد أن حلت محلها الوسائل السمعية البصرية في إعطاء الأخبار أولاً بأول — تسعى إلى التعليق على الحدث ، وتصوره وتضعه في مكانه بين الأحداث الأخرى أى تترجمه إلى لغة الأحداث المحلية اليومية .

وهذا هو السبب في أن قراءة الصحف تعتبر دائماً دليلاً ممتازاً نحو قراءة أنقى وأسهل . ولكن العلاقة بين الكتيب والدوريات تختلف باختلاف بيئنا من دولة إلى أخرى ، وتزداد هذه الاختلافات في الدول ذات التقاليد الفكرية العميقة الراسخة . أما في حالة الدول النامية فلانستطيع اثبات وجود علاقة دائمة ومثينة بين التقدم في توزيع الكتيب والتقدم في توزيع الصحف ويجب أن ينظر إلى الكتيب على أنها تمثل جزءاً من شبكة الإنصال المطبوعة يماثل في الحجم ، على النطاق العالمى ، شبكة اتصال المواد السمعية البصرية . وأي سياسة للقراءة يجب أن تضع هذه الحقيقة في

اعتبارها: ان الصحافة ودور النشر لهما هدف واحد مشترك هو سد الحاجة الى المعرفة ، والى الفهم وأن يتحددا معاً لتنمية المعرفة وتوضيح الأفكار وتحديد الآراء تلك الأمور التى تعقب من بين أقوى الدوافع الى القراءة .

وثمة أمور أخرى : فعندما يسأل القراء المقمرسون بعد مشاهدة فيلم يحبونه عما إذا كانوا يريدون قراءة الكتاب الذى بنى عليه الفيلم أو على العكس ما إذا كانوا بعد قراءة الكتاب يحبون أن يشاهدوا الفيلم الذى يصوره الكتاب ، فإن جانباً كبيراً من القراء — أكثر من النصف — سوف يجيب على السؤالين بالإيجاب — ويبدو أن هؤلاء الذين أجابوا على هذا النحو يمثلون سلوك « المشاركة » فى عاداتهم القرائية . ويكشف هذا عن أن نمط قراءة « المشاركة » يمثل مظهرة فكرة على مستوى الاتصال المطبوع . إن القراءة بالنسبة لهذا النمط من القراء معناها أن يعيش القارئ فى مغامرة فكرية أو عاطفية تمثل جزءاً متكاملًا من حياته . فالإرتباط بمؤلف أو بطل أو فكرة ما هو رباط شخصى يفسر لماذا يختار كتباً لمؤلف معين أو فى سلسلة معينة : إنه يريد أن يدخل مرة أخرى إلى عالم مألوف له ينتمى إليه فى الخيال على الأقل . والسببما تدخل إليه مباشرة وكذلك تفعل الإذاعة بطريقتهما الودية وإنسياها الحر حيث تسمح لخياله أن يبنى وأن يرسم تجربة ثم تأتى القراءة ، التى تجعله يسيطر على ملكاته الداخلية ، لتتوج هذا كله .

أما التليفزيون، جهاز الاتصال المتعدد فمما يزال غير مفهوم ولا يمكن السيطرة الكاملة عليه وله تأثيره الذى يشبه الى حد كبير تأثير الصحافة والسينما والإذاعة معاً وله ميزة نقل الحدث فى نفس وقت وقوعه . والتليفزيون أيضاً يستخدم القصص : انه يستهلك المادة الأدبية بسرعة لا تترك

وقتا للتفكير الفردى الذى يشكل جزءا من عملية القراءة ، أو فى عمالية الكتابة ، على الأقل فى مجال القصة .

ولهذا السبب كانت آثاره متناقضة . فالقليفيزيون من جهة يخلق حاجة ملحة لقراءة المادة المطبوعة ومن هنا يعتبر من أفضل حلفاء الكتاب والصحيفة . ومن جهة ثانية فإن جهاز إنتاج وتسويق المطبوعات لا يستطيع أن يعمشى مع السرعة الجنونية للقليفيزيون ، ولهذا يقتصر القليفيزيون على وسائله الخاصة وينطلق فى دائرة مقفلة تلبس بها المجسمات ثوب الحقيقة مما يمثّل تهديداً خطراً لحرية المشاهد . وإن حرية المشاهد فى أن « يتحول » عن القليفيزيون ليست إلا حلا سلبيا لهذه المشكلة .

إن الخطر لا يمكن تجنبه إلا بالتنسيق الكامل والانسجام بين وسائل الاتصال . فقيا يتعلق بعمل الناشر يجب أن يفكر فى الكتاب وفى علاقته بما اصطالح على تسميته بالحقوق الجانبية : أى إستغلال الكتاب فى الصحافة ، والإذاعة ، والتليفيزيون أو السينما . أى لا ينبغي أن يفكر فيه فقط على أنه حدث أدبى ولكن فى كل ما يمكن أن يترتب عليه . وهذه لا معنى أن كل كتاب سوف يقيم الدنيامن حوله ولكن علينا أن نقوم أنه يدخل فى إطار خطة شاملة وأنه عندما يدخل دائرة التوزيع لن يقيم معركة فردية وسط الجماهير التى لديها ألف شاغل يمنهما . من القراءة .

إن المرء قد يتساءل « لماذا القراءة ؟ » . وليس ثمة إجابة شافية . ولكن هناك حقيقة بسيطة هى أن الوضع الحال للمواد السمعية البصرية لا يسمح لها بأن تعمل بدون تعضيد من جانب المواد المكتوبة (المطبوعة) . ولاستطيع كل الوسائل التكنولوجية المعاصرة الآن كما لم تستطيع

من قبل ، أن تمنع الكلمات المنطوقة والصور من الذبوع والانتشار في وجود الكلمة المكتوبة . وقد لا تستطیع الكلمة المكتوبة أن تمش وتستمر في حضارتنا المتغيرة كما عاشت من قبل ولكنها لا تزال تسليح القارئ بقوة الحوادث التاريخية وتصوير المعاني وإعادة النفس — ير والفهم والنقد السابق : وفي كلمة واحدة إنها تسليحه بكل وسائل حريته .

* * *

الفصل السابع

النتائج

أدى استمرار وجود مجاعة الكتاب في أنحاء كثيرة من العالم إلى شحذ الجهود المتزايدة لتقديم الغذاء الفكري المناسب لنا . ففي المقام الأول أخذت الحكومات زمام المبادرة في ميدان النشر ليس فقط في الدول النامية ولكن أيضاً في الدول المتقدمة حيث أدرجت الكتب التعليمية في برامج المعونة الخارجية . كما قامت مهن الكتاب نفسها بتقديم الحلول لمجاعة الكتاب المعقدة ضمن ما قدم من حلول أخرى كثيرة .

ولما اقترب العام الدولي للكتاب ١٩٧٢ تبني الاتحاد الدولي للناشرين فكرة « ميثاق الكتاب » ^(١) الذي يصور في ألفاظ واضحة الوضع الفريد الذي يحمله الكتاب في مجال التربية والحياة الروحية وفي ممارسة الحرية والفهم الدولي . وقد قامت بآنجازها اللجنة المساعدة للعام الدولي للكتاب ^(٢) التي شكلتها مهن الكتاب . كما أنه في ١٢٢ أكتوبر ١٩٧١ وافق الناشرون وممثلو المؤلفين والمكتبيين والموثقين وباعة الكتب في بروكسل على نص الميثاق الذي نجرده ملحقاً في نهاية هذا الكتاب . ويجب أن نشير إلى أن هذه اللجنة لم تمثل المهن المختلفة فحسب ولكنها أيضاً مثلت من جميع أنحاء المعمورة . ويشتمل ميثاق الكتاب على عشر مواد قصد بها أن تغطي العوامل الرئيسية التي تؤثر في

(1) Charter of the Book.

(2) Support Committee for International and Book year.

الكتب . وهو يصور في صورة مركزة كل الصفحات السابقة ويلبس نفس الأهداف .

« لكل شخص الحق في أن يقرأ » هذه العبارة تمثل الجملة الافتتاحية في المادة رقم ١ من الميثاق ، والتي تعكس الأفكار الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . إذ يؤكد الإعلان أن كل الناس قد ولدوا أحراراً ومتساوين في العزة وفي الحقوق . لقد منحوا العقل والشعور ويجب أن يسلكوا إزاء بعضهم البعض بروح الأخوة . ولكل واحد منهم . كل الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان دون تمييز بسبب الجنس أو اللون ، أو النوع أو اللغة أو الدين أو رأيه السياسي وغيره أو أصله القومي والاجتماعي أو ملكيته أو مولده أو أى وضع آخر . والحقوق التي كفلها الإعلان تشمل حرية الفكر والشعور والدين ، وحرية الرأي والتعبير وهذه الأخيرة تشمل حرية البحث ونقل المعلومات والأفكار بأى وسيلة بدون حواجز أو حدود .

وهكذا فإن حق الكتابة ، وحق النشر وحق القراءة هي من بين الحقوق المتاحة للإنسان . ومع ذلك فإن امتلاك الحقوق شيء وممارستها شيء آخر .

ويجب أن تسمح الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعمل ممارسة هذه الحقوق أمراً ممكناً . ويعتبر تخلف صناعة النشر في أى دولة أو عجز نظامها التعليمي عن تقديم الفرصة للمواطنين للسيطرة على لغتهم ، يعتبر هذا عائقاً . يمكن التغلب عليه — في سبيل ممارسة هذه الحقوق .

إن حوالى نصف الرجال والنساء والأطفال في العالم اليوم لا يستطيعون ممارسة حقهم في أن يقرأوا لأنهم ببساطة لم يتعلموا القراءة . وبينما تسقط

الوسائل السمعية البصرية القوية أن تنزع كل المواطنين من عزلتهم وتوسع آفاقهم وتجعل بتعليمهم ، فان القراءة تضم أدوات التقدم والرقى بين أيديهم . وإن مرونة استعمالها وشحذها لفسكر القارئ والحرية التي تقيحها له يجعلها أكثر الأدوات فعالية في الحصول على المعلومات وتنظيمها وتطبيقها .

ونفس هذه المميزات تجعلها أداة لازمة لتزجية وقت الفراغ . فان الراحة حق من حقوق الإنسان أيضاً — والراحة تهيء أحسن الظروف للقراءة — والقراءة من أفضل الطرق لقضاء وقت الفراغ .

إن حق القراءة مرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بمحتويات الكتب وهذا أمر اعترفت به مهن الكتاب في ميثاقها ، حيث نصت المادة رقم ١ على : « يقوم سد ناشرو وموزعو الكتاب من جانبهم بأن تستمر الأفكار والمعلومات التي تحملها كتبهم في سد الحاجات المتغيرة للقارئ وللجتمه بأسره » .

« الكتب ضرورية للتعليم »

ويتحول الميثاق من حق القراءة بعد ذلك إلى دور الكتب في التعليم . وبطبيعة الحال سوف يجبرنا هذا إلى علاقة الكتب بوسائل التدريس الأخرى وهى مسألة تهتم الدول النامية والمتقدمة على السواء . ففي الدول المتقدمة في النشر تجرى تجارب كثيرة على المواد السمعية البصرية الأخرى مثل التليفزيون ، الراديو ، الأفلام ، الشرائح ، التسجيلات ، ماكينات التدريس . ومع هذا يبقى الكتاب المقرر عنصراً أساسياً في العملية التعليمية . ولن تختفى الكتب عندما تستخدم الوسائل السمعية البصرية الجديدة على نطاق واسع . وما سوف يحدث غالباً في مثل هذه الحالات هو أن المطبوعات

سقطصبح أكثر إثارة للجدل وتصبح جزءا متكاملا من جهاز جديد معقد
الدواد التعليمية .

فإن الكلمة المطبوعة وحدها هي التي تتيح للطالب أن يسيطر تماما على
سرعة تعليمه . إنها تسمح للتلميذ أو التلميذة أن يعيد بناء الرسالة الفكرية
التي يلقاها ويطوعها لجهاز تفكيره .

واقند أجمعت كل المؤتمرات الاقليمية لتنمية الكتاب التي نظمتها هيئة
اليونسكو على إعطاء الأولوية للكتب التعليمية وخاصة المستعملة في مراحل
التعليم الأولى . ولقد أكد الخبراء أنه لا جدوى في تخطيط التعليم إذا لم
يحصل التلاميذ على الكتب الضرورية . وأبعد من هذا ذكر الخبراء أن
مجانية الكتب الدراسية هي الدافع الذي لا غنى عنه في التعليم الإلزامي .
وكننتيجة لعوامل سكانية وأيضاً لتطور تعميم التعليم في كل الدول زاد
الطلب على الكتب الدراسية . إن الأهداف التعليمية كما حددتها المؤتمرات
الاقليمية لوزراء التعليم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، تستخدم كقياس
تقاس به الجهود المبذولة . ففي سنة ١٩٨٠ في نهاية العقد الثاني للتنمية ^(١) ،
سوف تبلغ الحاجة إلى الكتاب المدرسي في المراحل الأولى ثلاثة أمثال
ما كانت عليه في سنة ١٩٦٠ أى في مطلع العقد الأول للتنمية .

وهذا يعني بالنسبة للدول النامية في آسيا وإفريقيا والعالم العربي وأمريكا
اللاتينية بذل جهود مكثفة جديدة ذلك أن هذه الدول قد نجحت في سد
مطالباتها التعليمية فقط عن طريق الإستيراد . وبينما لا يبدو أن ثمة انكماشاً
سيحدث في هذه الواردات في العقد القادم فلا بد أيضاً لهذه الدول أن تقوم

(1) Second Development De Cade.

بإنتاج هدد متزايد من السكتب المقررة التى تحتاجها إذا لم تضطرب ميزانية التعليم بها عما هى عليه الآن .

إن الحاجة الملحة لإنتاج السكتب المدرسية محليا لهى لإحدى المشكلات الهامة التى ركزت عليها باستمرار لإجتماعات اليونسكو لتنمية السكتب . وتقوم المنظمة بالمساعدة فى إيجاد الحلول عن طريق إرسال الخبراء إلى كثير من الدول لإنشاء مطابع تعليمية والمساهمة فى تخطيط وتأليف السكتب المدرسية . ومن خلال هذه الجهود وجهود الدول الأعضاء فى اليونسكو يسود الاعتراف بأهمية تخطيط إنتاج السكتب المدرسية كجزء من برنامج تعليمى قومى منظم . ومثل هذا التخطيط يجب أن يؤمن الحصول على امكانيات محلية كافية .

وفى نفس الوقت ساد اعتقاد متزايد بأن الروابط بين المؤلفين والناشرين ووزارة التعليم من جهة ، ومخططى الإقتصاد من جهة أخرى يجب أن تتوثق وتقوى . إن الحاجة إلى مثل هذه الجهود المتبادلة ، اهتمت بها منظمات التمويل العالمية ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للتنمية^(١)، ومجموعة البنك الدولى .

لقد وضحت العلاقة بين التعليم والعنصر الإقتصادى والاجتماعى ومن الضرورى أن يعرف رجال الخزانة فى الدولة أن التعليم يتطلب ما هو أبعد من الفصول والمدرسين . إذ يجب إدراج السكتب المدرسية وغيرها من المطبوعات والوسائل التعليمية الجديدة فى الميزانية . كما أن التغيير فى المناخ التعليمى يستتبع بالضرورة إجراء المراجعات والتفقيحات فى السكتب المدرسية

(1) U. N. Developement Programme.

بحيث تناسب الظروف الجديدة وبكميات متزايدة . وبقدر المستطاع يجب أن تؤلف هذه الكتب محليا وتطبع محليا حتى تستفيد من الخصائص القومية، وتقوى التفاهم القومى ، الذى بدونه لا يمكن تحقيق التفاهم الدولى .

« على المجتمع التزام خاص نحو المؤلفين »

لقد وجدت مهنة التأليف حتى قبل أن تكتب أول كلمة على الورق أو ألواح الطين . فلقد كان المنشدون والشعراء مؤلفين وأكثر من هذا مترجمين أيضاً . لقد كان تناول الأثر الأدبى الشفوى وصياغته من جديد وإدخال تحسينات وتعديلات عليه حتى تلائم القصة جمهور المستمعين ضربا من ضروب التأليف حتى أكثر المجتمعات تغلفا عرف الدور الخاص الذى يقوم به الراوى مما جذبه عادة المتاعب والعداوة التى يقابل بها الأغراب . وكان الشاعر المتجول يقابل بحفاوة بالغة حيثما حل .

إن حياة المؤلف فى الأزمنة القديمة تعتمد من بعض الجوانب إذا قورنت بحياة المؤلفين المناضلين فى الوقت الحاضر . فلم يكن يعتمد على أى جهاز بخلاف صوته . ولم يكن ثمة ناشر ولا محرر ولا موزع ينازعه . وكان جمهوره بطبيعة الحال محدودا بحدود طاقته . أما اليوم فإن قلة قليلة من المؤلفين هى التى تستطيع أن تعيش على التأليف . حقا أن هناك رجال ونساء فكري ناجحين ولكن الذين يعيشون طول حياتهم من الكتابة نادرة فى زماننا هذا ولا تستثنى من ذلك الدول المتقدمة إقتصادياً . فان التأليف فى حد ذاته أقوى بكثير من كل الدوافع الاقتصادية . فالشباب — والمسنون أيضا — يكتبون لأن فى داخلهم شىء يريدون لإشراك العالم معهم فيه . والقصاص تزدهر حتى فى المجتمعات التى ترفض فكرة الشعر .

والمؤلفون ينتجون أكثر وأحسن عندما يكافؤون على جهودهم ، سواء بالمال أو باحترام وإعجاب مواطنيهم . ولعل أسطورة الشاعر القابع في غرفته بأعلى المنزل يكتب للأجيال القادمة هي في حقيقة الأمر إحدى القصص العظيمة التي أخرجها المؤلفون وهنا تكمن إحدى أزمات المؤلف المعاصر ومعه كل مجتمع الكتاب .

وليس في العالم اليوم مؤلفون مماززون بما فيه الكفاية ، ولم يحدث ذلك أبدا ، ولكن الحاجة تقضح إليهم اليوم أكثر وأكثر بازدياد الكتب المنشورة ولزيادة عدد القراء . ويظهر هذا بوضوح في الدول النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول الغربية تلك الدول التي تعاني من نقص حاد في المادة العلمية .

وتبرز الترجمة كحل منتظر — أو على الأقل كحل فوري — لهذه المشكلة . ولقد إتفقت لجان الخبراء التي عقدتها هيئة اليونسكو على أن هناك حاجة إلى أعداد كبيرة من المترجمات وخاصة فيما يتعلق بكتب المدارس والجامعات والكتب اللازمة لتعليم الكبار . ومع هذا فإن الدول النامية هي أقل الدول قدرة على الاستفادة من هذه الوسيلة (وسيلة الترجمة) . فهي تفتقر إلى المترجمين وإلى العملة الصعبة التي تدفعها ثمنا لحقوق الترجمة .

لقد قامت اليونسكو بمساعدة المترجمين ليس فقط في مجال التدريب على الترجمة ولكن أيضا بمساعدتهم على اكتساب جمهور أكثر . ومن هذا المنطلق تشجع المنظمة على ترجمة الأعمال الفكرية المبسكرة من مختلف الثقافات . هذه الترجمات تتم أساسا من اللغات الأقل إنتشارا خارج حدود دولتها إلى اللغة الانجليزية والفرنسية وإلى غيرها من اللغات في أحيان قليلة.

وقد وصل عددها الآن إلى حوالى ٣٠٠ مجلد بالإضافة إلى مائة أخرى تحت الإعداد. وبفضل هذه المقترحات فإن الفكر الشفوى فى إفريقيا والأعمال الفكرية باللغات البورمية والجورجية والبالاية والرومانية والسكريدية والأردية قد اخترقت حدود هذه المناطق. ويتوفر اليونسكو أيضا على نشر قائمة بكل المقترحات كدليل للبيولوجرافيين والناشرين. ان كشف المقترحات^(١) باصداراته السنوية الثانية والعشرين بسجل ٣٨٠٠٠ ترجمة فى خمس وستين دولة.

وعلى الرغم من هذا وعلى أحسن الفروض لاتعتبر المقترحات كافية. فالكاتب الدراسية العلمية على سبيل المثال يمكن إعدادها على أساس هربس بحيث تصلح لدول كثيرا ومع ذلك فإن هذه الأعمال المقبولة دوليا هى أقل المكتب ترجمة. إننا يمكن أن نضرب أمثلة لذلك، بطفل فى منطقة إستوائية يجد كتابه يتحدث عن الجليد، ومن ثم فإن شيئا غير مفهوم قد قد أضيف إلى صعوبة القراءة. وبنفس الطريقة فإن من الصعب على صغير فى مجتمعات زراعية قح أن يفهم كتابا يتحدث عن والد يذهب إلى المكتب، فليس ثمة مكاتب فى البيئة التى تحيط به.

هذه بعض أسباب قليلة التفضيل التعديل فى كتب كتبت لدولة قبل إستخدامها فى دولة أخرى. وللتعديل ميزة أخرى هى تدريب المؤلفين فى الدولة التى يتم بها التعديل.

ومع كل هذا فإن الترجمة والإقibas لا يمكن أن يحلا على المدى البعيد محل التأليف وخاصة فيما يتعلق بالمكتب التعليمية، والموقف تماما فى حالة الأعمال الفعلية، فالقصة أو كتاب خيال الطفل محكوم بالخبرات والتجارب

(1) Index translationum .

اليومية التي يصادفها في مجتمع المدرسة . وإضافة عنصر الغرامة تدعم قيمتها إذ تقدم معلومات للطفل عن كيف يفكر ويتصرف الآخرون .
لقد قرر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن « لكل شخص الحق في أن يساهم بحرية في الحياة الثقافية للمجتمع ، وأن يستمتع بالفنون وأن يشارك في التقدم العلمي ويستفيد من ثمراته » ويضيف أن « لكل شخص الحق في حماية المصالح الأدبية والمالية الناتجة عن أى جهد أدبي أو فني يكون هو مؤلفه » .

وهنا نصادف فكرتين أساسيتين هما : الحق في الإبداع والحق في الانتفاع بما أبداع ولما كانت هاتين الفكرتين مغلفتين بالعموض فإنهما تحتاجان إل تفصيل أدق .

فالفكرة الأولى تفصل بحق الوصول إلى الأهمال الذهنية وأيضاً بحق إنتاج مثل هذه الأعمال ، إن مجتمعات قليلة فقط هي التي تؤمن الحرية المطلقة في الخلق الذهني . وهناك إعتقاداً سائداً بأن ثمة التزام من المؤلف نحو المجتمع الذي ساعده على الإبداع . على الرغم من أن كثيراً من الأهمال الفكرية والكتب التي غيرت مجرى التاريخ قد كتبت رغم إرادة السلطات الروحية والسياسية الحاكمة .

والفكرة الثانية تفصل بحق المؤلف في الانتفاع الأدبي والمادي بما أبداع . وفيما يتعلق بالانتفاع الأدبي يريد المؤلف إعتراف المجتمع بأبوته للكتاب . يريد الحق في كتابة اسمه على الكتاب، إنه يريد الاعتراف بوضعه كمؤلف، كمهني له نفس الحقوق والإمتيازات التي للمهنيين الآخرين .

وتشمل الفوائد المادية حقه في التعويض عن عمله . والدول ذات

الإقتصاد الموجه قد يمتنى هذا التعويض للمؤلف من جانب الدولة عن عمل يستأهل . وقد يكون هذا التعويض عن طريق حق التأليف .

إن حق الطبع يعطى المؤلف الحق المطلق في السماح باستغلال عمله بأى طريقة كانت . وهو من هذه الناحية يجعل العمل الذهني كأي ملكية عادية تباع أو تؤجر . لقد اخترع هذا الحق لسببين : أن يحمي المؤلف في استغلال عمله وبذا يصبح قادراً على أن يكافأ من وراء هذا الاستغلال؛ وأن يتمكن المجتمع من الاستفادة من عمله .

إن الشخص الذى يرخص له المؤلف في ممارسة حقه هو الناشر وذلك عنصر أساسى في عملية إنتاج الكتاب إذ أن الناشر يحتاج إلى ضمان بأن منافساً آخر لن يتمكن من نشر نفس الكتاب في نفس الوقت .

ولما تخطى تداول الكتب الحدود الوطنية أدى حق الطبع الوطنى إلى ظهور حق الطبع العالمى . ولم تعد الحماية المحلية كافية إذ يرغب المؤلف في حماية حقوقه حينما تنشر كتبه .

ولما كانت الدول النامية تعتمد اعتماداً مكثفاً على المخطوطات الواردة من الخارج — لإفقارها جزئياً إلى المفاخر الملائم للإنتاج المحلى — فقد تدمرت من قواعد حق المؤلف العالمية التى وضعتها الدول المتقدمة في النشر . فقد شكت من أن القواعد الموضوعية تجعل من الصعب عليها أن تحصل على حقوق إعادة الطبع والترجمة والإقتباس التى تحتاجها لتغذية صناعة النشر الوليدة عندها .

ولقد إتخذت أولى الخطوات لتجذب مخطوطاتها في سنة ١٩٥٢ عندما رعى اليونسكو إصدار إتفاق جديد لحق الطبع الدولى تحت إسم إتفاق حق الطبع العالمى . ومع هذا فما زال هذا الإتفاق قاصراً على التغلب على

لمعارضات الدول النامية . وقد نشأ هذا الموقف . لأنه لم يكن هناك معبر بين الإتفاقيين الموجودين . ولو أن الدول النامية إنتمت الى إتفاق برن لحماية الحقوق الفكرية فانها بذلك تحرم نفسها من مميزات التحرر البسيطة التي يضمنها الإتفاق العالمي لحق الطبع .

ولقد تمخض الموقف عن سلسلة من الاجتماعات الدولية توجت في يولية ١٩٧١ بمؤتمرين سياسيين أعاداً صياغة الأجزاء المختلف عليها في كل من الإتفاقيين . وكما هو الحال في مثل هذه المؤتمرات السياسية لم يكن هناك منقصر ومهزوم . لقد تمثل في الصيغ الجديدة للاتفاقيين نوع من المراضاة فشكل تنازل يقابله إمتياز على الجانب الآخر . وبدون الدخول في تفاصيل فنية (أنظر الفصل الخامس) يمكن الإكتفاء بالتقول بأن احتياجات الدول النامية قد وضعت في الإعتبار إلى حد كبير ، وأن حق الطبع الدولي يجب أن لا يقف عقبة كثود في طريق تنمية النشر في الدول النامية .

وفي الطريق إلى هذه التعديلات اتخذت الدول النامية والمقدمة قراراً بوجود جهاز يساعد في نقل هذه الحقوق . إذ طالما جأر الناشرون في الدول النامية من أن طلباتهم لا تلقى أذناً صاغية . ولقد كان هذا الجهاز هو مركز استعلامات اليونسكو لحق الطبع الدولي الذي أنشئ في يناير ١٩٧١ . وبمساعدة مراكز استعلامات قومية لحق الطبع الدولي يقوم جهاز اليونسكو هذا بتسهيل نقل حقوق الطبع للدول النامية فيما يتعلق بالكتب الضرورية لها وخاصة الكتب التعليمية والعلمية والتكنولوجية .

إن إتفاقات حق الطبع المعدلة ومراكز حق الطبع تخدم في النهاية غرضاً واحداً هو المساعدة في إقرار قاعدة قانونية في ميدان كانت تهدده الفوضى باستمرار .

« صناعة النشر السليمة ضرورة من ضرورات التنمية القومية »

مع إعترافنا بوجود إختلافات كبيرة فى تنمية الكتاب من منطقة إلى أخرى بل ووجود إختلافات داخل الدولة الواحدة من محافظة إلى أخرى فلا بد من إعادة توزيع هذه التنمية بشكل منطقى فى كل مكان . كما يلاحظ فى الدول النامية وجود نقص حاد فى انتاج وتسويق الكتب على السواء . ولقد قام اليونسكو على مدى عدة سنوات بتنظيم اجتماعات اقليمية لتنمية الكتاب : آسيا فى ١٩٦٦ ، افريقيا فى ١٩٦٨ ، أمريكا اللاتينية فى ١٩٦٩ ، الدول العربية فى ١٩٧٢ . وفى كل منها درس الخبراء الوضع القائم للكتاب ووضعوا خططا اقليمية للإصلاح بناء على تحليلاتهم للموقف . والصورة مليئة بنقاط مظلمة ؛ فعدد المؤلفين والمترجمين قليل ، والإنتاج يعانى مشكلات عظمى ، وشبكة التوزيع هيميفة ، وتنتشر الأمية وعدم القراءة ، وتمجز الكتب عن خدمة التعليم والتقدم الإقتصادى والفكرى ، ومع هذا فمن الخطأ تضخيم المشكلات الى حد اسبتماد المؤشرات التى تدعو الى التفاؤل .

ان عالم الكتب فى الدول النامية عالم بزخر بالحركة . وهو يعكس بصورة مصغرة كل التحديات والصعاب والإنجازات التى تصادف عملية التنمية عموماً . وعلى الرغم من أن الطريق مازال طويلاً فان ما أنجز من تقدم يعتبر كبيراً . واذا كانت الخطوة الأولى لعلاج المشاكل هى تشخيصها وتحديد مداها ، فلقد بدأت الدول النامية بهذه الخطوة ، وجانب من الفضل يمدو الى الإجتماعات التى نظمها اليونسكو لهذا الغرض . كما أخذت فى وضع أنظمة مناسبة تلائم الأوضاع السائدة فى كل منها . وثمة أوجه تشابه أساسية فى كل المناطق النامية . فأول ما نلاحظه

في إجتماعات طوكيو واكرا وبوجوتا هو تأكيدها على الحاجة إلى التخطيط الدقيق إلى جانب بذل جهود قومية تأخذ في إعتبارها المتطلبات العديدة للناشرين وبائعي الكتب والمكتبيين ورجال التربية . ففي آسيا وإفريقيا شعر الخبراء بأن السند الأول لقيام تعاون بين مهن الكتاب هو إقامة مجالس قومية لتنمية الكتاب . وفي أمريكا اللاتينية من جهة ثانية كان هناك شعور بأن تقوية الكميات الموجودة في مهنة الكتاب يمكن أن تتم بصورة أفضل عن طريق إقامة مركز إقليمي لتنمية الكتاب . وهذا الاتجاه يعكس الرغبة السائدة في أمريكا اللاتينية والتي تهدف إلى تنمية التـكامل الإقليمي .

وقد أبدت المنظمات الأخرى إقتناعها بأن الجهود القومية يجب أن تساندها مؤسسة إقليمية كمركز لتنمية الكتاب . كما دعت كل هذه الدول إلى تعاون ومؤازرة الهيئات الإقليمية الموجودة كاللجان الإقتصادية التابعة للأمم المتحدة . وفي هذا إعتراف بأن تنمية الكتاب هي في حقيقة الأمر تنمية إقتصادية ومن ثم يجب إدراجها وتكاملها تماماً في أي تخطيط اقتصادي .

وهناك إعتراف عام أيضاً بالحاجة إلى التدريب على المستويين الإداري والإنتاجي على السواء . وقد لاقت اتجاهات اليونسكو إلى تبني برامج التدريب في كل منطقة ترحيباً عاماً . كما أعطيت مواد انتاج الكتاب المدرسي وتأثيرها على الخطط التعليمية اهتماماً خاصاً . وإلى جانب هذا كله كانت قضية أعداد الكتب اللازمة للمارقين حديثاً من الأمية حتى لا يرتدوا إليها محل الاعتبار . كما نال التركيز على تنمية المكتبات اهتماماً خاصاً . وأخيراً اتجه الخبراء بأنظارهم إلى اليونسكو طالبين مساعدتهم في عمليات

الخطوط وأن تحدث نياية عنهم في الحصول على الأموال اللازمة في صناعات السكراب . ولقد حثوا المنظمة على أن تضم تقاريرهم تحت أنظار الهيئات المالية الدولية والإقليمية ، وعلى أن تقوم بمزيد من البحوث للمشكلات القائمة ، وأن تقدم النصح والارشاد في المشكلات بحق الطبع والترجمة . ولما كانت هناك أوجه تشابه كثيرة في نتائج الاجتماعات المذكورة فإن هناك أيضا أوجه لإختلاف ، تنبع من تفاوت التقدم الذي حققته مهنة السكراب والخصائص الثقافية بين منطقة وأخرى . ففي آسيا كان هناك لإنجاه قوى إلى المحافظة على التراث الثقافي للمنطقة ، وفي إفريقيا كانت هناك مشكلة الإنتاج باللغات الوطنية .

ومع ذلك فلا يعطى أى من هذه النتائج ، صورة حية لتلك الاجتماعات . فقد كان الخبراء المجتمعين يمثلون كل قطاعات السكراب في مناطقهم . ففي أغلب الأحوال كانوا من الناشرين ومن المكتبيين ورجال التربية . أيضا وكانت هذه هي الفرصة الأولى للكثيرين منهم أن يلتقوا بخبراء من خارج بلدهم . وكانت النتائج مثيرة في داخل وخارج الاجتماعات .

وأكثر من هذا كانت المناقشات تضم ليس فقط الخبراء من المناطق المعنية ولكن أيضا ممثلين عن مهنة السكراب من جميع أنحاء العالم . وفي كل اجتماع من هذه الاجتماعات كان هناك مراقبون من الدول المقدمة في صناعة النشر ، يعرضون خبراتهم .

ولقد تشجع المجتمعون عندما علموا أنه ليس ثمة فارق كبير بين كثير من المشكلات التي تعترض لها الدول النامية وتلك التي تعترض لها الدول المقدمة . كما أبدوا رضاهم عن رغبة الدول المقدمة في المساعدة عن طيب

خاطر في تقديم تسهيلات النشر والتوزيع للدول النامية لسد متطلباتها المتزايدة . كما اعترف مصدرو الكتب بأن تنمية الكتاب تساعد في توسيع رقعة القراءة وأن الانتاج الوطنى يزداد الاستهلاك عامة ومن ثم زيادة حجم أسواقهم .

وبصفة عامة كان هناك إعراف متزايد بضرورة وجود جهد منظم لإقامة وتنمية صناعات الكتاب المحلية . إذ غالبا ماتكون مسئولية برامج الكتاب مشتقة بين أكثر من جهة كما هو الحال فى اليونسكو مثلا . ولقد خلقت إجماعات تنمية الكتاب إحساساً بضرورة تضافر الجهود القومية والاقليمية والدولية .

وانبثاقاً من هذا الاعتراف ، نشأت حركات وطنية مكثفة لتدعيم تنظيم صناعات الكتاب المحلية . وعلى سبيل المثال أنشئت مجالس وطنية لتنمية الكتاب لتتجمع مختلف عناصر عالم الكتاب بما فى ذلك المؤلفون ، الناشرون ، الموزعون ، وأمناء المكتبات حتى يتقاربوا أوضاعهم ويقدموا توصياتهم للعمل فى كل دولة .

ومن الطبعى أن تختلف أشكال وأوضاع مجالس تنمية الكتاب هذه من دولة إلى دولة ، على الرغم من وجود عناصر عامة مشتركة بينهما . وعلى سبيل المثال فإن بيان أغراض المجلس القومى لتنمية الكتاب بالمليزيا يسير على النحو التالى :

- ١ - لم تشمل الجماعات المختلفة المعنية بالانتاج وتوزيع مواد القراءة وتأكيد الكفاية والتعاون المثمرين فى تيسير وإستعمال مواد القراءة .
- ٢ - تشجيع تكوين الاتحادات المهنية المهمة بمواد القراءة إذالم توجد وتدعيم مثل هذه الاتحادات إذا وجدت .

٣ - تشجيع الاحتفاظ بمعايير مهنية وتكنية عالية في إنتاج وتوزيع الكتب داخل القطر .

٤ - تشجيع وتدعيم تقديم خدمات مكتبية كافية داخل القطر .

٥ - خلق ومي عام بالكتب بمختلف الوسائل وتشجيع تنوع القراءة بين مختلف قطاعات السكان .

٦ - تنظيم وتيسير عقد دورات تدريبية على كل الشؤون المتعلقة بمواد القراءة .

٧ - تنسيق وتنسيق البحوث والدراسات المتعلقة بشكالات مواد القراءة .

٨ - عمل مايمكن عمله لتحقيق الأهداف السابقة وكل الأهداف التي من شأنها دعم مناشط المجلس .

وثمة عنصر مشترك آخر بين معظم المجالس القومية لتنمية الكتاب ، هو أن تضم هذه المجالس موظفين حكوميين في تأسيسها وفي إدارتها . وهي مسألة لازمة لنجاح العمليات في الدول النامية . فالحكومات ليست فقط من بين الزبائن الأساسيين في تجارة الكتب من خلال شرائها للكتب المدرسية ولكن لها أيضاً دورها في دائرة إنتاج الكتاب إبتداء من المطابع الحكومية وانتهاء بشبكات التوزيع مروراً بالمكتبات التي تمولها الدولة . كما أن الحصول على العملة الصعبة لشراء الورق ومواد الطباعة والكتب نفسها يتطلب تصديفاً حكومياً في كثير من الأحوال . وأخيراً فإن حفز المؤلفين والمترجمين مسألة تقع في دائرة إختصاص السلطات الحكومية .

ولما كانت صناعات الكتاب تفتقر الى العمول في كثير من الدول

النامية فإن هناك حاجة ماسة إلى مساهمة الحكومة في عمليات مجالس تنمية الكتاب . لقد أوصى فيليب هاريس الرئيس السابق لمجلس تنمية الكتاب في المملكة المتحدة في تقرير رفعه إلى اليونسكو بأنه لا بد للحكومات من تقديم منحة مالية تكفي لسكرتارية صغيرة . وأضاف يقول بأن المجلس « يجب أن يؤثر كوكالة وزارة التخطيط الإقتصادى عندما يقوم باعداد دراسات عن الإحتياجات الوطنية للكتاب ، ومتطلبات المعونة من الدول الأجنبية . وكذلك يجب أن يستخدم كوكالة وزارة التربية في تدعيم جوانب تربوية معينة . كما ينبغي أن يبحث عن دعم مالى من الوزارات والاتحادات المختلفة الممثلة في المجلس ، وبهذه الطريقة يستطيع المجلس أن يعتمد على نفسه في التمويل .

لقد تنبأ المستر هاريس بأن الواجب الأول لمجلس تنمية الكتاب هو تنسيق نشاطات الكتاب بين الوزارات والاتحادات المعنية وأن « يشغل جماعة ضغط تضمن ممارسة شئون الكتاب في القطاع الخاص والعام على السواء ، على مستوى المسؤولية » . وكانت هذه بالفعل تجربة عدد من المجالس القومية لتنمية الكتاب التى أنشئت .

إن الفضل في إنشاء مثل هذه المجالس يرجع إلى حكمة الخبراء الذين اجتمعوا في الاجتماعات الإقليمية لتنمية الكتاب ، ولقد استمر إنشاؤها أكثر وأكثر بعد ذلك في الدول النامية . إذ تحت دوافع تنمية الكتاب التى أتاحها العام الدولى للكتاب أعلنت تسع حكومات أعضاء أخرى عزمها على إقامة مجالس خلال سنة ١٩٧٢ . كما أدخلت حكومات أخرى في برامجها مسألة تدعيم المجالس الموجودة بالفعل .

التسهيلات المقدمة لـ « تيسيرات صناعة الكتاب ضرورية لتنمية النشر »

تتضمن سلسلة العمليات التي تنجز من المؤلف إلى القارئ حلقتين لم تحظا بعد بالإعتراف الكامل . هاتان الحلقتان الأساسيتان هما طابعو ومصممو الكتب الذين كانوا من بين العوامل الرئيسية في إنتشار « ثورة الكتاب » . فالطرق الطباعية الجديدة هي السبب في تخفيض تكاليف ، وزيادة أعداد نسخ المطبوعات ، مما جعل الكتب المغلفة في متناول المواطن العادي . ولقد برز دور مصمم الكتاب بشكل فعال مع دخول الطرق التكنولوجية الجديدة ومصمم الكتاب ليس مجرد رسام ولكنه الشخص المسئول عن تخطيط الكتاب واختيار البنط المناسب له وتصور الشكل العام له . وربما كان وضع مصمم الكتاب أكثر ظهوراً في حالة كتب الأطفال حيث يتزادج التصميم والنص بشكل هام . ولكن غرس عادة القراءة يحىء مبكراً فإن التجربة الأولى للطفل مع الكتاب تتحدد من هنا .

والرسومات أهمية خاصة هنا وكثير من كتب الأطفال جاء ثمرة تعاون وثيق بين الفنان والمؤلف . ويجب ألا يكثر عدد الرسوم في الكتاب فحسب بل يجب أن تتنوع ألوانها أيضاً . ويجب أن يتوافق البنط المستخدم في الطباعة مع موضوع الكتاب وميول الأطفال ونوع الرسومات .

هذا هو الدرس الذي جاء به خبراء اليونسكو في كثير من الدورات التدريبية التي نظمتها المراكز الإقليمية لتنمية الكتاب حيث ركزوا على دور مصمم الكتاب وأعطوا شواهد عملية تؤيد ذلك . ولما كانت تكلفة إنتاج الكتب المصورة عالية فقد كانت إحدى النتائج التي خرجت بها الاجتماعات الإقليمية لليونسكو هي أن نقصان كل الجهود القومية لنشر مثل

هذه الكتب وبذلك تقلل من تكاليف إنتاج النسخة الواحدة . وعلى سبيل المثال ، كان من بين انجازات اليابان للعام الدولي للكتاب إنتاج كتب للأطفال تستطیع كل دولة آسيوية استخدام رسوماتها في إنتاج كتب لها ، مما أتاح هذه التصميمات بكميات كبيرة تطبع بمختلف اللغات في المنطقة ، فاللغات تختلف واسكن الرسومات واحدة .

ولربما أدى الجهل النسبي بدور الطابعين والمصممين إلى استخفاف الحكومة لطلباتهم . وقد يكون لذلك نتائج الدقیقة في الدول النامية ، إذ يحتاج الأمر إلى استيراد أدوات الطبع والتجليد وحروف الطباعة والأحبار من الخارج .

إن تصميم حروف خاصة من وقت لآخر للغات غير الشائعة والحروف غير اللاتينية يمكن إتمامه محليا لو توفرت المواهب الفنية في الدولة ونفس القول يصدق على كتب المعوقين . إن إنتاج الحروف المعدنية أو الحروف الفيلمية أو التي تبصم على الجلود يتطلب آلات معقدة غالبا ما يكون افتناؤها فوق طاقة الدول المعنية . وهذا مجرد مثال يسوقه الطابعون والمصممون أمام مخطئي الاقتصاد الذين يوزعون حصص العملة الصعبة .

وإلى جانب هذه المشكلات هناك عقبة كثود تقف أمام التوسع المحلي في إنتاج الكتاب تتمثل في النقص الواضح في ورق الطباعة . ففي إفريقيا وآسيا كان استهلاك ورق الطباعة والكتابة في سنة ١٩٦٧ للنسمة الواحدة يقل بحوالى من ١٩ إلى ٤٥ مرة عن استهلاك الفرد في أوروبا وأمريكا الشمالية . أما في أمريكا اللاتينية فقد كان يقل بحوالى من سبعة إلى ثمانى عشرة مرة .

وهذا النقص الحاد ناتج عن عدم كفاية الإنتاج المحلي ومن الصعب

تمويضه عن طريق الاستيراد من الخارج نظراً لقلة العملة الصعبة التي تخصصها الدولة الزامية لهذا الغرض . ومن جهة ثانية فإن الورق المنتج محلياً أقل جودة من المستورد من الخارج . ومع قليل من الاستثناءات فإن هذا هو الوضع الذي اتفق عليه في اجتماعات الخبراء كأكبر عقبة تواجه تنمية السكتاب في دولهم .

ومع هذا فهناك غابات غنية في بعض المناطق المحرومة من الورق بيد أنه من الصعب استغلال مثل هذه المصادر لصناعة الورق فقد يصعب عليها تحويل الخشب إلى ورق . ولقد شغلت منظمة الأغذية والزراعة نفسها بهذه المشكلة عدداً من السنين . كما دعا المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عند تأييده لأهداف العام الدولي للسكتاب منظمة الفاو وليملز مزيد من الجهود في هذا المضمار .

« باعة السكتب يقومون بخدمة أساسية كوسيط بين الناشرين وجمهور

القراء » :

على الرغم من أن ثمة إتفاقاً عاماً على أهمية باعة السكتب كوسيلة لوضع السكتب بين يدي جمهور القراء فليس هناك مثل هذا الاتفاق على مد يد المساعدة لهم . ونظر للدور العام الذي يقومون به فإن هناك عدداً من الخطوات قد اتخذت لمساعدة باعة السكتب على أداء عملهم بفعالية أكبر . ومن بين هذه الخطوات وضع تعريف بريدية خاصة بالسكتاب إذ أن جانبها كبيراً من عملية تسويق السكتاب يتم عن طريق البريد . وكل توفير عن طريق تخفيض التعريفة البريدية يمكن أن يعود على الزبائن ومن ثم ينقص من تكاليف السكتب ويساعد مزيداً من الأشخاص على شرائها والاستمتاع بالقراءة . ولقد أدى إنشاء إتحاد البريد الدولي إلى تثبيت

تعريفه البريد ويمكنه أن يقدم أفضل مساعدة هنا كما مثل اليونسكو في مؤتمرات هذا الاتحاد كي يدل برأية في تلك التعريف .

ومثل هذه التخفيضات وجدت صداها في أجور الشحن سواء على النطاق المحلي أو الدولي . وتوضح أهمية هذه التخفيضات في حالة الرسائل الضخمة ككتب المدارس ، كما تتأثر بها معظم الطلبات التي ينفذها باعة الكتب . ولقد بذلت اليونسكو جهداً كبيراً على المستوى الدولي لتخفيض أجور شحن الكتب وخاصة مع الاتحاد الدولي للنقل الجوي . ومع دخول طائرات الجبوالنفائة وإزباد سرعة النقل الجوي إتضح أن الأجور التشجيعية لنقل الكتب جواً لا يخدم القراء والمدرسين فحسب بل أيضا يعود بالفائدة المالية على شركات الطيران نفسها .

كما أنه في بعض الدول قدمت حوافز لباعة الكتب عن طريق إعفاء بضائعهم من بعض الضرائب بحيث يوضع غذاء العقل على نفس مستوى معاملة السلع الغذائية الأساسية .

إلا أن هناك مشكلة تواجه باعة الكتب باسمهم وهي مرور وقت طويل بين طلب الكتب واسترداد أثمانها . ومن الواجب على تجار الكتب أن يكون لديهم رصيد يلبي الاحتياجات المحملة للقراء وعلى عكس المهن الأخرى فإن المائد من تجارة الكتب عائد بسيط نسبياً . ومن هنا يجب تقديم تسهيلات في الدفع حتى يسقم تاجر الكتب في تقديم نوع الخدمة التي يتوقعها منه القراء .

ويمكن لمعارض وأسواق الكتب أن تساعد الموزعين في خلق إحساس بحاجة الجماهير إلى الكتب والمصادر التي تلبي هذه الحاجة . في بعض الدول يقيم باعة الكتب كل سنة منصات في الأماكن المزدهرة ، وبذلك يقدمون

الكتب إلى الجمهور بدلاً من الانتظار بحىء الجمهور إليهم فى مقارهم. إن المقالات الصحفية والنقد ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية عن الكتب تساعد موزعى الكتب جميعها .

« المكتبات مصادر قومية ... » :

تعتبر المكتبة بدون شك طريقة من أفضل الطرق لحل مشكلة تقديم الكتب إلى القراء الراغبين . وهنا يجب أن نفرق بين غرضين أساسيين للمكتبات . فمن جهة تعتبر المكتبة حارساً للمعرفة البشرية ، ثم تعتبر مكاناً يرتاده الناس للدراسة والبحث . ومن جهة ثانية قد تعبر المكتبة الكتب إلى القراء ، يأخذون منها الكتب التى يختارونها للقراءة والدراسة فى أوقات فراغهم فى أى مكان يشاءون .

ويمكن أن تكون المكتبة نقطة الالتقاء الأول بين الطفل وعالم الكتب وخاصة هؤلاء الأطفال الذين لا يستطيع أبواهم شراء الكتب لهم . وفى الدول ذات المكتبات العامة المتطورة وأقسام الأطفال الممتازة يستطعم الناشرون تصريف ٨٠٪ من كتب الأطفال لديهم عن طريق المكتبات . وبذلك يكون الناشر أمام سوق يستطعم تحديد مداه مقدماً . وبالمثل فإن المكتبة المدرسية التى تساند الكتاب الدراسى يمكن أن تصبح مكاناً للاكتشاف ليس من جانب التلميذ وحده بل ومن والديه أيضاً .

ولهذه الأسباب كان إصلاح المكتبات المدرسية والعامة هدفاً رئيسياً من أهداف اليونسكو منذ نشأته . ولقد قدمت المنظمة الخبراء والمنهج ونظمت حلقات الدراسة ودورات التدريب : ومنذ أن بدأت اليونسكو التعاون فى سنة ١٩٠١ مع حكومة الهند فى إقامة مكتبة عامة نموذجية فى

دلهى ، أقيمت مكتبات مثالية أخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية . وقد طورت هذه المكتبات نشاطاتها بحيث إفتتحت مكتبات فرعية وسيرت سيارات الكتب ، وساعدت في تطور وتنمية المكتبات الواقعة في مناطق نفوذها . ولتقديم إرشادات عملية تصدر اليونسكو سلسلة أدلة مكتبية ، وتنشج وتوزع أفلاما وشرائح حول هذا الموضوع ، وتقدم خدمات إعلامية إلى الدول الأعضاء لخدمة خدماتها المكتبية والأرشيفية .

إن المكتبات بطبيعة الحال فوق إهتمام المنظمات الدولية بل وحتى الحكومات الوطنية، ولذلك فإنها كخدمة للجمهور تعتمد على هذا الجمهور في نهاية المطاف في الاعتراف بها وتمويلها ومساعدتها على تأدية واجبها على النحو الأكمل .

« التوثيق يخدم الكتب عن طريق حفظ وتيسير مواد نقل المعرفة الأساسية » .

يغطى التوثيق مجالاً أوسع من مجال بالكتب وحدها ، ولكننا سنقتصر المناقشة هنا على الكتب وهو مع هذا يهتم أساساً بفكرة الكتب وطرق تأليفها وخاصة الأعمال العلمية والتكنولوجية ، المتخصصة . وأبعد من هذا فقد خلق تطور النسخ الفوتوغرافي وطرق الاستنساخ الأخرى مشكلات حادة لصناعة الكتاب وخاصة فيما يتعلق بحق التأليف .

وعلى سبيل المثال فإنه مع ضيق التخصص في العلوم يحتاج الباحثون إلى التعمق في جانب واحد من الموضوع ويطلبون ملخصات للمادة المنشورة وفصولاً بذاتها من الكتب أو مثالات معينة في الدوريات والمختص في حد ذاته لا يخلق مشكلات لصناعة الكتاب ولكن المشكلة تعاقب من عملية الاستنساخ ، فإنها قد تؤثر في مبيعات الكتب بل وحتى الدوريات نفسها .

ومع دخول الميكرو فيلم والاختراعات التقنية الأخرى يجد الوثائق
نفسه في الجبهة الأمامية لتجارب الأشكال الجديدة التي قد يتخذها الكتاب .
وقد جعلت القفزة الهائلة في المعلومات العلمية في السنوات القليلة الماضية من
الضرورى إدخال أشكال جديدة لتخزين وإسترجاع المعلومات . ومن
المؤكد أنه سيكون لها تأثيرها على الكتاب التقليدى ذى الصفحات
المجلفة بين غلافين .

كما تساعد الاختراعات التقنية فى صناعة كتب الوقت الحاضر .
وكما إنتشرت شبكات تخزين وإسترجاع المعلومات كلما خرج المؤلف عن
عزلته وإعتمد على إنتاج المفكرين الآخرين الموجود فى مراكز الوثائق
المنتشرة فى جميع أنحاء العالم . ولكن تعميم مواد نقل المعرفة على نطاق
العالم لن يعود بالفائدة على المؤلفين فى الدول النامية لأنهم محرومون من
الوصول إلى الإنتاج العلمى والتقنى الموجودة بالفعل خارج دولتهم .

« الإنتقال الحر للكتب بين الدول يدعم الإمكانيات القومية ... »

يعبر إتفاق إستيراد المواد التعليمية والعلمية والثقافية^(١) حجر الزاوية
فى كل الجهود المبذولة لحربة توزيع الكتب . وهو الإتفاق الذى وضعه
المؤتمر العام لليونسكو فى فلورنسا سنة ١٩٥٠ . ويضم الإتفاق حالياً ثمانية
وسنتين دولة كأعضاء فيه وهذا الإتفاق يضمن الدخول الحر للكتب
بدون رسوم جمركية . ويدعو الحكومات إلى ضمان إصدار التراخيص
وتبادل الكتب بقدر الإمكان . كما يهدف الإتفاق أيضا إلى أن تكون
الضرائب الداخلية على الكتب فى نفس المستوى بالنسبة للمنتجات

(1) Agreement on the Importation of Educational, Scientific and
Cultural materials .

المحلية ، ويدعو إلى تيسير إجراءات الاستيراد . ويقدم إتفاق فلورنسا لمميزات مشابهة لفئات أخرى من المواد التعليمية والعلمية والثقافية إلا أن المكتب والمطبوعات والوثائق لها وضع خاص .

وفي خلال سنوات سريان الاتفاق كان اليونسكو يعقد مؤتمرات دورية بين الحكومات لاعادة النظر في تطبيقه . ففي جنيف في سنة ١٩٦٧ أوصى الخبراء الحكوميون بالتفسير غير المتزمت لبنود الاتفاق فيما يتعلق بالمكتب . وإقترحوا بصفة خاصة أن تعفى الحكومات المكتب بقدر الإمكان من الضرائب والرسوم الداخلية ومن القيود الكثيرة التي تعوقه . وأكثرت من هذا إقترحوا تيسير رسوم التخليص . وأخيراً حث الخبراء على أن مزيداً من الدول يجب أن ينضم إلى الاتفاق .

وكجزء من برنامجها لحرية تداول المكتب أجرت اليونسكو دراسات عن الرسوم الجمركية السائدة والدوافع التجارية وقد بدأت هذه الدراسات سنة ١٩٥١ بكتاب « الحواجز التجارية للمعرفة ^(١) » . ومن أحدث هذه الدراسات « الضرائب على المعرفة ^(٢) » التي أعدتها سكرتارية الجات (الاتفاق العام للمعرفة والتجارة) . وقد إقترحت فيها أن الوقت قد حان لتخفف الحكومات قيود الاستيراد ليس على المكتب فقط بل وعلى المواد الخام التي تدخل في صناعتها أيضاً .

« المكتب تخدم التفاهم الدولي والتعاون السلمي »

تعالج المادة الأخيرة من الميثاق دور المكتب في التفاهم الدولي . ونص هذه المادة بغنى عن أى تعليق في هذه الدراسة :

(1) Trade Barriers L, Knowledge .

(2) Taxesm Knowledge .

الكتب تخدم التفاهم الدولى والتعاون السلمى :

« طالما أن الحروب تبدأ فى عقول الرجال » فان دستور اليونسكو يقرر « إنه فى عقول الرجال يجب أن تشيد قلاع السلام » • إن الكتب تمثل إحدى قلاع السلام الكبرى بسبب تأثيرها العظيم فى خلق المناخ الفكرى للصدقة والفهم المتبادل . إن ثمة التزاما على كل من يعنيههم الأمر لضمان أن محقوبات الكتب تؤدي إلى الإشباع الذاتى والتقدم الاجتماعى والاقتصادى وإلى التفاهم والسلام الدوليين •

* * *

ملحق

ميثاق الكتّاب الديباجة

- إقناعها بأن الكتّاب سيقبّل أدوات أساسية في حفظ ونشر وصيد المعرفة البشرية ؛
- وإعتقاداً بأن دور الكتّاب يمكن تدعيمه بتطبيق سياسات تهدف إلى تشجيع استعمال أوسع نطاقاً للكلمة المطبوعة ؛
- وتنبيهها إلى أن دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يدعو إلى « الانسياب الحر للأفكار بالكلمة والصورة » وإلى « التعاون الدولي الذي يسهل للناس في كل الدول الوصول إلى المواد المطبوعة والمنشورة التي تنتجها أي منها » .
- وتنبيهها أكثر إلى أن المؤتمر العام لليونسكو قد أكد أن الكتّاب « تقوم بوظيفة أساسية في تحقيق أهداف اليونسكو وهي أساساً السلام والتنمية ، وتدعيم حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والاستعمار » .
- وواضحين في الاعتبار أن المؤتمر العام لليونسكو قد أعلن سنة ١٩٧٢ عاماً دولياً للكتاب ، وكان هدفه هو أن « الكتّاب للجميع » ، فإن الجميع الدولي لاتحادات باعة الكتّاب ، الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والموسيقيين ، الاتحاد الدولي للتوثيق ، الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ، الاتحاد الدولي للمترجمين ، القلم الدولي والاتحاد الدولي للناشرين .

● قد تبينوا بالاجماع ميثاق الكتّاب هذا ودعوا كل المعنيين بتحقيق
فاعلية المبادئ المعلنة هنا .

مادة ١

لكل شخص الحق في أن يقرأ

على المجتمع التزام خاص في أن يضمن لـدى كل شخص الفرصة لأن
يستمتع بشمات القراءة . ولما كان جانب كبير من سكان العالم محرومين
من الوصول إلى الكتّاب بسبب عجزهم عن القراءة فإن على الحكومات
تقع مسؤولية رفع سوط الأمية عنهم . كما يجب عليها العمل على تقديم المواد
المطبوعة اللازمة لبناء واستمرار ملكة القراءة . ولا بد أن تتاح لمن الكتّاب
المعونة الثنائية أو الجماعية المطلوبة . كذلك يقمهد ناشرو وموزعو
الكتّاب من جانبهم بأن الأفكار والمعلومات التي تحملها كتبهم تستمر
في إشباع الحاجات المتغيرة للقارىء وللمجتمع بأسره .

مادة ٢

الكتّاب ضرورية للتعليم

في عصر التغيرات الثورية في التعليم والتخطيط البعيد المدى للأهداف
التربوية ، لابد من ضمان وجود كتّاب مدرسى يمشى مع تطور نظم التعليم .
إن نوعية ومحتوى الكتّاب المدرسية تحتاج إلى تطوير دائم في كل دول
العالم . والانتاج الاقليمي يمكن أن يساعد الناشرين المحليين في سد
احتياجاتهم للمكتّاب المدرسية ومواد القراءة التعليمية العامة التي تحتاجها
المكتبات المدرسية وبرامج محو الأمية .

مادة ٣

عل المجتمع تقع مسئولية تهيئة الظروف ليمارس المؤلفون دورهم الخلاق

يقرر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن « لكل شخص الحق فى حماية المصالح الأدبية والمالية الناتجة من أى جهد أدبى أو فنى يكون هو مؤلفه » وهذه الحماية يجب أن تمتد أيضا إلى المترجمين الذين يمد عملهم آفاق الكتاب إلى ما وراء الحدود اللغوية مما يتيح رابطة أساسية بين المؤلفين وقاعدة أعرض من القراء . ولما كان لكل دولة الحق فى التعبير عن شخصيتها الثقافية - حفاظا على التنوع اللازم للحضارة - فلا بد لها أن تشجع المؤلفين فى دورهم الخلاق ، وأن تتيح عن طريق الترجمة الوصول إلى الثروات السكمانية فى آداب اللغات الأخرى بما فى ذلك اللغات المحدودة الإنتشار .

مادة ٤

صناعة النشر السليمة ضرورة من ضرورات التنمية القومية

فى عالم ملء بالاختلافات الحادة فى إنتاج الكتب ، ومع وجود دول كثيرة تنفق على مواد القراءة الكافية فلا بد من التخطيط لتنمية النشر الوطنى . ويتطلب هذا مبادرة وطنية ، وإن احتاج الأمر إلى تعاون دولى لخلق السكمان المطلوب . إن تنمية صناعات النشر تتطلب أيضا التكاملا مع التخطيط التعليمى والاقتصادى والاجتماعى ومساهمة المنظمات المهنية بحيث تمتد بقدر المستطاع إلى كل مجتمع الكتاب من خلال مؤسسات مثل المجالس القومية لتنمية الكتاب ، كما تتطلب تمويلا طويلا الأجل بفائدة بسيطة على المستوى القومى ، والثنائى أو الجماعى .

مادة ٥

تيسيرات صناعة الكتاب ضرورية لتنمية النشر
يجب أن تضمن الحكومات في سياستها الاقتصادية توفر المواد
والتجهيزات اللازمة لتقديم صناعة الكتاب بما في ذلك الورق وآلات الطبع
والتجليد. إن استغلال المصادر القومية إلى الحد الأقصى مع الإسراع السهل
لهذه المواد والتجهيزات سوف يتيح إنتاج مطبوعات رخيصة وجذابة . كما
تمس الحاجة إلى تطوير كتابة اللغات الشفوية . ويجب على المهتمين بصناعة
الكتب المحافظة على المستويات العملية العالية في الإنتاج والتصميم . ولا بد
من توجيه جهود خاصة نحو صناعة كتب للمعوقين .

مادة ٦

باعه الكتب يقومون بخدمة أساسية كوسيط بين الناشرين وجمهور القراء
في الجبهة الأمامية لجهود تنمية عادة القراءة يتحمل باعة الكتب
مسئوليات ثقافية وتعليمية معاً . إنهم يلمعون دوراً حياً في ضمان وصول
مجموعة متنوعة ومنقاة وكافية من الكتب إلى جمهور القراء . وإن وضع رسوم
بريدية وأجور شحن جوية خاصة بالكتب ، وإيجاد تسهيلات في الدفع
وغيرها من الحوافز المالية لما يساعدهم في أداء وظيفتهم .

مادة ٧

المكتبات مصادر قومية لنقل المعلومات والمعارف ، وللاستمتاع بالجمال
تحتل المكتبات مكاناً بسيطاً في توزيع الكتب . وغالباً ما تكون
أهم وسيلة في توصيل الكتب إلى القارئ . وكخدمة عامة فإنها تسعى إلى
تنمية القراءة التي تؤدي بدورها إلى التقدم الفردي والتقدم الاجتماعي
والاقتصادي والتعليمي مدى الحياة . ويجب أن تتفق الخدمات المكتبية مع

إمكانات كل دولة وإحتياجاتها . ويجب أن تكون هناك مكتبة واحدة على الأقل بموظفين إكفاء وميزانية كتب كافية ليس فقط في المدينة بل أيضا في المناطق الريفية النائية التي تفتقر عادة إلى الكتب وفي كل مدرسة وفي كل تجمع سكاني . كما أن المكتبات ضرورية للتعليم العالي والبحث العلمي . وإن تطوير شبكة المكتبات في الدولة لما يساعد القراء في كل مكان على الوصول إلى الكتب .

مادة ٨

التوثيق يخدم الكتب عن طريق حفظ وتيسير مواد نقل المعرفة الأساسية تحتاج الكتب العلمية والتكنولوجية والكتب المتخصصة الأخرى إلى خدمات توثيقية كافية ومن ثم فإن هذه الخدمات يجب أن تطور بمساعدة الحكومات وكل العناصر المهتمة بالكتب . ولتيسير مصادر المعلومات إلى أبعد حد وفي كل وقت فلا بد من إتخاذ الخطوات الكفيلة بتشجيع التداول الحر لهذه الأدوات الأساسية عبر الحدود .

مادة ٩

الإنتقال الحر للكتب بين الدول يدعم الإمكانات القومية ويدفع التفاهم الدولي لمساعدة الجميع على المشاركة في منجزات العالم فلا بد من الإنتقال غير المقيد للكتب . ويمكن التخفيف من عقبات مثل التعريفية الجركية والضرائب عن طريق تطبيق إتفاقات اليونسكو واسعة الإنتشار ، والتوصيات والمعاهدات الدولية . ويجب أن تيسر التصاريح والعملات الصعبة لشراء الكتب والمواد الخام الداخلة في صناعة الكتاب ، كما ينبغي التقليل إلى أدنى حد من الضرائب الداخلية والقيود الأخرى على تجارة الكتب .

مادة ١٠

السكرتير تخدم التفاهم الدولى والتعاون السلمى

« طالما أن الحروب تبدأ فى عقول الرجال » فإن دستور اليونسكو يقرر « أنه فى عقول الرجال يجب أن تشيد قلاع السلام » . إن السكرتير تمثل إحدى قلاع السلام الكبرى بسبب تأثيرها العظيم فى خلق المناخ الفكرى للصدقة والفهم المتبادل . إن نعمة التزاما على كل من يعينهم الأمر لضمان أن محتويات السكرتير تؤدي إلى الإشباع الذاتى والتقدم الاجتماعى والإقتصادى ، وإلى التفاهم والسلام الدوليين .

* * *

التصويبات

وقعت بعض الأخطاء المطبعية نثبت هنا تصويباً لأخطرها والبقية
لاتنفوت على فطفة القارئ العزيز .

الخطأ	الصواب	الصفحة والسطر
تحديده	تحريره	ص ٢ س ١١
التعبير	التصدير	ص ٧ ص ٢
ولم أخص	ولم أخص	ص ٨ س ٥
نسقيعه	نسرد	ص ٢٧ س ١١
اليونسكو المكتبات	اليونسكو للمقترحات	ص ٤١ س ١٨
الكتب هي المنفعة	الكتب ليست هي المنفعة	ص ٤٢ س ١١
بها تتجاوز	بها لم تتجاوز	ص ٤٤ س ١٤-١٥
الذين	الذات	ص ٤٨ س ٣
الدول واضحا	الدول ليس واضحا	ص ٥٥ س ١١
الدول	الدولة	ص ٥٩ س ١٧
السنوات الثلاثية	السنوات الثلاثين	ص ٦٤ س ٥
الحزن	الحزن	ص ١١٤ س ١
عضو	عضوا	ص ١٢١ س ٨
جمعية	ضعيفة	ص ١٨٥ س ١١

